الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد

سلسلة الدراسات التحليلية المعمقة

خصائص العاملين خارج المنشآت في الأراضي الفلسطينية

إعداد

سفيان البرغوثي **أيمن قنعير**

كانون ثاني/ يناير، 2005

" ثمن النسخة 8 دولار أمريكي"

© ذو القعده 1425 هـ – كانون ثاني، 2005
جميع الحقوق محفوظة.

في حالة الاقتباس، يرجى الإشارة إلى هذه المطبوعة كالتالي:

الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2004. مشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات الـــتعداد، *سلـــسلة الدراسات التحليلية المعمقة (3)، (خصائص العاملين خارج المنشآت في الأراضي الفلسطينية).* **رام الله– فلسطين.**

جميع المراسلات توجه إلى دائرة النشر والتوثيق/ قسم خدمات الجمهور على العنوان التالي:
الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص.ب. 1647، رام الله– فلسطين.

هاتف: 6340 240 2 (970/972)
فاكس: 6343 240 2 (970/972)
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
صفحة إلكترونية: http://www.pcbs.gov.ps

شـــكر وتقدير

يـــتم تمـــويل الدراســـات التحليلـــية المعمقة ضمن مشروع النشر والتحليل والتدريب لإستخدام بيانات التعداد من قبل صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA).

يتقدم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالشكر الجزيل لصندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) على مساهمته في تنفيذ المشروع.

مـــن جانب آخر يتقدم الباحثان بالشكر الجزيل إلى د. باسم مكحول لجهده المشكور في مراجعة الدراسة وتقديم العديد من الملاحظات والأفكار التي ساهمت في اغناء الدراسة واخراجها على هذا النحو.

تنويه

- إن الآراء والافكار الواردة في هذه الدراسة تعبر عن آراء كاتبيها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أو موقفه الرسمي.

- اعـتمد الباحـثان في الدراسة على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والمصادر الأخرى، ولا يتحمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني مسئولية أي خطأ في البيانات.

-

- البـيانات التفـصيلية المنشورة في هذا التقرير والمأخوذة من التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 هي خاصة بالنتائج النهائية للسكان الفلسطينيين الذين تم عدهم خلال الفترة من 10-1997/10/24، ولا تشمل تقديرات عـدد الـسكان الـذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية. كما لا تشمل نتائج الاسقاطات التي قام بها الجهاز لتقدير عدد السكان.

تقديم

تعتبـــر الـــتعدادات من أهم مصادر البيانات، حيث قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997 وقد تم الحصول من خلاله على مجموعة متكاملة من البيانات المتعلقة بالخصائص السكانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع.

وحرصـــاً مـــنه على الاستفادة القصوى من هذه البيانات قام الجهاز بإصدار سلسلة من التقارير الإحصائية من بيانات التعداد منها ملخصات النتائج النهائية، وتقارير تفصيلية للنتائج النهائية لكل من السكان والمساكن والمباني والمنشآت.

واســـتكمالا لعمليات نشر وتعميم بيانات التعداد ولتحقيق الاستخدام الأمثل لهذه البيانات يقوم الجهاز المركزي للإحصاء الفلـــسطيني بتنفـــيذ مـــشروع النشر والتحليل والتدريب لاستخدام بيانات التعداد، بالتعاون مع مؤسسات القطاعين العام والخاص، ومن ضمن فعاليات هذا المشروع إعداد سلسلة من التقارير التنفيذية والدراسات الوصفية والدراسات التحليلية المعمقة، لإتاحة المجال لأفراد المجتمع لفهم وإدراك أفضل لبيانات التعداد.

يـــسرنا أن نقـــدم هذه الدراسة التحليلية كأحد مخرجات المشروع كي تكون مرجعاً للمخططين ومتخذي القرارات في القطاعين العام والخاص وجميع فئات المستخدمين ومن اجل بناء الدولة الفلسطينية على أسس علمية سليمة.

والله ولي التوفيق،،،

كانون ثاني، 2005

د. حسن أبو لبده
المدير الوطني للتعداد/
رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني

قائمة المحتويات

الموضوع		الصفحة
	الجداول	
	ملخص تنفيذي	
الفصل الأول:	**مقدمة**	**19**
	1.1 أهداف الدراسة	19
	2.1 أهمية الدراسة	19
	3.1 منهجية الدراسة	20
	4.1 مصادر البيانات	20
	5.1 فصول الدراسة	20
	6.1 المفاهيم الرئيسية	21
الفصل الثاني:	**المدخل النظري**	**23**
الفصل الثالث:	**السمات الديمغرافية والاجتماعية**	**27**
	1.3 عدد السكان	27
	2.3 حجم القوى البشرية	27
	3.3 المشتغلون	27
	4.3 المشتغلون خارج المنشآت	28
	5.3 السمات الديمغرافية للمشتغلين خارج المنشآت	30
	1.5.3 العلاقة برب الأسرة	30
	2.5.3 الحالة الزواجية	32
	3.5.3 العمر	34
	4.5.3 التعليم	37
	5.5.3 حالة اللجوء	41
	6.5.3 الإعاقات والعجز	43
الفصل الرابع:	**السمات الاقتصادية**	**45**
	1.4 المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي	45
	2.4 الحالة العملية للمشتغلين	45
	3.4 مكان العمل والحالة العملية للمشتغلين	48
	4.4 النشاط الاقتصادي الرئيسي	50
	5.4 المهنة الرئيسية	55
	6.4 ساعات العمل والحالة العملية	56
	7.4 معدل الأجر اليومي	58

الموضوع		الصفحة
الفصل الخامس:	**الواقع الأسرى وظروف السكن**	**63**
	1.5 الواقع الأسرى	63
	2.5 ظروف السكن	65
	1.2.5 حيازة السكن	65
	2.2.5 عدد الغرف للأسرة	66
	3.2.5 توفر السلع المعمرة للأسرة	68
الفصل السادس:	**ظروف العمل**	**73**
	1.6 الترخيص	73
	2.6 العضوية في الاتحادات والنقابات	74
	3.6 وجود شركاء في العمل	75
	4.6 مصادر رأس المال	76
	5.6 تعلم المهنة	77
الفصل السابع:	**العلاقة بين العمل خارج المنشآت وبعض المتغيرات المختارة**	**79**
	1.7 العمل خارج المنشآت والمتغيرات السكانية	79
	1.1.7 النمو السكاني ونمو قوة العمل	79
	2.1.7 الهجرة الداخلية ونمو قطاع العمل خارج المنشآت	79
	2.7 المتغيرات الاجتماعية والعمل خارج المنشآت	81
	1.2.7 التعليم والعمل خارج المنشآت	81
	2.2.7 البطالة والعمل خارج المنشآت	81
	3.2.7 الفقر والعمل خارج المنشآت	82
	3.7 المتغيرات الاقتصادية والعمل خارج المنشآت	83
	1.3.7 واقع المنشآت ونمو قطاع العمل خارج المنشآت	83
	4.7 الوضع الفلسطيني والعمل خارج المنشآت	84
الفصل الثامن:	**الاستنتاجات**	**87**
	التوصيات	**92**

قائمة الجداول

الجدول		الصفحة
جدول 1:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) من الأراضي الفلسطينية حسب قطاع العمل والجنس –1997	28
جدول 2:	التوزيع النسبي للمشتغلين من الضفة الغربية (10 سنوات فأكثر) حسب القطاع ونوع التجمع السكاني –1997	29
جدول 3:	التوزيع النسبي للمشتغلين من قطاع غزة (10 سنوات فأكثر) حسب القطاع ونوع التجمع السكاني –1997	30
جدول 4:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة برب الأسرة والمنطقة الجغرافية –1997	31
جدول 5:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة الزواجية والجنس –1997	32
جدول 6:	العمر لوسيط للزواج الأول للافراد المشتغلين (10سنوات فأكثر) من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والجنس –1997	34
جدول 7:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب فئات العمر والمنطقة الجغرافية –1997	35
جدول 8:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب إلتحاقهم بالتعليم والمنطقة الجغرافية –1997	37
جدول 9:	متوسط عدد سنوات الدراسة التي أتمها المشتغلون (10 سنوات فأكثر) بنجاح من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والجنس –1997	38
جدول 10:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة التعليمية والجنس –1997	40
جدول 11:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب حالة اللجوء والجنس – 1997	42
جدول 12:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإعاقة/ العجز والجنس – 1997	43
جدول 13:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والجنس –1997	46

الجدول		الصفحة
جدول 14:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة الجغرافية والجنس – 1997	**46**
جدول 15:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الضفة الغربية حسب الحالة العملية ونوع التجمع السكاني والجنس – 1997	**47**
جدول 16:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من قطاع غزة حسب الحالة العملية ونوع التجمع السكاني والجنس –1997	**47**
جدول 17:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والجنس –1997	**48**
جدول 18:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والحالة العملية – 1997	**49**
جدول 19:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والجنس – 1997	**52**
جدول 20:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي ونوع التجمع السكاني– 1997	**54**
جدول 21:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي ونوع التجمع السكاني – 1997	**54**
جدول 22:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب المهنة الرئيسية والجنس –1997	**55**
جدول 23:	متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب حالتهم العملية والجنس–2003	**57**
جدول 24:	التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب حالتهم العملية والمنطقة الجغرافية والجنس –2003	**58**
جدول 25:	متوسط الأجر اليومي للمستخدمين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت بأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والجنس –2003	**59**
جدول 26:	متوسط الأجر اليومي للمستخدمين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت بأجر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والجنس –2003	**59**
جدول 27:	متوسط الأجر اليومي للمستخدمين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت بأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل ونوع التجمع السكاني والجنس –2003	**60**

الجدول **الصفحة**

جدول 28: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب عدد أفراد أسرة المشتغل والمنطقة الجغرافية –1997 **64**

جدول 29: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب ملكية المسكن والمنطقة الجغرافية –1997 **65**

جدول 30: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب عدد الغرف للأسرة والمنطقة الجغرافية –1997 **67**

جدول 31: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب لكثافة السكن والمنطقة الجغرافية –1997 **67**

جدول 32: نسب المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب نوع السلعة والمنطقة الجغرافية –1997 **69**

جدول 33: نسب المشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب نوع السلعة و قطاع العمل –1997 **70**

جدول 34: نسب المشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الضفة الغربية والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب نوع السلعة ونوع التجمع السكاني –1997 **71**

جدول 35: نسب المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من قطاع غزة والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب السلعة ونوع التجمع السكاني –1997 **72**

جدول 36: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية والذين لديهم تراخيص لمزاولة العمل حسب النشاط الاقتصادي والجنس –2003 **73**

جدول 37: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت حسب عضويتهم في واحدة من الاتحادات/ النقابات الفلسطينية والمنطقة الجغرافية –2003 **74**

جدول 38: التوزيع النسبي للمشتغلين خارج المنشآت (10 سنوات فأكثر) الشركاء حسب طبيعة الشراكة والمنطقة الجغرافية –2003 **75**

جدول 39: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب مصادر رأس المال والمنطقة الجغرافية –2003 **76**

جدول 40: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب كيفية تعلم المهنة/ الحرفة والمنطقة الجغرافية –2003 **77**

جدول 41: متوسط عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية في المؤسسات قبل وبعد انتفاضة الأقصى **83**

ملخص تنفيذي

عدد السكان:

بلغ عدد سكان الأراضي الفلسطينية حسب نتائج التعداد لعام 1997 حسب الإسناد في ليلة 9-1997/12/10 ما مجموعه 2,895,683 فـرداً، يتوزعون بواقع 1,470,506 ذكور، و1,425,177 إناث، وحسب الإسقاطات التي قام بها الجهاز المركـزي للإحصاء الفلسطيني حول أعداد السكان في عامي 2000 و2004 فقد وصل عدد السكان إلى 3,224,504 نـسمة، و3,920,058 نسمة على التوالي، وأن نسبة الجنس للأفراد الذين تم عدهم فعلاً في الأراضي الفلسطينية تصل إلى 103.2 ذكر لكل 100 أنثى، وأن معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية في عام 1997 يصل إلى 3.97%.

بلـغ حجـم القـوى البـشرية للأفراد 10 سنوات فاكثر في الأراضي الفلسطينية 1997 ما نسبته 65.3% من مجموع الـسكان، حيث بلغت 67.0% في محافظات الضفة الغربية و62.7% في محافظات قطاع غزة. وبلغ عدد الفلسطينيين المـشتغلين (10 سنوات فأكثر) من الأراضي الفلسطينية 553,033 مشتغلاً، منهم 89.8% ذكور و10.2% إناث، وقد توزع هؤلاء المشتغلون بواقع 68.1% من الضفة الغربية و31.9% من قطاع غزة.

المشتغلون خارج المنشآت:

عـدد المشتغلين: تظهر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 بأن عدد المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية يصل إلى 91,635 مشتغلاً منهم 93.4% ذكور و6.6% إناث، من جهة أخرى يشكل المشتغلون خارج المنشآت 18.0% من إجمالي المشتغلين من الضفة الغربية، و13.6% من قطاع غزة.

السمات الديمغرافية للعاملين خارج المنشآت

العلاقـة برب الاسرة: أظهرت النتائج أن ما نسبته 64.8% من المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية هم أربـاب أسر، منهم 97.6% ذكور فيما 2.4% إناث، أما 27.6% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت فهم من أبناء أرباب الأسر منهم 95.6% ذكور و4.4% إناث.

الحالـة الزواجية: بلغت نسبة الأفراد المتزوجين من العاملين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية 73.7%، حيث بلغـت لدى المشتغلين الذكور والإناث 75.3%، و51.5% وذلك على التوالي، أما 22.3% فلم يتزوجوا أبداً، وقد بلغت لدى المشتغلين الذكور 22.2% ولدى المشتغلات الإناث 23.9%.

العمـر: تشير البيانات الإحصائية إلى أن 25.6% من المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية تقل أعمارهم عن 25 سنه، وأن 29.9% أعمارهم ضمن الفئة العمرية (25-34) سنه، وان 18.9% ضمن الفئة العمرية (35-44) سنه، فيما أعمار 25.6% من المشتغلين خارج المنشآت 45 سنه فأكثر.

التعلـيم: أظهـرت النـتائج أن حوالي 0.9% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الاراضي الفلسطينية ملتحقين بالتعلـيم بأحـد مراحل التعليم الاساسية منهم 90% من المشتغلين الذكور و10% من المشتغلات الإناث، وأن 56.6% مـنهم الـتحقوا وتركوا دون أن يكملوا تعليمهم الأساسي بواقع 95.9% من المشتغلين الذكور و4.1% من المشتغلات الإنـاث، فـيما الـتحق 31.8% مـن مجمـوع المشتغلين وتخرج من أحد مراحل التعليم الاساسية بواقع 96.5% من

المــشتغلين الذكور و3.5% من المشتغلات الإناث، أما الذين لم يلتحقوا أبداً بأي من مراحل التعليم الاساسية فقد بلغت نسبتهم من مجموع المشتغلين 10.7% بواقع 71.1% من المشتغلين الذكور و28.9% من المشتغلات الإناث.

حالة اللجوء: بلغت نسبة غير اللاجئين من الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية 68.6%، حيث 67.9% مــن المــشتغلين الذكور و78.5% من المشتغلات الإناث غير لاجئين، فيما بلغت نسبة اللاجئين المسجلين من مجمــوع المــشتغلين 30.1% مــنهم 30.9% من المشتغلين الذكور و19.3% من المشتغلات الإناث، أما 1.3% من مجموع المشتغلين فهم لاجئين غير مسجلين، 1.2% من المشتغلين الذكور و2.2% من المشتغلات الإناث.

السمات الاقتصادية للمشتغلين خارج المنشآت:

الحالــة العملــية للمــشتغلين: يتوزع المشتغلون خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب حالتهم العملية إلى 4.8% صاحب عمل بواقع 4.9% من مجموع المشتغلين الذكور و3.3% من مجموع المشتغلات الإناث، فيما 38.1% يعملــون لحــسابهم مــنهم 38.8%مــن المشتغلين الذكور و27.1% من المشتغلات الإناث، أما 48.1% من مجموع المــشتغلين فهم مستخدمون خارج المنشآت بأجر منهم 50.1% من المشتغلين الذكور و20.3% من المشتغلات الإناث، فــيما يعمــل 8.9% من مجموع المشتغلين كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر بواقع 6.0% من الذكور و49.2% من الإناث.

مكان العمل والحالة العملية للمشتغلين: يتضح من البيانات أن 74.4% من مجموع المشتغلين يمارسون نشاطهم ضمن نفــس المحافظــة مــنهم 73.4% من مجموع المشتغلين الذكور و88.7% من مجموع المشتغلات الإناث، فيما يمارس 5.3% من مجموع المشتغلين نشاطهم ضمن محافظة أخرى بواقع 5.6% من المشتغلين الذكور و1.7% من المشتغلات الإنــاث، أمــا 18.1% من مجموع المشتغلين فيمارسون نشاطهم داخل اسرائيل منهم 18.7% من الذكور و9.0% من الإنــاث، و1.3% من المشتغلين يمارسون عملهم في المستعمرات 1.4% من الذكور و0.5% من الإناث، و0.9% من مجمــوع المــشتغلين نشاطهم في الخارج بواقع 0.9% من مجموع المشتغلين الذكور و0.1% من مجموع المشتغلات الإناث.

النــشاط الاقتــصادي: أظهــرت النــتائج أن 38.8% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية يمارســون أنــشطة زراعية وأنها تصل لدى المشتغلين الذكور إلى 35.1% ولدى المشتغلات الإناث إلى 89.9%، أما 35.9% مــن مجمــوع المــشتغلين فيعملون في أنشطة الانشاءات حيث يعمل 38.5% من مجموع المشتغلين الذكور و0.1% من مجموع المشتغلات الإناث، فيما يمارس 9.3% من مجموع المشتغلين عملهم في أنشطة التجارة حيث يعمل 9.8% مــن المــشتغلين الذكور و2.3% من المشتغلات الإناث، أما 12.1% من مجموع المشتغلين فيمارسون أعمال ضمن قطاع النقل حيث يعمل 13.0% من المشتغلين الذكور و0.1% من المشتغلات الإناث، في حين يعمل 3.9% من مجموع المشتغلين في أنشطة اقتصادية اخرى 3.6% من المشتغلين الذكور و7.6% من المشتغلات الإناث.

ظروف السكن:

حــيازة السكن: أظهرت النتائج ان 82.7% من المشتغلين من الأراضي الفلسطينية يمتلكون المسكن الذي يقيمون فيه حيث يمتلك 80.9% من مجموع المشتغلين من الضفة الغربية و87.5% من مجموع المشتغلين من قطاع غزة مساكنهم، أمــا 10.3% مــن مجمــوع المشتغلين فيعيشون في مساكنهم دون مقابل، 10.8% من مجموع مشتغلي الضفة الغربية

و9.1% مـــن مجمـــوع مـــشتغلي قطـــاع غزة، فيما 5.7% من مجموع المشتغلين يقيمون في مساكن مستأجرة (غير مفروشـــة) حـــيث يعيش 7.0% من مشتغلي الضفة الغربية و2.3% من مشتغلي قطاع غزة في مساكن مستأجرة غير مفروشـــة، أما 1.2% من مجموع المشتغلين فتتوزع ملكيتهم لمساكنهم بين مستأجر مفروش ومقابل عمل وأخرى بواقع 1.3% من مشتغلي الضفة الغربية و1.0% من مشتغلي قطاع غزة.

توفـــر الـــسلع المعمـــرة للأسرة: أشارت النتائج إلى أن 16.7% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلـــسطينية يمتلكون سيارة خصوصية حيث يمتلك 18.3% و12.7% من مجموع المشتغلين من الضفة الغربية وقطاع غـــزة ســـيارة خصوصية على التوالي، كما يمتلك 77.7% من مجموع المشتغلين ثلاجة كهربائية 79.3% من مجموع مـــشتغلي الضفة الغربية و73.4% من مجموع مشتغلي قطاع غزة، أما 68.8% من مجموع المشتغلين فيمتلكون غسالة ملابـــس حـــيث يمتلكها 69.0% من مشتغلي الضفة الغربية و68.4% من مشتغلي قطاع غزة، فيما يمتلك 1.8% من مجمـــوع المشتغلين جهاز كمبيوتر2.1% من مشتغلي الضفة الغربية و1.0% من مشتغلي قطاع غزة، أما من يمتلكون مكتبة منزلية فتصل نسبتهم من مجموع المشتغلين لحوالي 9.3% حيث يمتلكها 10.9% من مشتغلي الضفة الغربية و 5.2% من مشتغلي قطاع غزة.

ظروف العمل:

التـــرخيص: أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم 2003 إلى أن 13.6% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضـــي الفلـــسطينية لـــديهم تراخيص لمزاولة عملهم، حيث تصل إلى 14.5% لدى المشتغلين الذكور و3.9% لدى المـــشتغلات الإنـــاث، بواقـــع 13.1% للمـــشتغلين من الضفة الغربية و14.7% للمشتغلين من قطاع غزة، وقد حصل 80.0% من الأفراد على ترخيص مزاولة العمل من هيئات حكومية، و11.1% من مجالس بلدية وقروية، و6.3% من الإتحادات والنقابات.

العضوية في الاتحادات والنقابات: أشارت النتائج إلى أن 32.8% من الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلـــسطينية هـــم أعضاء في واحدة على الأقل من الاتحادات والنقابات العمالية الفلسطينية فيما الباقي غير منتسبين إلى اتحـــاد أو نقابـــة، وتـــصل نـــسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت والمنتسبين إلى اتحاد أو نقابة من قطاع غزة إلى 71.8%، و16.8% من الضفة الغربية.

مصادر رأس المال: أظهرت النتائج أن 63.5% من الأعمال المباشرة من قبل الأفراد خارج المنشآت لا تتطلب رأس مـــال، فـــيما أظهـــرت النتائج أن مصادر رأس المال للأعمال التي تتطلب ذلك كانت بواقع 25.1% من خلال التوفير العائلي، و6.3% من خلال الاقتراض، و1.4% من خلال الميراث، و1.8% من خلال التعاون مع شريك فيما 2.0% لم يحدد مصدر رأس المال.

تعلـــم المهـــنة: أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم 2003 أن 64.8% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضـــي الفلسطينية أن عملهم الحالي لا يتطلب تعليم معين، في حين أن تعلم الأفراد لمهنتهم أو حرفتهم التي يعملون بهـــا خـــارج المنشآت من قبل قطاعات غير متخصصة (الأسرة، أحد الأقرباء، العمل في إسرائيل) بلغت 19.2%، أما الأفـــراد الممارسين لأعمال خارج المنشآت نتيجة لتحصيل علمي فتصل نسبتهم إلى 2.5%، فيما تصل نسبة من لديهم تعلـــيم حرفـــي إلـــى 11.9% ســـواء مـــن مـــدارس صـــناعية أو حتـــى مـــن خـــلال دورات فـــي مجال العمل.

الفصل الأول

مقدمة

إذا كـــان الـــبحث في العمل خارج المنشآت تكتنفه صعوبات شتى، فإن الموقع الهام الذي يحتله في إقتصاديات البلدان النامـــية، وضـــرورة دراســـة السمات الخاصة وظروف عمل هذا القطاع في ظل شح المعلومات الإحصائية عن هذه الأنشطة يجعل من الأهمية بمكان دراسة هذا القطاع. إن إتساع الفجوة بين قدرة القطاع المنظم على توفير وخلق فرص عمل جديدة وتزايد أعداد الراغبين في الدخول لسوق العمل (العرض) جراء النمو السكاني وأزمات سوق العمل (توقف العاملين عن العمل داخل اسرائيل والمستعمرات) كل ذلك وغيره قد ساهم في تزايد مساحة العمل خارج المنشآت وزاد من مساحة الإهتمام بدراسة هذا القطاع.

وبقـــدر ما يتوفر لدينا من معلومات فإن هذه الدراسة هي الأولى التي تصدت لبحث موضوع العمل خارج المنشآت من مخـــتلف الجوانب وعلى نحو عملي وتفصيلي. وباعتبارها الدراسة الأولى فإنها لا تخلو من بعض القصور نتيجة لشح المعلومات والتي نأمل تجاوزها في دراسات لاحقة، خاصة في الجزء المتعلق بحداثة البيانات وتتبعها عبر الزمن، لكن الدراسة تعتمد اساساً على البيانات التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.

1.1 أهداف الدراسة

تهـــدف هـــذه الدراســـة الـــى إلقـــاء الضوء على واقع المشتغلين خارج المنشآت، ورصد أوضاعهم، وتشخيص أبرز خصائـــصهم الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية والمقارنة بينها في عدة مستويات من حيث المنطقة الجغرافية والنوع الإجتماعي (الجنس) ومكان العمل، إضافة إلى التعرف على الأنشطة الإقتصادية التي تتركز بها هذه الفئة من المشتغلين مـــع إبـــراز دور المـــرأة العاملة الفلسطينية وعمل الأطفال في الفئة العمرية (10– 15 سنة)، كما سيتم إجراء بعض المقارنـــات مـــع المشتغلين الفلسطينيين في قطاعات العمل الأخرى (العمل في القطاع الخاص والقطاع العام الحكومي) لإبراز أهم الفروق في السمات الإجتماعية والإقتصادية والظروف السكنية.

ستحاول الدراسة الإجابة على الأسئلة البحثية التالية:

1. ما هي السمات الديمغرافية والإجتماعية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية في قطاع العمل خارج المنشآت؟
2. ما هي السمات الاقتصادية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية في قطاع العمل خارج المنشآت؟
3. مـــا هو الواقع الأسري وظروف السكن وتوفر السلع المعمرة للأسر الفلسطينية التي يعمل رب الأسرة فيها خارج المنشآت؟
4. ما هي ظروف عمل الأفراد المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في قطاع العمل خارج المنشآت؟
5. هل تأثر حجم العمل خارج المنشآت بالأزمات التي شهدتها وتشهدها الأراضي الفلسطينية؟
6. أهم الاستنتاجات والتوصيات.

2.1 أهمية الدراسة

تأتي أهمية هذه الدراسة بصفة عامة من الدور الكبير الذي تلعبه القوى العاملة في العملية الإنتاجية، والدور الرئيسي لها فـــي عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية فالإنسان هو وسيلة التنمية وغايتها. وهي تكتسب أهمية إستثنائية بإعتبارها

الدراســة الأولــى التي تبحث في خصائص المشتغلين من الأراضي الفلسطينية خارج المنشآت. كما تسهم في مساعدة القائمــين على إتخاذ القرار في السلطة الوطنية الفلسطينية في مجال التخطيط ورسم سياسات التشغيل ذات العلاقة بهذا القطــاع مــن العمل والمساعدة في توفير بعض المعلومات التي من شأنها المساهمة في الارتقاء بدور هذا القطاع في عملية التنمية والبناء.

3.1 منهجية الدراسة

تعــتمد الدراســة بــصفة أساسية على اسلوب التحليل المعمق لتشخيص السمات الديمغرافية والإجتماعية والإقتصادية للمشتغلين خارج المنشآت. كما انها ستعتمد على المقارنات التحليلية ومحاولة إبراز الفجوة في خصائص المشتغلين في عدة مستويات بالإستناد الى المتغيرات الأساسية قيد الدراسة.

4.1 مصادر البيانات

تعــتمد بــيانات هــذه الدراسة في تشخصيها لواقع العمل خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية على قواعد البيانات والمعلــومات التــي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997، وسلسلة مسوح القوى العاملة، إضافة الى مسوح أخرى قام بتنفيذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

5.1 فصول الدراسة

تتكون هذه الدراسة بالإضافة إلى الفصل الأول والذي شمل مقدمة الدراسة من ثمانية فصول رئيسية هي:

الفــصل الثانــي: يشتمل على مدخلاً نظرياً لقطاع العمل خارج المنشآت، مركزاً على موقع هذا القطاع في اقتصادات الــبلدان النامية، والعوامل التي ساهمت في توسعه، والأنشطة التي تــمارس في إطاره، ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، فضلاً عن المحاولات المختلفة لتعريفه.

الفصل الثالث: يتناول السمات الديمغرافية والاجتماعية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية خارج المنشآت، من حيث العمر، النوع الاجتماعي، الحالة التعليمية، الحالة الزواجية، حالة اللجوء، العلاقة برب الأسرة، مع ربط البيانات من حيث النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية، ومقارنتها بقطاعات العمل الرسمية.

الفصل الرابع: يتناول السمات الاقتصادية للمشتغلين من الأراضي الفلسطينية خارج المنشآت، مكان العمل، المهنة، النشاط الاقتصادي، الحالة العملية، مع ربط البيانات من حيث النوع الاجتماعي والمنطقة الجغرافية، ومقارنتها بقطاعات العمل الرسمية.

الفصل الخامس: يتناول الواقع الأسري وظروف السكن وتوفر السلع المعمرة للأسرة الفلسطينية التي يكون رب الأسرة فيها عاملاً/ عاملةً خارج المنشآت مع ربط ذلك بالمنطقة الجغرافية وقطاعات العمل الرسمية.

الفصل السادس: يتناول ظروف عمل الأفراد المشتغلين خارج المنشآت، من حيث وجود تراخيص للعمل ومصدرها، وجود شركاء في العمل، العضوية في الاتحادات والنقابات العمالية الفلسطينية، مصادر رأس المال للمشروع، آلية تعلم الحرفة التي يعمل بها الفرد خارج المنشآت.

الفصل السابع: يتناول الآثار المتبادلة بين العمل خارج المنشآت والظروف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني، مروراً بالأزمات الفلسطينية وتأثيرها على قطاع العمل خارج المنشآت.

الفصل الثامن: يشمل خلاصة الدراسة والاستنتاجات والتوصيات.

6.1 المفاهيم الرئيسية

- **الأسرة:**

فرد أو مجموعة أفراد يعيشون في نفس الوحدة السكنية ويتناولون الطعام معا ويشتركون في توفير احتياجاتهم المعيشية وقد تربطهم علاقة قرابة ليشكلوا عائلة، أو لا تربطهم هذه العلاقة.
ويعتبر الخدم ومن في حكمهم ضمن أفراد الأسرة ما دامت الأسرة تكفل إقامتهم في مسكنها وتوفر لهم الغذاء وما شابه، ويعتبر أعضاء الأسرة الغائبون بصفة مؤقتة خارج البلاد بهدف الزيارة أو السياحة أو الدراسة أو العلاج من ضمن أفراد الأسرة.

- **القوى العاملة:**

يصنف مجموع السكان عادة إلى قسمين هما: ضمن سن العمل أو القوة البشرية، وخارج سن العمل. أما الفئة الأولى، أي من هم ضمن سن العمل فإنها تقسم إلى مجموعتين: من هم ضمن القوى العاملة أو النشيطون اقتصادياً ومن هم خارج القوى العاملة أو غير النشيطين اقتصادياً. القوى العاملة تشمل: العمالة، العمالة المحدودة، البطالة.

- **العمالـــة:**

تشمل هذه الفئة كل من ينطبق عليه مفهوم العمالة أي جميع الأشخاص الذين ينتمون لسن العمل (10 سنوات فاكثر) ويعملون (ولو لساعة واحدة خلال أسبوع البحث)، ويضم ذلك أرباب العمل، والمستخدمين، والعاملين في مصالحهم الخاصة بالإضافة للعاملين بدون أجر في مشروع أو مزرعة أو مصلحة للعائلة.

- **العمل:**

هو الجهد المبذول في جميع الأنشطة التي يمارسها الأفراد بهدف الربح أو الحصول على أجرة معينة سواء كانت على شكل راتب شهري أو أجرة أسبوعية أو بالمياومة أو على القطعة أو نسبة من الأرباح أو سمسرة أو غير ذلك من الأساليب. كذلك فان العمل بدون أجر أو عائد في مصلحة أو مشروع أو مزرعة للعائلة تدخل ضمن مفهوم العمل إذا كان عدد الساعات التي يمارسها الفرد فيها لا يقل عن 15 ساعة أسبوعيا.

تجدر الإشارة إلى أنه ليس بالضرورة أن ينطبق مفهوم العمل الخاص مع المفاهيم المتعارف عليها بالمجتمع، فمثلا جميع الأنشطة التي يمارسها الفرد بدون أجرة لحساب الغير (عدا أفراد الأسرة) لا تعتبر عملا حتى ولو كان عدد ساعاتها اكثر من 15 ساعة أسبوعيا.

كذلك فان امتلاك عقار أو مصنع أو مشروع يدر دخلا محددا لا يعتبر عملا. من ناحية أخرى فان الأنشطة التي يمارسها الفرد مقابل أجرة عينية على شكل وجبات أو جزء من الإنتاج أو المحصول تعتبر عملا، كما أن الأنشطة التي يمارسها الفرد بهدف التحضير لعمل معين مثل استئجار مكاتب أو تأثيث محلات تعتبر عملا.

- **المشتغل:**

الفرد الذي يباشر شغلا أو عملا معينا ولو لساعة واحدة خلال فترة الإسناد الزمني (والمحددة بأسبوع قبل تاريخ الزيارة) سواء كان صاحب عمل (هو الفرد العامل ويعمل لديه مستخدم واحد على الأقل بأجر)، أو يعمل لحسابه (هو الفرد العامل ولا يعمل لديه أي مستخدم بأجر).

- **المهنة:**

المقــصود بالمهنة هي الحرفة أو نوع العمل الذي يباشره الفرد إذا كان عاملا أو الذي باشره سابقا إذا كان عاطلاً عن العمل، وتجدر الإشارة إلى أن المهنة ليس لها علاقة بنوع الدراسة أو التدريب الذي تلقاه الفرد، بمعنى أن المهنة تستخدم لقــياس نوع العمل الذي يمارسه الفرد وليس نوع الدراسة والتدريب الذي تلقاه، وعلى هذا الأساس إذا كان أحد الأفراد يحمل شهادة في الهندسة الكهربائية ويعمل مدرسا في مدرسة فإن مهنته في هذه الحالة هي مدرس.

- **باقي الضفة الغربية:**

تعني الضفة الغربية بإستثناء ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد إحتلالها للضفة الغربية عام 1967.

- **القدس:**

يقــصد بالقدس أينما وردت في هذا التقرير بأنها ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد إحتلالها للضفة الغربية عام 1967.

الفصل الثاني

المدخل النظري

يحـــتل قطـــاع العمـــل خارج المنشآت موقعاً هاماً في اقتصادات البلدان النامية بشكل عام، ورغم هذه الأهمية لا تتوفر دراســـات متخصـــصة وشـــاملة حول هذا القطاع في مختلف الدول، ومع تزايد الإهتمام بموضوع القطاع غير المنظم باعتـــبارة أحـــد المكونات الأساسية للعمل خارج المنشآت لدى العديد من الباحثين، وفي كثير من الأحيان يربط البعض القطـــاع غيـــر المنظم بالعمل خارج المنشآت رغم تفاوت ذلك من دولة إلى أخرى، وبهدف ابراز المدخل النظري لهذه الدراســـة علـــى نحو أفضل فقد ارتأينا ان يتم تقديم ملخص للتجربة الدولية في مجال القطاع غير المنظم والعمل خارج المنـــشآت كمقدمـــة نظـــرية للدراسة، حيث يتضح من تقدير تقريبي لمنظمة العمل الدولية أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير المنظم (الرسمي) في العالم النامي قد يصل إلى 300 مليون شخص.

وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع غير المنظم إلى مجموع العاملين من بلد لآخر تبعا لعوامل عدة من أهمها معدل النمو السكاني، وقدرة الاقتصاد المنظم (الرسمي) على توفير فرص عمل لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، ومعدلات الهجـــرة، وتشير تقديرات منظمة العمل الدولية إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم في آسيا تتراوح بين 40% و66% مـــن العاملـــين في القطاع المنظم في المناطق الحضرية، وأن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم في إفريقيا (جنوب الصحراء) قد بلغت 60% من القوى العاملة الحضرية عام 1985. أما عدد العاملين في القطاع غير المنظم في أمريكا اللاتينية فقد وصل إلى 30 مليون شخص[1]. وتشير دراسات أخرى إلى أن نسبة العاملين في القطاع غير المنظم فـــي المكـــسيك تقـــدر بـ 50.2% من مجموع العاملين في القطاع العام والأهلي [2]، وأن عدد العاملين في القطاع غير المنظم في البرازيل قد بلغ 12,87 مليون شخص، وهو يعادل عدد العاملين في القطاعين العام والصناعي.[3]

وتتضح أهمية القطاع غير المنظم من ناحية أخرى في مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية. وعلى الرغم مـــن صـــعوبة التوصـــل إلى تقديرات دقيقة لمساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي بسبب التباين في تعريف هذا القطاع وتعذر الإحاطة بجميع المعطيات اللازمة لتقدير المساهمة نظراً لتنوع أنشطته، فانه يمكن الاستئناس بـــبعض المؤشرات المستندة في الغالب إلى دراسات ميدانية، فحسب تقديرات منظمة العمل الدولية فان مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي تتراوح بين 5 و35% من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان النامية. [4] كما تشير إحدى الدراسات إلى أن مساهمة القطاع غير المنظم في الناتج المحلي الإجمالي للبرازيل تمثل 8% من مجمل الناتج المحلي الإجمالي.

تـــشير بيانات الحسابات القومية الفلسطينية (القطاعات المؤسسية) إلى أن قطاع الأسر المعيشية يساهم بحوالي 46.8% مـــن الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين/ ويعتبر هذا القطاع مظلة العمل للوحدات العاملة خارج المنشآت في القطاع غير المنظم، ومن جانب آخر تشير بيانات مسوح الإنشاءات إلى أن العاملين خارج المنشآت يمثلون ما يزيد عن 62.2% من القيمة المضافة لأنشطة الإنشاءات، وكذلك حال العاملين خارج منشآت النقل.

---

[1] مأزق القطاع غير النظامي ، تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي قدم إلى الدورة 78 لمؤتمر العمل الدولي لعام 1991 .

[2] الواقع ومتطلبات الاندماج في الاقتصاد المنظم، د. ابراهيم علي.

[3] Francesco Neves, Malking Do, Http: www. Brazzil. Com./cvrjun99.htm

[4] مأزق القطاع غير النظامي – مرجع سابق

تــتعدد العــوامل التي أدت إلى توسع القطاع غير المنظم في البلدان النامية، وذلك بالرغم من الإجراءات المختلفة التي اتبعتها الحكومات لتنظيم أنشطته التي تجري على هامش الإجراءات الادارية والتنظيمية وخارج إطار المجتمع المنظم، ويأتي في مقدمة هذه العوامل المعدلات المرتفعة لنمو السكان وحالة الركود الاقتصادي في المناطق الريفية مما أدى إلى تدفــق المهاجــرين إلى مراكز التجمعات الحضرية بحثا عن العمل، وبالنظر لعجز القطاعات الاقتصادية المنظمة عن استيعاب الإعداد المتدفقة من المهاجرين، يضطر المهاجرون إلى البحث عن أعمال هامشية غير منظمة خارج المنشآت، وقــد ساهمت السياسات الاقتصادية غير السليمة التي أهملت التنمية الريفية، وشجعت الصناعات المركزية أو الموجهه نحو التجمعات الرئيسية والمعتمدة على كثافة رأس المال، والتي تتطلب مهارات غير متوفرة لدى المهاجرين، إلى خلق الظروف الموضوعية لتوسع القطاع غير المنظم.

كذلك أدى الكساد الذي هيمن على اقتصاديات معظم البلدان النامية خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين، وسياسات التكيف الهيكلي التي اتبعتها الكثير من البلدان النامية إلى تسارع نمو القطاع غير المنظم، وتشير تقديرات منظمة العمل الدولــية إلــى أن عمالة القطاع غير المنظم قد زادت في أمريكا اللاتينية خلال الفترة 1980-1987 بنسبة 56% وفي إفريقيا (جنوب الصحراء) بمعدل سنوي وصل إلى 6.7% خلال الفترة 1980-1985. [5]

تجدر الإشارة إلى انه ليس للقطاع غير المنظم تعريف واحد يناسب جميع الأغراض والأوضاع المحلية، إذ بينما تعرّف مــنظمة العمــل الدولية مصطلح غير النظامي بتوفر عدة عناصر هي سهولة الدخول للنشاط، والاعتماد على الموارد الذاتــية، وملكية العائلة للموارد، والعمليات الإنتاجية الصغيرة النطاق، والاعتماد على كثافة العمل، واكتساب المهارات خارج النظام المدرسي الرسمي، والتوجه نحو الأسواق غير المنظمة والملائمة، فان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تقتــصر رؤيــتها للمــصطلح على الوضع القانوني والترخيص وعدد الأشخاص المستخدمين[6] علماً أن الاعتماد على الوضع القانوني وعدد الأشخاص العاملين لا يساعد كثيراً في التمييز بين القطاع المنظم والقطاع غير المنظم، إذ يمكن للمنــشأة الاقتــصادية المــنظمة أن تمــارس نــشاطاً اقتــصادياً غيــر منظم، كما يمكن للوحدة الاقتصادية الصغيرة (Microeconomic Establishment) أن يكــون وضــعها منظماً، فضلاً عن أن تحديد حجم المنشأة بعدد العمال لا يخرج عن كونه تحديداً اعتباطياً.

كــذلك لا يوجد اتفاق بين معظم الدول العربية على تعريف للنشاط غير المنظم أو المنهجية المستخدمة لإبراز مساهمته في خلق فرص العمل وتوليد الدخل والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فالتجربة المصرية تركز على الحجم بمقياس عدد العمال المشتغلين، في حين تعتمد الجزائر معايير متنوعة تمتد من حجم الأنشطة ووجود سوق موازٍ للقطاع الأجنبي إلى وجود سوق سوداء للسلع والخدمات، والعامل المشترك في التعاريف يرتبط بكون جميع الأنشطة تتم خارج سيطرة الدولة[7].

ويــشمل قطــاع العمــل خارج المنشآت الوحدات الصغيرة جداً التي تنتج وتوزع السلع والخدمات، وتتألف أساسا من منتجــين صغار مستقلين يعملون لحسابهم الخاص في البلدان النامية، وبعضهم يستخدمون كذلك عمل الأسرة و/أو عددا قلــيلا مــن العمال بأجر أو التلاميذ الصناعيين، وتعمل هذه الوحدات برأسمال صغير جدا أو بدون رأسمال، وتستخدم

---

[5] مأزق القطاع غير النظامي، مرجع سابق

[6] AHMED aal-Kawar, (edit), Informal Sector and its Role in Arab Countries, The Arab planning Institute, Kuwait

[7] المرجع السابق

مـــستوى منخفض من التكنولوجيا والمهارات، ومن ثم فإنها تعمل بمستوى منخفض من الإنتاجية، وتوفر عموما دخولا منخفضة وعمالة غير ثابتة لمن يعملون فيها." [8]

ويغطي هذا القطاع طيفا واسعا من الأنشطة تختلف من بلد إلى آخر، والتي من ضمنها أعمال الوساطة والمضاربة على الـــسلع، وخدمات النقل غير المنظمة، والحلاقة والخياطة المنزلية، والصيانة، والخدمات المنزلية والشخصية، والأعمال الحـــرفية، والـــتعاقد مـــن الباطن، تحضير وتقديم الطعام، وتحضير الخضراوات، وبيع السجائر وأوراق اليانصيب في الشوارع، ومسح الأحذية، وجمع وتصنيف القمامة، وأعمال التنظيف والتشطيب والتمديدات الصحية وغيرها.

وتـــتعدد دوافـــع العاملين في هذا القطاع، فمنهم من ينخرط في هذا القطاع بدافع الحفاظ على البقاء (آلية تكيف ذاتية)، ومنهم من تحدوه الرغبة بالاستقلال بالعمل وعدم الخضوع لترتيبات مقيدة، ومنهم من يعمل للحصول على دخل إضافي لتحسين متطلباته المعيشية، ومنهم من يتطلع للحصول على دخول مجزية.

وعلـــى الرغم من أن مستويات دخل العاملين في أنشطة العمل خارج المنشآت هي متفاوتة في الغالب، فإن هذا القطاع لـــيس متـــرادفاً بالكامل مع الفقر، إذ يحصل بعض العاملين فيه على دخول تفوق ما يحصل عليه العاملون في قطاعات العمـــل الأخرى. كذلك ليس جميع أنشطة هذا القطاع تقع خارج القانون، وإن كان هناك بعض التداخل بين هذا القطاع والاقتصاد الخفي (Non observed economy).

وبالـــرغم من طابعه غير المنظم، يقوم هذا القطاع بوظائف ذات فائدة لاقتصاديات الدول النامية، فهو يخفف من وطأة الـــبطالة في اقتصاديات هذه البلدان، وذلك من خلال توفير فرص عمل للعمال غير المهرة الذين يعجز القطاع الرسمي عـــن اســـتيعابهم، وهو بالتالي يمثل مصدرا هاما للعمالة والدخل بالنسبة لملايين الأفراد الذين ما كان بمقدورهم تأمين وســـيلة للعيش بدونه، ومن خلال ذلك يساهم هذا القطاع في التخفيف من الآثار الاجتماعية للبطالة التي يمكن أن تؤدي إلى انحرافات خطيرة وتهدد الاستقرار الاجتماعي.

ولا يقتـــصر دور هـــذا القطاع على تأمين فرص عمل للمتعطلين في فترات الانكماش فحسب، بل يوفر احتياطي عمل هائـــل يمكن للقطاع المنظم أن يلجأ إليه في فترات التوسع الاقتصادي، بمعنى آخر إن هذا القطاع يقوم بوظيفة الخزان الذي يستوعب فائض العمالة عندما يكون الاقتصاد في حالة انكماش، ويعيد طرح الفائض في الاقتصاد عندما يكون في حالة توسع، وهو بذلك يساعد إلى حد ما في التقليل من الخلل في سوق العمل بين العرض والطلب في فترات الانكماش والتوسع.

كـــذلك يقوم هذا القطاع بدور مساعد للقطاع المنظم في توفير السلع والخدمات لتلبية احتياجات السوق حينما يتعذر على القطاع المنظم تأمين ذلك، وتشير إحدى الدراسات إلى أن النقل بالدراجات النارية غير المنظم في تايلاند يؤمن ارتباطا حـــيويا بـــين المراكز والأطراف الحضرية حيث يعيش معظم الفقراء، وبذلك استطاع هذا القطاع التعويض عن عجز وســـائط الـــنقل الحكومـــية العامة عن خدمة تلك المناطق بسبب قصور رأس المال وسوء شبكة الطرق الموصلة بين الأطراف والتجمعات الحضرية. [9]

---

[8] مأزق القطاع غير النظامي، مرجع سابق

[9] Adul Rahman, N. The Role of the Informal Economy in Economic Development, Examples from Indonesia an Thailand. http,//www.curtin.edu.au/curtin/dept/ssal/jsss/vall/no2 p5-12

كمـــا ساهم هذا القطاع في الحفاظ على انخفاض تكاليف المعيشة في إندونيسيا من خلال توفير العديد من السلع الغذائية والخـــدمات بأســـعار منخفـــضة، الأمر الذي مكن العمال في القطاع الرسمي من البقاء بالرغم من دخولهم المتدنية [10] .ولعـــل ما يساعد هذا القطاع على توفير الخدمات والسلع التي ينتجها بأسعار منخفضة كون تكاليف إنتاجه غير مرتفعة نظرا لظروفه وآليات عمله الخاصة.

ولابـــد مـــن الإشارة كذلك إلى الدور الذي يلعبه هذا القطاع في التعاقد من الباطن، الذي كان له تأثير بالغ الأهمية في التنمـــية الاقتصادية لنمور شرق آسيا، ولاسيما كوريا الجنوبية وهونغ كونغ، إذ أن وجود المنشآت الصغيرة التي تعمل في الصناعة التحويلية في هذه البلدان قد حافظ على قدرتها التنافسية في أسواق التجارة المحلية والخارجية، ويعود ذلك إلى إمكانية تخفيض تكاليف الإنتاج من خلال التعاقد من الباطن مع المنشآت الصغيرة التي أتاح لها وضعها غير المنظم إلى التهرب من أعباء التسجيل ومتطلبات قوانين العمل ومتطلبات الاتحادات العمالية والمهنية. [11]

إن الوظائـــف الهامة التي يضطلع بها هذا القطاع في الحياة الاقتصادية للبلدان النامية ينبغي أن لا تجعلنا نغفل الجوانب السلبية التي تكتنفه، فوجود هذا القطاع يعني أن جزءا هاما من المجتمع يفتقر للتنظيم والحماية، إذ يعمل هذا القطاع إلى حد كبير خارج نطاق القانون، ولا يحصـــل العاملون فيه الذين يعيشون في ظروف غير مستقرة وخطرة وغير صحية علـــى أيـــة حمايـــة قانونية، ولا يوجد لدى عمال هذا القطاع شبكة أمان اجتماعية تحميهم عند الحاجة، فضلا عن أن مستويات دخولهم المتدنية لا تتيح لهم ادخار جزء منها لمواجهة صعوبات الحياة ومفاجآت المستقبل، كما إن وجود هذا القطاع خارج التسجيل الإداري والتنظيم يحرم الاقتصاد من موارد مالية على شكل ضرائب ورسوم قد لا تكون ضئيلة.

وبـــين الوظائـــف الهامة التي يقوم بها هذا القطاع في اقتصاديات البلدان النامية، والجوانب السلبية التي تكتنف وجوده، يطـــرح السؤال: كيف يمكن إدماج هذا القطاع في القطاع الحديث المنظم لتوفير الحماية الاجتماعية للعاملين فيه وتنظيم شـــؤونه لتطويره دون أن يؤدي ذلك إلى التضحية بديناميكية وروح المبادرة والمرونة التي يتحلى بها وانعكاسات ذلك على الاقتصاد الوطني.

ثمـــة عقبات عديدة تقف في وجه إدماج هذا القطاع في الاقتصاد الرسمي لعل من أهمها افتقار العاملين في هذا القطاع إلـــى المهـــارات والتأهـــيل المطلوب من القطاعات الاقتصادية المنظمة، وعدم توفر الحد الأدنى من رأس المال لدى العاملـــين فـــيه وتعـــذر حصولهم على التمويل من المصادر التمويلية الحديثة، وتعقد إجراءات التسجيل وتعدد الشروط المطلـــوب الـــوفاء بها وارتفاع تكاليفها بما يتجاوز إمكانات العاملين في هذا القطاع، فضلا عن أن الاندماج في القطاع المـــنظم يفـــرض علـــى العاملين فيه الالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة مما يلقي على كاهلهم أعباء مالية لا يستطيعون تحملها إلى المستوى الذي يبقي أعمال مشاريعهم مجدية وذات دخل مقبول.

بيد أنه قبل البحث في سبل تنظيم هذا القطاع وتوفير الحماية للعاملين فيه، يحسن إلقاء الضوء على حجم هذا القطاع في الاقتـــصاد الفلـــسطيني وبيان الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والمهنية للعاملين فيه والذي سيتم تناوله في الفصول القادمة.

---

[10] المرجع السابق

[11] المرجع السابق

الفصل الثالث

السمات الديمغرافية والإجتماعية للعاملين خارج المنشآت

1.3 عدد السكان

تــواجه الأراضـــي الفلسطينية تحديات صعبة في مجال التنمية البشرية في ظل ظروف الإحتلال الإسرائيلي واثارة من بطالـــة وفقـــر وإحتكار لموارده الطبيعية، إضافة الى النمو السكاني المرتفع، وتشير النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت أن عدد السكان في الأراضي الفلسطينية ليلة 9- 1997/12/10 بلغ 2,895,683 فرداً، يتوزعون بواقـــع 1,470,506 ذكور، و1,425,177 أنثى، وبلغ معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية في عام 1997 ما نسبتة 3.97% بواقع 3.81% في الضفة الغربية و4.26% في قطاع غزة.

وحسب الإسقاطات التي قام بها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حول أعداد السكان فإن عددهم وصل في منتصف عام 2000 الى 3,224,504 نسمة، منهم 50.5% ذكور و49.5% إناث، ويقدر بنحو 3,920,058 نسمة في نهاية عام 2004، مـــنهم 50.7% ذكور و49.3% إناث، ومن ناحية أخرى فقد بلغت نسبة الجنس للأفراد الذين تم عدهم فعلاً في الأراضـــي الفلسطينية 103.2 ذكر لكل 100 أنثى، بواقع 103.3 ذكر لكل 100 أنثى في الضفة الغربية و102.9 ذكر لكل 100 أنثى في قطاع غزة.

2.3 حجم القوى البشرية:

قدر حجم القوة البشرية (الأفراد 10 سنوات فأكثر) في الأراضي الفلسطينية في عام 1997 بحوالي 65.3% من مجموع الـــسكان، حـــيث تـــتوزع هـــذه القوة بواقع 67.0% في محافظات الضفة الغربية و62.7% في محافظات قطاع غزة. ويلاحـــظ مـــن البيانات أعلاه بأن نسبة الأفراد في سن العمل إلى مجموع السكان في الأراضي الفلسطينية متدنية بشكل عـــام ممـــا يدل على أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي عموماً، وتنخفض نسبة الأفراد في سن العمل بصورة جلية في قطاع غزة، إذ لا تتعدى نسبة الأفراد 10 سنوات فأكثر 37.3% من مجموع السكان، وهذا يعني من الناحية النظرية أن هـــناك 34.7% مـــن المجتمع الفلسطيني غير مؤهل للمساهمة في عملية الإنتاج، ويؤكد ذلك ما ورد في تقرير المسح الديمغرافي*، حيث بلغت نسبة الإعالة حوالي 95 في محافظات الضفة وحوالي 113 في محافظات غزة.

3.3 المشتغلون:

بلـــغ عـــدد المـــشتغلين مـــن الأراضي الفلسطينية (10 سنوات فأكثر) 553,033 مشتغلاً (تعداد السكان 1997)، منهم 89.8% ذكـــور و10.2% أنـــاث، وقـــد توزع هؤلاء المشتغلين حسب مكان العمل بواقع 73.8% في داخل الأراضي الفلسطينية، و20.4% في إسرائيل، 2.1% في المستوطنات، 2.4% خارج الأراضي الفلسطينية، بينما 1.3% لا يعرف أمـــاكن عملهم، ويتوزع هؤلاء المشتغلين حسب المنطقة الجغرافية بواقع 376,744 مشتغلاً من الضفة الغربية 68.1% من مجموع المشتغلين و176,289 مشتغلاً من قطاع غزة أي ما نسبته 31.9%.

ويـــتوزع المشتغلون من الضفة الغربية حسب الجنس بواقع 88.4% للذكور مقابل 11.6% للإناث، و92.6% للذكور مقابل 7.4% للإناث في قطاع غزة.

---

* دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، 1996. *المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة: النتائج الأساسية.* رام الله- فلسطين.

يـــتوزع المـــشتغلون مـــن الأراضي الفلسطينية بنسبة 53.4% من المناطق الحضرية و32.0% من المناطق الريفية و14.6% مـــن المخيمات، أما المشتغلون من الضفة الغربية فيتوزعون بواقع 48.5% من المناطق الحضرية و44.7% مـــن المـــناطق الـــريفية و6.8% مـــن المخـــيمات، بينما يتوزع المشتغلون من قطاع غزة بواقع 64.0% من المناطق الحضرية و31.2% من المخيمات و4.8% من المناطق الريفية.

4.3 المشتغلون خارج المنشآت:

تظهر نتائج التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997 بأن عدد المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية وبغض النظر عن مكان عملهم قد بلغ 91,635 مشتغلاً منهم 93.4% ذكور و6.6% إناث، مقابل 102,003 مـــشتغلاً يعملـــون فـــي القطاع العام منهم 81.1% ذكور و18.9% إناث، و331,269 مشتغلاً في القطاع الخاص الوطني والأجنبي المنظم منهم 92.9% ذكور و7.1% إناث.

جدول 1: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) من الأراضي الفلسطينية حسب قطاع العمل والجنس –1997

القطاع	المشتغلون	الجنس	
		ذكور	إناث
خاص وطني	40.6	41.2	35.1
خاص أجنبي *	19.3	20.8	6.6
حكومة وطنية	18.4	16.7	34.1
حكومة أجنبية	2.5	2.4	2.8
هيئة أو جمعية خيرية	0.8	0.4	4.2
وكالة غوث	1.7	1.2	6.0
هيئة دولية	0.1	0.1	0.5
خارج المنشآت	16.6	17.2	10.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يتبـــين مـــن خـــلال الجدول السابق أن المشتغلين خارج المنشآت يشكلون نسبة كبيرة وصلت إلى 16.6%من إجمالي المـــشتغلين فـــي مخـــتلف قطاعات الاقتصاد الوطني، مما يدلل على أن هذا النوع من الأعمال يحتل مرتبة متقدمة في إســـتقطاب القوى العاملة الفلسطينية، ويلاحظ أيضاً أن مساهمة القطاع الخاص الوطني المنظم مرتفعة نسبياً حيث بلغت حوالي 40.6% من إجمالي عدد المشتغلين، وساهم القطاع العام بنسبة تصل إلى 18.4% وهي أقل من مساهمة القطاع الخـــاص الوطنـــي المـــنظم ولكنها تزيد بحوالي 1.8% عن قطاع العمل خارج المنشآت، فيما يشغل القطاع الخاص الأجنبي ما نسبته 19.3% من مجموع المشتغلين من الأراضي الفلسطينية.

إلا أن النسب السابقة تشير إلى حجم الهوة الكبيرة في معدلات المشاركة في النشاط الاقتصادي بين الرجال والنساء وإلى ضـــآلة وتواضـــع مـــساهمة المـــرأة في الاقتصاد الوطني، يستدل على ذلك من خلال نسبة الجنس في قطاعات العمل المخـــتلفة، فقد بلغت نسبة الجنس للمشتغلين الفلسطينيين من الاراضي الفلسطينية في مختلف قطاعات العمل عام 1997 حوالـــي 877.3 ذكر مشتغل لكل 100 أنثى مشتغلة أي أن المشتغلين الذكور من الأراضي الفلسطينية قد بلغوا اكثر من

* يشمل القطاع الخاص الأجنبي المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل والمستوطنات.

8.7 اضعاف المشتغلات الاناث، وهذه نسبة تعد مرتفعة جداً لصالح المشتغلين الذكور، وتصل الى مستويات أعلى بكثير للافـراد المشتغلين خارج المنشآت، فقد بلغت نسبة الجنس في قطاع العمل خارج المنشآت 1414.4 مشتغل ذكر مقابل 100 مـشتغلة أنثى، وتصل نسبة الجنس للأفراد المشتغلين في القطاع الخاص الوطني إلى 1029.6 مشتغل ذكر مقابل 100 مشتغلة أنثى، بينما تصل في القطاع العام إلى 429.2 مشتغل ذكر لكل 100 مشتغلة أنثى.

يتـضح ممـا سبق أن هناك تدني ملحوظ في نسب مشاركة الإناث في مختلف قطاعات العمل في الاقتصاد الفلسطيني، وتبـرز بشكل ملحوظ في قطاعي العمل خارج المنشآت والقطاع الخاص، وقد يعود هذا التدني لأسباب كثيرة من أهمها العادات والتقاليد الاجتماعية التي تحد من مساهمة النساء في الأنشطة الاقتصادية غير التقليدية وتدني المستوى التعليمي بـين النـساء، وعدم وجود المهارات المطلوبة والملائمة لسوق العمل، الزواج المبكر للنساء الذي يعيقهن عن مواصلة التعلـيم والعمل، كما يفضل أصحاب العمل الرجال على النساء أثناء التوظيف بسبب الالتزامات التي تتحملها المرأة من خـلال دورهـا الإنجابي إضافة إلى عدم توفير خدمات رعاية موجهة للطفل لمساندة النساء العاملات، وكذلك ممارسة بعض أشكال التمييز التي تواجه المرأة وتعيق انخراطها في سوق العمل.

مـن جهـة أخـرى يشكل العاملون خارج المنشآت 18.0% من إجمالي المشتغلين من الضفة الغربية حيث بلغت في المـناطق الحضرية من الضفة الغربية 13.3% منهم 94.0% ذكور و6.0% إناث، مقابل 51.4% في القطاع الخاص الوطني المنظم و15.5% في القطاع العام لنفس المنطقة.

جدول 2: التوزيع النسبي للمشتغلين من الضفة الغربية (10 سنوات فأكثر) حسب القطاع ونوع التجمع السكاني – 1997

القطاع	نوع التجمع السكاني			
	حضر	ريف	مخيم	الضفة الغربية
خاص وطني	51.4	33.8	40.3	42.8
خاص أجنبي *	15.7	26.8	19.5	20.9
حكومة وطنية	15.5	12.2	18.0	14.2
حكومة أجنبية	2.0	2.6	2.5	2.3
هيئة أو جمعية خيرية	1.1	0.6	0.9	0.9
وكالة غوث	0.8	0.3	4.5	0.8
هيئة دولية	0.2	0.1	0.1	0.1
خارج المنشآت	13.3	23.6	14.3	18.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يتـضح من الجدول تركز العمل خارج المنشآت في المناطق الريفية مقارنة بباقي مناطق الضفة الغربية، حيث وصلت النـسبة الى 23.6% حيث انتشار العمل الزراعي والعمل المنزلي غير مدفوع الأجر، ويمثل الذكور 89.8% والنساء 10.2%، أمـا فـي مخيمات الضفة الغربية فتصل نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت الى 14.3% منهم 93.9% ذكور و6.1% إناث.

*يشمل القطاع الخاص الأجنبي المشتغلين من الضفة الغربية في إسرائيل والمستطنات.

أما في قطاع غزة فيشكل المشتغلون خارج المنشآت 13.6% من إجمالي المشتغلين من قطاع غزة حيث وصلت نسبتهم في المناطق الحضرية من قطاع غزة إلى 14.1% منهم 98.8% ذكور و1.2% إناث، وترتفع هذه النسبة إلى 24.8% في المناطق الريفية من قطاع غزة منهم 98.5% ذكور و1.5% إناث، أما في مخيمات قطاع غزة فتصل نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من مجموع المشتغلين من المخيمات 10.8% منهم 98.8% ذكور و1.2% إناث.

جدول 3: التوزيع النسبي للمشتغلين من قطاع غزة (10 سنوات فأكثر) حسب القطاع ونوع التجمع السكاني –1997

القطاع	نوع التجمع السكاني			
	حضر	ريف	مخيم	قطاع غزة
خاص وطني	38.6	21.5	32.1	35.8
خاص أجنبي *	15.4	26.4	15.3	15.9
حكومة وطنية	25.8	23.1	31.7	27.5
حكومة أجنبية	3.0	2.6	2.8	2.9
هيئة أو جمعية خيرية	0.6	0.2	0.9	0.6
وكالة غوث	2.4	1.3	6.2	3.5
هيئة دولية	0.1	0.1	0.2	0.1
خارج المنشآت	14.1	24.8	10.8	13.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

تدلل البيانات أعلاة على المساهمة المهمة لقطاع العمل خارج المنشآت في النشاط الاقتصادي في مناطق الحضر والريف والمخيمات على حد سواء، مع ملاحظة إرتفاع هذه النسبة في المناطق الريفية بسبب غلبة النشاط الزراعي علماً أن 47.6% من مجموع المشتغلين يعملون في النشاط الزراعي من هذه المنطقة، وإعتماد هذه المناطق بشكل كبير على العمل داخل إسرائيل حيث بلغت نسبة المشتغلين في إسرائيل والمستوطنات من إجمالي عدد المشتغلين من هذه المنطقة 23.4%، إضافة إلى دور المرأة الفلسطينية في هذه المناطق بالعمل غير مدفوع الأجر والعمل الزراعي.

5.3 السمات الديمغرافية للمشتغلين خارج المنشآت:

تؤثر المؤشرات الديموغرافية كالجنس والحالة التعليمية والزواجية والتركيب العمري للسكان وسن الزواج على مدى ونوعية المشاركة في الحياة الاقتصادية العامة. فانخفاض المستوى التعليمي للأفراد والزواج المبكر وغياب التعليم والتدريب المهني والحرفي، اضافة الى ارتفاع معدل الخصوبة لدى النساء ومستوى الاعالة الاقتصادية، من شأنه إضافة أعباء أسرية متزايدة وإضعاف قدرة الفرد على الإختيار بين الاعمال مما يشكل عائقا أمام الفرد في الحصول والحفاظ على وظيفة دائمة ومستقرة، أما الزواج المبكر فهو يؤثر على درجة التحصيل العلمي للفرد وبالتالي أضعاف قدرته على المنافسة في سوق العمل.

1.5.3 العلاقة برب الاسرة:

أظهرت نتائج التعداد 1997 أن ما نسبته 64.8% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية هم أرباب أسر، حيث يعتمد هؤلاء في توفير إحتياجات أسرهم الأساسية على العمل خارج المنشآت منهم 97.6% ذكور

* يشمل القطاع الخاص الأجنبي المشتغلين من قطاع غزة في إسرائيل والمستطنات.

فـيما 2.4% إنـاث، فيما 27.6% هم من أبناء أرباب الأسر منهم 95.6% ذكور و4.4% إناث، كما أن أرباب الأسر يـشكلون أكثـر مـن نـصف المشتغلين في القطاع الخاص الوطني 56.8%، و65.5% في القطاع الخاص الاجنبي، و56.2% في القطاع الحكومي.

يـستدل مـن ذلك طبيعة تقسيم العمل والأدوار داخل الأسرة الفلسطينية، حيث يعمل رب الاسرة على توفير احتياجات الاسـرة الاساسـية مـن خـلال عمله، بينما تتفرغ زوجة رب الاسرة لادارة المنزل والاعتناء بالابناء وهذا ما يبرر الانخفـاض الشديد في عمل زوجات أرباب الاسر في العمل خارج المنشآت والتي بلغ نسبتها من مجموع مشتغلي هذا القطـاع مـن الاراضي الفلسطينية 2.9%، إضافة إلى مجموعه أخرى من العوامل والتي تقلل من مشاركة النساء في العمـل بـشكل عام كالزواج المبكر للإناث والعادات والتقاليد وظروف سوق العمل، إضافة إلى عدم التحصيل العلمي وإرتفاع نسبة الخصوبة وغير ذلك من الاسباب والتي تقلل من عمل النساء المتزوجات.

جدول 4: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب العلاقة برب الأسرة والمنطقة الجغرافية – 1997

العلاقة برب الأسرة	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
رب الأسرة	62.6	71.0	64.8
زوجة/زوج	3.8	0.5	2.9
ابن/بنت	28.7	24.7	27.6
أب/أم	0.7	0.5	0.6
أخ/أخت	2.5	2.6	2.5
جد/جدة	0.0	0.0	0.0
حفيد/حفيدة	0.4	0.3	0.4
زوجة ابن/زوج بنت	0.2	0.1	0.2
أقرباء آخرون	0.9	0.4	0.8
آخرون	0.2	0.1	0.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وعلـى مستوى المنطقة الجغرافية يتضح أن 62.6% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية أرباب أسر منهم 96.9% ذكور و3.1% إناث، وهذه النسبة لا تختلف كثيراً بين المناطق الحضرية والريفية والمخيمات لنفس المـنطقة الجغـرافية، فقـد بلغت نسبة أرباب الأسر العاملين خارج المنشآت من المناطق الحضرية من الضفة الغربية 69.3%، ومن الريف 62.0%، ومن المخيمات 60.9%، مع الإشارة إلى أن نسبة النساء في جميع المناطق لم تتجاوز 3.0%، فـي حين بلغت نسبة أبناء أرباب الأسر العاملين في هذا النوع من الأعمال من المناطق الحضرية من الضفة الغربية 28.4% منهم 97.2% ذكور و2.8% إناث، و28.4% في ريفها منهم 92.6% ذكور و7.4% إناث، و33.0% في مخيماتها منهم 95.2% ذكور و4.8% إناث.

وفي قطاع غزة يلاحظ أن 71.0% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت هم أرباب أسر، منهم 99.5% ذكور و0.5% إنـاث، كمـا لا تخـتلف النسبة كثيراً بين حضر وريف ومخيمات قطاع غزة والتي وصل بها نسبة أرباب الاسر من

مجمـــوع المشتغلين خارج المنشآت من المناطق الحضرية من قطاع غزة 69.6% منهم 99.5% ذكور فيما الباقي من الاناث، فيما بلغت من المناطق الريفية 74.1%، و73.5% في مخيماتها، ولم تصل نسبة النساء الى 1.0% في أي من هـــذه المناطق، أما أبناء أرباب الاسر فقد بلغت نسبتهم من المناطق الحضرية لقطاع غزة 25.8% منهم 99.5% ذكور فـــيما الباقـــي انـــاث، و22.5% من ريف قطاع غزة منهم 97.7% ذكور و2.3% إناث، و22.5% من مخيماتها منهم 99.5% ذكور فيما الباقي من الاناث.

2.5.3 الحالة الزواجية:

أظهـــرت النتائج أن نسبة كبيرة من الأفراد المشتغلين في هذا القطاع من الأراضي الفلسطينية هم من المتزوجين حيث بلغـــت نـــسبتهم 73.7% من مجموع المشتغلين، الا أن هذا الارتفاع يخفي فروقاً على مستوى الجنس والذي يظهر أن حوالي ثلاث أرباع المشتغلين الذكور 75.3% وحوالي نصف المشتغلات الإناث 51.5% من المتزوجين، فيما 22.3% لـــم يتزوجوا أبداً، ولا يوجد كذلك فروق جوهرية في الحالة الزواجية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت وباقي قطاعات العمل الاخرى، فقد بلغت نسبة الأفراد المتزوجين من مجموع مشتغلي القطاع الخاص الوطني 67.1% فيما 29.8% لم يتـــزوجوا أبداً، وفي القطاع الخاص الاجنبي تصل نسبة المتزوجين من مجموع مشتغلي هذا القطاع الى 74.9%، فيما 22.1% لـــم يتـــزوجوا ابـــداً، وفي القطاع الحكومي تصل نسبة المتزوجين من مجموع المشتغلين في هذا القطاع إلى 73.7%، فيما 22.6% لم يتزوجوا ابداً.

جدول 5: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة الزواجية والجنس – 1997

الحالة الزواجية	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
لم يتزوج أبداً	22.2	23.9	22.3
عقد لأول مرة ولم يتم الدخول	1.7	0.7	1.6
متزوج	75.3	51.5	73.7
مطلق	0.3	2.7	0.5
أرمل	0.5	21.2	1.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

إن التحلـــيل العام (كلا الجنسين) يخفي فروقاً ملموسة في توزيع المشتغلين حسب الجنس والحالة الزواجية، فعلى صعيد المشتغلات الإناث فإن هناك فروقاً جوهرية بين قطاعات العمل المختلفة والحالة الزواجية للإناث حيث يلاحظ أن أكثر من نصف الإناث المشتغلات خارج المنشآت وفي القطاع الحكومي هن من المتزوجات حيث شكلن 51.5% و59.0% علـــى التوالـــي، بينما نجد أن حوالي الثلث تقريباً (33.5%) من المشتغلات في القطاع الخاص الوطني و42.6% من المشتغلات في القطاع الخاص الاجنبي متزوجات.

يعـــود ذلك (تدني نسبة الاناث المتزوجات والمشتغلات في القطاع الخاص الوطني أو الخاص الأجنبي) بالدرجة الاولى الى إعتبارات اقتصادية وغيرها، حيث يترتب على تشغيل الإناث المتزوجات التزامات بموجب قوانين وتشريعات العمل تعتبر من وجهة نظر القطاع الخاص الذي يعمل وفق مبدأ تعظيم الارباح تكاليف اضافية تؤخذ بالحسبان عند المفاضلة

بـــين تشغيل الإناث المتزوجات والإناث غير المتزوجات لنفس الوظيفة والمؤهل والكفاءة، ومثال ذلك إجازات الوضع والامـــومة والرضـــاعة أثناء العمل وغيرها. أما القطاع الحكومي فإنه لا يلتفت عادة إلى مثل هذه التكاليف الإضافية والتـــي تترتب على تشغيل المرأة المتزوجة وذلك لان النشاط الحكومي تحكمه معايير واعتبارات اقتصادية واجتماعية تخـــتلف عن تلك ضمن القطاعات الأخرى، مع وجود بعض الحماية القانونية المتعلقة بحقوق النساء مثل إجازة الأمومة وتأمين رياض الأطفال في أماكن عمل ومنع تشغيلها ليلا في الأعمال الخطرة التي تؤثر على صحتها، بينما لا نجد مثل هذه الاعتبارات في العمل خارج المنشآت، حيث يخضع العمل خارج المنشآت لمجموعة أخرى من الاعتبارات كحاجة الفرد إلى العمل ورغبته فيه، إضافة إلى طبيعة العمل ومقدار ما يدر هذا العمل على الفرد من دخل وغير ذلك.

أمـــا على صعيد المشتغلين الذكور فليس هناك فروق ملموسة في توزيعهم حسب الحالة الزواجية والقطاع، فقد أظهرت البـــيانات أن هـــناك تقارباً كبيراً في توزيعهم حسب الحالة الزواجية والقطاع، فقد بلغت نسبت المتزوجين من مجموع المـــشتغلين خـــارج المنشآت 75.3%، بينما بلغت نسبتهم في القطاع الخاص الوطني 70.3%، فيما بلغت 76.1% في القطـــاع الخاص الاجنبي، و77.1% في القطاع الحكومي، ويعود هذا التقارب في مختلف القطاعات (القطاع الحكومي والقطـــاع الخاص) الى عدم وجود تكاليف اضافية تترتب على عمل الفرد لدى أين من هذه القطاعات، حيث تحتكم هذه القطاعـــات لقوانـــين وتشريعات متشابه إلى حد بعيد في عملية التشغيل، بينما يحتكم العمل خارج المنشآت إلى معايير أخـــرى لعـــل مـــن أهمها مدى توفر فرص عمل لدى قطاعات العمل الاخرى والشروط الموضوعة لفرص العمل تلك ومدى مطابقة تلك الشروط مع واقع الفرد التعليمي والفني، ومقدار الدخل الذي يحققة هذا العمل، اضافة الى حاجة الفرد ورغبته في العمل الى غير ذلك من الاعتبارات.

علـــى مـــستوى المـــنطقة الجغـــرافية يلاحظ أن هناك تباين في توزيع الأفراد المشتغلين خارج المنشآت حسب حالتهم الزواجية بين كلا المنطقتين الجغرافيتين ففي حين تصل نسبة الأفراد المتزوجين والمشتغلين خارج المنشآت من مجموع المـــشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية الى 70.6% و24.7% لم يتزوجوا ابداً، فان نسبة المتزوجون من قطاع غـــزة ترتفع من مجموع المشتغلين خارج المنشآت لتصل الى 82.5% وتنخفض نسبة الذين لم يتزوجوا ابداً لتصل الى 15.5%، ولعـــل هـــذا التباين عائد وكما هو مبين عند الحديث عن العمر الوسيط عند الزواج الاول إلى العمر الوسيط للزواج الاول للمشتغلين من قطاع غزة مقارنة بالمشتغلين من الضفة الغربية.

وبالنظـــر إلـــى عمر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت عند زاوجهم الأول يتضح لنا أن أكثر من نصف المتزوجين من الأراضـــي الفلسطينية قد تزوجوا قبل أن يتجاوز عمرهم 22 سنه حيث بلغت نسبتهم من مجموع الأفراد المتزوجين في هـــذا القطاع 51.5% مع العلم بأن العمر الوسيط للزواج الأول للأفراد المشتغلين خارج المنشآت يصل إلى حوالي 23 سنة، وترتفع هذه النسبة عند الإناث أكثر منها عند الذكور لتصل نسبة الإناث المتزوجات قبل أن تتجاوز أعمارهن 22 ســـنه مـــن مجموع المتزوجات في قطاع العمل خارج المنشآت 76.3%، في حين أن نسبتها مرتفعة أيضاً عند الذكور وتصل الى 49.8%، بالرغم من طبيعة العمل في هذا القطاع والمتمثلة بعدم الاستقرار في العمل وعدم ثبات في الدخل، بالمقابل نجد أن العمر الوسيط للزواج الأول للافراد المشتغلين في القطاع الخاص الوطني يصل إلى 23.8 سنة، ويصل الى 25.0 سنة في القطاع الحكومي حيث الانتهاء من التعليم العالي والبحث عن عمل والاستقرار في العمل، أما الأفراد المـــشتغلين خـــارج المنشآت والذين تزوجوا بعد سن 30 سنة فأكثر فلم تتجاوز نسبتهم 7.0% من مجموع المتزوجين العاملين في هذا القطاع، فيما بلغت نسبتهم 9.0% في القطاع الخاص الوطني، و13.0% في القطاع الحكومي.

جدول 6: العمرالوسيط للزواج الأول للافراد المشتغلين (10 سنوات فأكثر) من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والجنس – 1997

القطاع	المنطقة الجغرافية			
	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
خاص وطني	24.5	23.0	22.6	22.3
خاص أجنبي	23.4	23.6	22.3	23.3
حكومة وطنية	25.9	24.5	24.4	24.3
خارج المنشآت	23.7	20.4	22.1	20.3

بالمقارنة بين مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يتضح أن نسبة المتزوجين المشتغلين خارج المنشآت من مجموع المتزوجين في هذا القطاع دون أن تتجاوز أعمارهم 22 سنه تصل في قطاع غزة إلى 61.1%، وأن أعلى نسبة هي في المناطق الحضرية لقطاع غزة والتي بلغت فيها النسبة 62.4%، بينما وصلت في المناطق الريفية ومناطق المخيمات لقطاع غزة إلى 57.9%، و58.9% على التوالي، وبلغت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت والمتزوجين دون سن 23 سنه في الضفة الغربية 47.6%، أعلى نسبة كانت في المناطق الريفية بنسبة 49.8%، بينما وصلت النسبة في كل من حضر ومخيمات الضفة الغربية إلى 44.6%، و44.3% على التوالي، كما لم تتجاوز نسبة الأفراد الذين تزوجوا بعد سن 30 سنه فأكثر في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة 8.1%، و4.5% على التوالي.

يبلغ العمر الوسيط عند الزواج الاول للمشتغلات خارج المنشآت من الضفة الغربية وقطاع غزة 20.4 سنه و20.3 سنه على التوالي، في حين يبلغ لدى المشتغلين الذكور 23.7 سنه ومن قطاع غزة 22.1 سنه، أما في القطاع الخاص الوطني فيصل العمر الوسيط عند الزواج الاول لدى الاناث في الضفة الغربية 23.0 سنه، فيما يصل إلى 22.3 سنه في قطاع غزة، ويرتفع العمر الوسيط للزواج الاول في القطاع الحكومي ليصل في الضفة الغربية إلى 25.9 سنه للذكور و24.5 سنه لدى الاناث، بينما يصل في قطاع غزة إلى 24.4 سنه للذكور و24.3 سنه للاناث، ومن الملاحظ أن العمر الوسيط للزواج الأول لدى الإناث أقل منه لدى الذكور في جميع القطاعات، اضافة إلى إرتفاع العمر الوسيط للزواج الأول في القطاع الحكومي عنه في باقي القطاعات حيث الحاجة الى التعليم العالي والإستقرار الوظيفي.

3.5.3 العمر:

تتميز القوى العاملة الفلسطينية بأنها فتيه، ويعود ذلك بصفة رئيسية إلى إرتفاع معدلات النمو السكاني وإرتفاع نسبة صغار السن (السكان أقل من 10 سنوات) في الاراضي الفلسطينية والبالغة 65.3% من اجمالي عدد السكان، وعلى صعيد المشتغلين تشير البيانات الإحصائية لعام 1997 أيضاً إلى أن أكثر من 42.7% من المشتغلين خارج المنشآت الذكور و22.3% من المشتغلات الإناث من الأراضي الفلسطينية هم ضمن الفئة العمرية (10–29 سنة)، في المقابل فإن 48.1% من المشتغلين في القطاع الخاص الوطني المنظم و39.3% في القطاع الحكومي يندرجون ضمن الفئة العمرية (10-29 سنة)، وأن أكثر من 55.5% من المشتغلين هم في سن أقل من خمسة وثلاثين عاماً مما يدل على أن الغالبية العظمى من المشتغلين في هذا القطاع هم من فئة الشباب.

يلاحظ أن أكثر من 8.5% من المشتغلين في هذا القطاع هم في فئة العمر (15 – 19) سنة، ويبلغ عددهم 7,802 مشتغلاً، وهذا يشير إلى وجود نسب تسرب في مرحلة التعليم ما قبل الجامعي من ناحية ويشير إلى دور هذا القطاع في

اســتقطاب هــؤلاء المتــسربين، كما لا يمكن تجاهل دور هذا القطاع في إستقطاب أعداداً مرتفعة من كبار السن تصل نــسبتهم الى 19.3% من مجموع مشتغليه، ويأتي هذا الارتفاع الى كون 40.7% من النساء المشتغلات في هذا القطاع تــزيد أعمــارهن عن 50 سنه، في حين 17.8% من المشتغلين الذكور تزيد أعمارهم عن 50 سنه، ويعود ذلك لكون المرأة العاملة الفلسطينية تبدأ بالالتحاق بسوق العمل الفلسطيني غير المنظم في مراحل متقدمة من العمر جراء العادات والتقاليد التي يفرضها المجتمع الفلسطيني على عمل المرأة.

جدول 7: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب فئات العمر والمنطقة الجغرافية – 1997

فئة العمر	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
14-10	1.1	0.6	1.0
19-15	9.2	6.7	8.5
24-20	15.7	17.2	16.1
29-25	15.3	16.9	15.8
34-30	13.5	15.8	14.1
39-35	10.6	12.2	11.0
44-40	7.7	8.9	8.1
49-45	5.9	7.2	6.3
50 فأكثر	21.0	14.5	19.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

بالنظــر الــى تمركــز هؤلاء الأفراد في المناطق الجغرافية من الأراضي الفلسطينية يلاحظ أن أكثر من 54.9% من مجمــوع المــشتغلين خــارج المنــشآت من المناطق الحضرية للضفة الغربية وأكثر من 54.1% من ريفها وأكثر من 62.1% مــن مخيماتها هم في فئة الشباب (أقل من خمسة وثلاثون عاماً)، في حين يتضح أن تمركز الاناث العاملات خارج المنشآت يأتي ضمن الفئة العمرية (50 سنه فأكثر)، حيث أن 47.6% من النساء العاملات من المناطق الحضرية للضفة الغربية و37.9% في ريفها و42.6% في مخيماتها تزيد أعمارهن عن 50 سنه.

كذلك تشير البيانات إلى أن أكثر من 57.9% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من المناطق الحضرية لقطاع غزة وأكثــر مــن 54.9% مــن ريفها وأكثر من 56.2% من مخيماتها هم في فئة الشباب (أقل من خمسة وثلاثون عاماً)، ويشير ذلك الى الإعتماد الكبير لدى فئة الشباب على العمل خارج المنشآت خصوصاً في إسرائيل وفي القطاع الزراعي الفلــسطيني، كما وتتمركز النساء العاملات خارج المنشآت ضمن الفئة العمرية 50 سنة فأكثر في كل من حضر وريف ومخيمات قطاع غزة وذلك على التوالي 38.2%، 53.1%، 50.7%.

من جهة أخرى يلاحظ أن العمل خارج المنشآت في الأراضي الفلسطينية يستقطب نسبة من عمالة الأطفال ضمن الفئة العمرية 10–14 سنة حيث وصلت نسبة المشتغلين في هذه الفئة العمرية إلى 1.0% من إجمالي المشتغلين في هذا القطاع عام 1997، ويعود ذلك إلى طبيعة هذا القطاع وخصوصية أنشطته الاقتصادية التي يمكن أن تستقطب هذه الفئة من السكان خاصة أنشطة البيع في الطرقات وعلى الأرصفة، وهم يشكلون أيضاً 28.2% من إجمالي عدد المشتغلين

ضمن هذه الفئة العمرية في جميع قطاعات العمل، حيث يلاحظ أن القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي يستقطب 63.6%، 7.9% على التوالي من مجموع الأطفال المشتغلين من الأراضي الفلسطينية. وبالنظر إلى عمالة الأطفال 10–14 سنة في مناطق الضفة الغربية فيلاحظ أن 2,357 طفلاً من أطفال الضفة الغربية يمارسون أعمالاً مختلفة ضمن قطاعات العمل المختلفة منهم 31.6% يعملون خارج المنشآت، ويأتي ارتفاع نسبة العاملين خارج المنشآت جراء ارتفاع نسبتهم في مناطق مخيمات وريف الضفة الغربية حيث العمل الزراعي والعمل العائلي غير مدفوع الأجر، فقد بلغت نسبة الأطفال العاملين خارج المنشآت من إجمالي المشتغلين من مخيمات وريف الضفة الغربية 1.5%، 1.3% على التوالي، في حين بلغت نسبتهم من حضر الضفة الغربية 0.7%، حيث البيع في الطرقات وأنشطة النقل المساندة. أما في قطاع غزة فإن الأمر يختلف عما هو عليه في الضفة الغربية، حيث بلغ عدد الأطفال المشتغلين ضمن الفئة العمرية 10–14 سنة 824 طفلاً منهم 18.2% يعملون خارج المنشآت، وقد بلغت نسبتهم من مجموع المشتغلين من حضر وريف ومخيمات قطاع غزة 0.6%، 1.0% و0.4% على التوالي.

وبدراسة أبرز الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأطفال المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية يتضح أن نسبة مرتفعة منهم وصلت إلى 60.2% قد التحقوا وتركوا مراحل التعليم الأساسية، فيما 26.8% كانوا على مقاعد الدراسة، أما 4.6% فلم يلتحقوا أبداً بأي مرحلة من مراحل التعليم الأساسي، ولا يوجد اختلاف على مستوى الجنس، حيث أن 63.5% و40.6% من الأطفال الذكور والإناث المشتغلين خارج المنشآت قد التحقوا وتركوا مراحل التعليم الأساسية، فيما 23.5% و46.9% ما زالوا ملتحقين بالتعليم.

وحول الحالة العملية للأطفال المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية فتتركز في العمل لدى الأسرة دون أجر، حيث بلغت نسبة الأطفال المشتغلين لدى الأسرة دون أجر حوالي 61.8%، بينما 29.3% مستخدمون بأجر خارج المنشآت و8.8% يعملون لحسابهم، ويختلف الأمر على مستوى الجنس حيث يتركز عمل الأطفال الإناث في العمل لدى الأسرة دون أجر بنسبة 91.4%، بينما ينقسم عمل الأطفال الذكور بين العمل لدى الأسرة دون اجر والعمل بأجر وذلك بنسبة تصل إلى 56.8% و33.1% على التوالي، ويعود هذا الاختلاف إلى طبيعة الأنشطة الممارسة من قبل الإناث والتي تكون في العادة داخل نطاق الأسرة كالعمل الزراعي بمختلف أنواعه، بينما عمل الذكور قد يمتد إلى أنشطة أخرى خارج نطاق الأسرة كالعمل في أنشطة البيع على البسطات والبيع المتجول إلى غير ذلك من الأنشطة الاقتصادية والتي سيتم الحديث عنها لاحقاً.

أما الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الأطفال المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية فتتركز في أنشطة الزراعة بنسبة 68.0% وأنشطة الإنشاءات والتجارة الداخلية بنسبة تصل إلى 12.2% و11.8% على التوالي، وتختلف الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الذكور عن تلك الممارسة من قبل الإناث، حيث يتوزع عمل الأطفال الذكور بين العمل في أنشطة الزراعة وأنشطة الإنشاءات والتجارة الداخلية بنسب 63.2% و14.2% و13.4% على التولي، بينما يتركز عمل المشتغلات الإناث من الأطفال في أنشطة الزراعة وبنسبة تصل إلى 96.9%.

هناك أسباب متعددة لدخول الأطفال إلى سوق العمل في القطاعين الرسمي وغير الرسمي، أما الأسباب الرئيسية التي تدفع الأطفال إلى سوق العمل فتشمل البطالة والفقر والنزاعات الأهلية والحروب، حيث لا يجد البالغون بسهولة فرص عمل قد تكون في متناول الأطفال، ولما كان هناك شبه غياب للمؤسسات المجتمعية فان أسراً كثيرة تدفع أبنائها إلى

أسواق العمل لتوفير احتياجات هذه الأسر الأساسية، إضافة إلى رغبة بعض الأطفال بتغطية نفقاتهم الشخصية نتيجة لسوء الوضع الاقتصادي للأسرة، أو من اجل تعلم المهنة إلى غير ذلك من أسباب.

4.5.3 التعليم:

فيما يتعلق بالتحاق المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية بالتعليم يتضح أن هناك تدني ملحوظ في مستويات التعليم لهؤلاء الأفراد، فقد أظهرت البيانات أن 810 أفراد من المشتغلين خارج المنشآت ملتحقين بأحد مراحل التعليم الأساسية يمثلون 0.9% من مجموع المشتغلين منهم 47.7% أنهوا 12 سنه دراسية فأكثر وما زالوا على مقاعد الدراسة، بينما 52.3% لم تتجاوز سنوات دراستهم 12 سنه دراسية وما زالوا أيضاً على مقاعد الدراسة، مما يشير إلى أن هذه الفئة من المشتغلين يزاولون أعمال خارج المنشآت إلى جانب كونهم طلاباً على مقاعد الدراسة.

استقطب قطاع العمل خارج المنشآت 51,865 فرداً من الأراضي الفلسطينية من مقاعد دراستهم (التحق وترك) يمثلون حوالي 56.6% من مجموع المشتغلين في هذا القطاع تقل أعمار 12.1% منهم عن 20 عاماً و96.7% منهم لم ينهوا 12 سنه دراسية لينخرطوا في سوق العمل، مما يعني أن هناك أعداداً كبيرة من الأفراد تتسرب من مراحل التعليم المتقدمة للانخراط في مجالات العمل المختلفة وأن هذا القطاع يعمل على استقطاب فئة الأفراد غير المؤهلين تعليمياً، بينما أنهى 1.1% منهم 14 سنه دراسية فأكثر دون أن يجدوا فرصاً للعمل في قطاعات العمل الأخرى كالقطاع الخاص أو القطاع الحكومي، فيما لم يجد 29,116 فرداً التحقوا وتخرجوا من أحد مراحل التعليم فرصة للعمل في قطاعات العمل المختلفة ليتجهوا للعمل في سوق العمل خارج المنشآت يمثلون حوالي 31.8% من مجموع مشتغلي هذا القطاع، 14.6% من مجموعهم تخرجوا بعد إنهاء 14 سنه دراسية فأكثر، الأمر الذي يخلق تحدي كبير أمام قطاعات العمل الأخرى وخصوصاً القطاع الحكومي والقطاع الخاص الوطني في خلق فرص عمل لاستيعاب هؤلاء العاملين خصوصاً وانهم من ذوي التعليم العالي، كما يثير ذلك تساؤلاً حول مناهج التعليم والتوجه نحو التوسع في التعليم الفني المتوسط والتعليم الحرفي والمهني، إضافة إلى ضرورة خلق تنسيق بين التخصصات والإقبال عليها من قبل الدارسين، بحيث يتم توجيه الدارسين إلى التخصصات حسب حاجة السوق لذلك.

كما أن 9,812 فرداً من مجموع المشتغلين خارج المنشآت لم يلتحقوا أبدا في أي من مراحل التعليم الأساسية، الأمر الذي يتطلب سياسة تعليمية جادة وفاعلة تعمل على القضاء على مثل هذه الظاهرة من التسرب من التعليم، مع ضرورة إيجاد دور فاعل للمؤسسات التي تعنى بمثل هذه الحالات كمؤسسات الإرشاد والرعاية الاجتماعية والمؤسسات التي تعنى بالطفولة وغيرها.

جدول 8: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب إلتحاقهم بالتعليم والمنطقة الجغرافية –1997

الالتحاق بالتعليم	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
ملتحق حاليا	1.0	0.5	0.9
التحق وترك	58.2	52.2	56.6
التحق وتخرج	29.5	38.2	31.8
لم يلتحق أبدا	11.3	9.1	10.7
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وبالنظر إلى جنس المشتغل ومتوسط عدد سنوات الدراسة التي أتمها بنجاح يتضح أن هناك تدني ملحوظ في مستويات التعليم للأفراد المشتغلين خارج المنشآت بغض النظر عن الجنس مقارنة بباقي قطاعات العمل، وترتفع النسبة عند الإناث عنها لدى الذكور، حيث مازالت المرأة وبصفة عامه توظف معظم وقتها كربة بيت وزوجة وعدم تقدير أهمية التعليم كضرورة، إضافة لعدم قدرة الأسر على تحمل نفقات الدراسة وتفضيل تعليم الأولاد، بالإضافة إلى عوامل اجتماعية أخرى مثل الزواج المبكر والذي يؤدي إلى نسب تسرب عالية بين أوساط الفتيات (76.3% من المشتغلات في هذا القطاع تزوجن دون سن 23 سنه) مع الإشارة إلى طبيعة العمل في هذا القطاع والتي تحد من عمالة النساء فيه، حيث بلغ متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد المشتغلين من الأراضي الفلسطينية خارج المنشآت نهاية عام 1997 حوالي 8.3 سنه دراسية، منها 8.4 متوسط عدد سنوات الدراسة للذكور و7.1 سنه دراسية للإناث، في حين بلغ 9.6 سنه دراسية للمشتغلين في القطاع الخاص الوطني من الأراضي الفلسطينية لذات العام، وترتفع عند الإناث عنها عند الذكور حيث تصل عند الإناث إلى 11.2 سنه دراسية في حين تصل إلى 9.4 سنه دراسية عند الذكور، وقد بلغت 12.9 سنه دراسية ضمن القطاع الحكومي بواقع 14.5 سنه دراسية للإناث 12.5 سنه دراسية للذكور.

ويعود السبب الرئيسي لارتفاع متوسط عدد سنوات الدراسة للمشتغلين في القطاع الحكومي إلى طبيعة العمل في هذا القطاع والذي يتطلب من الأفراد العاملين الحصول على مستوى معين من الدراسة خصوصاً في العمل المدني (الوزارات والهيئات الحكومية المختلفة) فيما تنخفض في الجانب العسكري الأمر الذي يبرر ارتفاع متوسط عدد سنوات الدراسة للإناث المشتغلات في هذا القطاع واللواتي يتوجهن للعمل المدني أكثر من العمل العسكري.

جدول 9: متوسط عدد سنوات الدراسة التي أتمها المشتغلون (10 سنوات فأكثر) بنجاح من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والجنس –1997

القطاع	المنطقة الجغرافية								
	الضفة الغربية			قطاع غزة			الأراضي الفلسطينية		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
خاص وطني	9.5	11.0	9.7	9.1	12.2	9.3	9.4	11.2	9.6
خاص أجنبي	9.1	12.1	9.2	8.8	13.8	8.9	9.0	12.3	9.1
حكومة وطنية	12.7	14.4	13.1	12.2	14.7	12.5	12.5	14.5	12.9
خارج المنشآت	8.3	7.0	8.3	8.5	8.7	8.5	8.4	7.1	8.3

بلغت نسبة الأفراد الذين تركوا مقاعد دراستهم ليتجهوا للعمل خارج المنشآت من الضفة الغربية أكبر منها من قطاع غزة لتصل في الضفة الغربية إلى 58.2% (أعمار 12.6% تقل عن 20 سنه) و97.0% من مجموع الذين تركوا مقاعدهم الدراسية أنهى أقل من 12 سنه دراسية فيما أنهى 3.0% منهم 12 سنه دراسية فأكثر ليتجه لسوق العمل، ويعود ذلك إلى سوق العمل الأوسع في الضفة الغربية خصوصا العمل الزراعي والحدود المفتوحة مع إسرائيل والتي من السهولة الدخول إليها دون الحاجة لتصاريح عمل عكس ذلك في قطاع غزة وكذلك الأجور المرتفعة نسبياً والتي تشكل مصدر جذب رئيسي للعمالة.

في المقابل وصلت نسبة الأفراد الذين تركوا مقاعد الدراسة ليتجهوا لسوق العمل من قطاع غزة 52.1%، (أعمار 10.5% تقل عن 20 سنه)، 95.8% من مجموع الذين تركوا تقل سنوات دراستهم عن 12 سنه، فيما أنهى 4.2% منهم

12 سنه دراسية فأكثر، وترتفع نسبة المشتغلين خارج المنشآت الذين تركوا مقاعد دراستهم في المناطق الحضرية من الضفة الغربية لتصل إلى 60.0% في المقابل وصلت في مناطق ريف ومخيمات الضفة الغربية إلى 56.9%، 59.5% على التوالي، أما في المناطق الحضرية لقطاع غزة فقد انخفضت نسبة الأفراد العاملين خارج المنشآت التاركين لمقاعد دراستهم عنها في مناطق الريف لتصل في الحضر إلى 52.7%، بالمقابل فقد وصلت في مناطق الريف والمخيمات إلى 57.5%، 48.7%.

لم يجد 29.5% من الأفراد العاملين خارج المنشآت من الضفة الغربية (45.2% منهم أنهى 12 سنه دراسية فأكثر) و38.2% من قطاع غزة (50.5% أنهى 12 سنه دراسية فأكثر) والذين انهوا تعليمهم من أحد مراحل التعليم، فرصة للعمل في قطاعات العمل المختلفة الحكومية منها والخاصة مما دفعهم للبحث عن عمل خارج المنشآت، 38.7% و42.4% على التوالي تزيد أعمارهم عن 35 سنه.

هناك 1.0% من المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية و0.5% من قطاع غزة فقد آثروا متابعة دراستهم إلى جانب انخراطهم في سوق العمل خارج المنشآت حيث مزاولة أنشطة زراعية مختلفة والعمل العائلي غير مدفوع الأجر إلى جانب التعليم عن بعد ومن خلال استغلال العطل الدراسية لمشاركة رب الأسرة في توفير الدخل اللازم للأسرة.

يتضح من التحليل على مستوى الجنس والمنطقة الجغرافية وجود انخفاض كبير في مستويات التعليم للأفراد المشتغلين خارج المنشآت بغض النظر عن جنسهم ومنطقتهم الجغرافية مقارنة بباقي قطاعات العمل الأخرى، ففي حين يصل متوسط عدد سنوات الدراسة للأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية في نهاية عام 1997 إلى 8.3 سنه دراسية فإنها لا تتجاوز 8.5 سنه دراسية في قطاع غزة، وأن متوسط عدد سنوات الدراسة للمشتغلين الذكور والإناث من الضفة الغربية وصلت في تلك الفترة إلى 8.3، و7.0 سنه دراسية على التوالي، بينما بلغت 8.5، و8.7 سنه دراسية للذكور والإناث من قطاع غزة على التوالي.

يرتفع عدد سنوات الدراسة في القطاع الخاص الوطني وفي القطاع الحكومي لكلا الجنسين والمنطقتين الجغرافيتين عنها في قطاع العمل خارج المنشآت، ليصل متوسط عدد سنوات الدراسة للمشتغلين في القطاع الخاص الوطني من الضفة الغربية في نهاية عام 1997 إلى 9.7 سنه دراسية بواقع 11.0 سنه دراسية للإناث 9.5 سنه دراسية للذكور، أما في قطاع غزة فقد بلغ المتوسط 9.3 سنه دراسية، بواقع 12.2 سنه دراسية للإناث و9.1 سنه دراسية للذكور.

يرتفع متوسط عدد سنوات الدراسة للعاملين في القطاع الحكومي عن سنوات الدراسة للعاملين في القطاعين الخاص الوطني وقطاع العمل خارج المنشآت نتيجة لطبيعة العمل في هذا القطاع والذي يتطلب مستوى ومعايير معينه من التعليم، حيث بلغ في الضفة الغربية 13.1 سنه دراسية بواقع 14.4 سنه دراسية للإناث و 12.7 سنه دراسية للذكور، وينخفض متوسط عدد سنوات الدراسة للمشتغلين في القطاع الحكومي من قطاع غزة عنه من الضفة الغربية ليصل في قطاع غزة إلى 12.5 سنه دراسية، بواقع 14.7 سنه دراسية للإناث و12.2 للذكور.

يظهر من خلال العرض السابق وجود تقارب في متوسط عدد سنوات الدراسة على مستوى المنطقة الجغرافية والقطاع بالرغم من الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني والمتمثلة بالاحتلال وعدم التواصل الجغرافي خصوصاً بين الضفة الغربية وقطاع غزة، إلا أن هناك سمات مشتركة تجمع هذا المجتمع بالرغم من كل الظروف ولعل إحدى هذه السمات

وجود اهتمام متقارب بموضوع التعليم ويظهر ذلك من خلال التقارب في متوسط عدد سنوات الدراسة على مستوى المنطقة الجغرافية والقطاع.

كما يظهر من التحليل السابق ارتفاع متوسط عدد سنوات الدراسة للإناث العاملات في مختلف قطاعات العمل عنها عند الذكور وهذا عائد إلى طبيعة مشاركة النساء في العمل والتي تعتمد في أغلب الأحيان على مستوى التحصيل العلمي فيما خيارات العمل للذكور تكون مختلفة ومتنوعة وفقاً لظروف الفرد وظروف السوق، كما ويظهر العرض السابق دور القطاع الحكومي في استقطاب وتشغيل ذوي التحصيل العلمي من كلا الجنسين والعائد ربما إلى طبيعة القطاع الحكومي الفلسطيني بوصفة قطاعاً وظيفياً بصفة أساسية ويغلب على نشاطه الطابع الخدماتي – الإداري، كما أن جميع المشتغلين فيه هم من فئة المشتغلين بأجر، بينما يضم قطاع العمل خارج المنشآت والقطاع الخاص الوطني عاملين بأجر لحساب الغير، وعاملين لحسابهم، وأصحاب عمل، وعاملين بدون رواتب وأجور لحساب الأسرة. وهذا النوع من الأعمال لا يتطلب تحصيل علمي أو مستوى عالي من التحصيل العلمي في كثير من الأحيان.

وبدراسة الحالة التعليمية للمشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية لعام 1997 يتضح أن 57.8% من مجموع المشتغلين هم من الأميين أو أشباه الأميين (ابتدائية فما دون) مقابل 43.6% في القطاع الخاص الوطني و14.8% في القطاع العام، وإذا أضيفت إلى فئة الأميين وأشباه الأميين حملة الإعدادية فإن نسبة المشتغلين في قطاع العمل خارج المنشآت ممن حالتهم التعليمية إعدادية فما دون ترتفع إلى 82.8% من إجمالي المشتغلين في هذا القطاع مقابل 69.8% في القطاع الخاص المنظم و30.2% في القطاع العام، وهذا يدل على أن العمل خارج المنشآت يستقطب نسبة كبيرة من الأميين أو أشباه الأميين مقارنة مع القطاعات الأخرى. ولعل السبب يعود لكون هذا القطاع قادر على استقطاب القوى العاملة غير المدربة أو المؤهلة تعليمياً. إلا أن انتشار هذه الظاهرة أيضاً في القطاعين العام والخاص المنظم يشكل تحدياً كبيراً أمام الجهود التنموية المبذولة في الأراضي الفلسطينية لرفع وتأثر التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويحتم اعتبار تنمية الموارد البشرية من أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

جدول 10: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة التعليمية والجنس –1997

الحالة التعليمية	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
أمي	10.8	50.2	13.4
ملم	16.3	15.0	16.2
ابتدائي	28.9	18.6	28.2
إعدادي	26.0	10.8	25.0
ثانوي	13.0	3.9	12.4
دبلوم متوسط	3.4	1.0	3.3
بكالوريوس	1.5	0.4	1.4
دبلوم عالي	0.0	0.0	0.0
ماجستير	0.1	0.1	0.1
دكتوراه	0.0	0.0	0.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يلاحظ أن هناك فروقاً واضحة في مستويات التعليم حسب الجنس للأفراد المشتغلين خارج المنشآت، ففي حين 56.0% من المشتغلين الذكور هم أميين أو أشباه أميين (ابتدئي فما دون) هناك 83.8% من المشتغلات الإناث هن أميات أو أشباه أميات، وهذا مؤشر على استقطاب هذا القطاع لفئة الأفراد غير المؤهلين تعليمياً بغض النظر عن جنس المشتغل.

وبدراسة الحالة التعليمية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت والمنطقة الجغرافية يتضح أن هناك فروقاً في مستويات التعليم بين المشتغلين من الضفة الغربية والمشتغلين من قطاع غزة، حيث يظهر من خلال دراسة بيانات التعداد العام 1997 أن 61.3% من مشتغلي الضفة الغربية يحملون شهادة الابتدائية فما دون، وان المشتغلات الإناث في هذه المنطقة تفوق نسبة المشتغلين الذكور من حيث انخفاض المستوى التعليمي لديهن، حيث 85.0% من المشتغلات يحملن شهادة الابتدائية فما دون فان 59.1% من المشتغلين الذكور يتمتعون بنفس المستوى التعليمي، أما في قطاع غزة فتصل نسبة المشتغلين الذين يحملون شهادة الابتدائية فما دون إلى 53.7% من مجموع المشتغلين من هذه المنطقة، وان نسبة الإناث تفوق أيضا نسبة الذكور من حيث الانخفاض في المستوى التعليمي لديهن بواقع 68.3% للإناث و53.5% للذكور للمستوى التعليمي ابتدائي فما دون.

ومع انخفاض مستوى التشغيل من ذوي التعليم العالي في القطاع الحكومي في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة والذي قد يكون أحد أسبابه حداثة مؤسسات القطاع الحكومي في الأراضي الفلسطينية وانضمام عدد كبير من الأفراد إلى الأجهزة غير المدنية والتي تشكل جزءاً من القطاع الحكومي ولا تتطلب في كثير من الأحيان مستويات تعليمية عالية، إلا أن القطاع الحكومي استطاع أن يستقطب نسبة عالية من ذوي التعليم العالي في كلا المنطقتين ومن كلا الجنسين على حد سواء ففي حين تبلغ نسبة المشتغلين في القطاع الحكومي من درجة دبلوم متوسط فأعلى من الضفة الغربية 58.7% فإنها تبلغ من قطاع غزة 44.0%، وهذا ما يبرر انخفاض نسبة المشتغلين ذوي التعليم العالي (دبلوم متوسط فأعلى) في كل من قطاع العمل خارج المنشآت والتي تبلغ نسبتهم من مجموع مشتغلي هذا القطاع من الضفة الغربية 4.7% ومن قطاع غزة 4.9%، أما في القطاع الخاص الوطني فان نسبتهم منخفضة إذا ما قورنت مع القطاع الحكومي ومرتفعة إذا ما قورنت مع قطاع العمل خارج المنشآت ويعود ذلك إلى المفاضلة التي يتبعها الفرد في كثير من الأحيان عند اختيار العمل في أي من القطاعات والتي تعتمد في اغلب الأحيان على طبيعة العمل ومستوى الدخل الذي سيتم تحقيقه من هذا العمل ومعايير اجتماعية وشخصية أخرى، حيث شكل المشتغلون ذوي التعليم العالي (دبلوم متوسط فأعلى) من مجموع مشتغلي هذا القطاع في الضفة الغربية 15.0%، فيما بلغت نسبتهم في قطاع غزة 12.3%.

تفوق نسبة الإناث ذوات التعليم العالي (دبلوم متوسط فأعلى) نسبة الذكور في كافة القطاعات المدروسة، ويعود السبب في ذلك إلى كون عمل المرأة في كثير من الأحيان وبخاصة في هذه القطاعات يعتمد على مستوى التعليم لديها، وتفضيل أصحاب العمل في مختلف القطاعات لذوات التعليم العالي، مع التذكير بأن هذه النسب لا تعني ارتفاع مشاركة النساء على الرجال بالأرقام المطلقة.

5.5.3 حالة اللجوء:

بدراسة بعض الخصائص الأخرى للمشتغلين خارج المنشآت مثل حالة اللجوء يتضح أن أكثر من نصف المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية هم من غير اللاجئين بواقع 68.6%، فيما بلغت نسبة اللاجئين المسجلين وغير المسجلين 30.1% و1.3% على التوالي، ويعود ذلك إلى طبيعة المجتمع الفلسطيني والمتمثل باحتضان أعداداً كبيرة من اللاجئين على أرض الضفة الغربية وقطاع غزة من الذين شردهم الاحتلال عن أرضهم وممتلكاتهم عامي 1948

و1967، ويمثل السكان اللاجئين من مجموع سكان الأراضي الفلسطينية قرابة نصف عدد السكان حيث بلغت نسبتهم من مجموع سكان الأراضي الفلسطينية حوالي 41.6%، وبمقارنة توزيع المشتغلين خارج المنشآت حسب حالة اللجوء مع قطاعات العمل الأخرى يتضح أن حوالي نصف المشتغلين في القطاع الحكومي هم من اللاجئين 50.8%، في حين أن 37.5% من مشتغلي القطاع الخاص الوطني هم من اللاجئين.

يدلل ذلك على توجه أعداداً كبيرة من السكان اللاجئين للعمل في القطاع الحكومي نظراً لأن جزءاً كبيراً منهم يفتقر إلى توفر موارد اقتصادية ثابتة كالأراضي الزراعية وغيرها من الموارد، علماً أن حوالي نصف السكان اللاجئين المشتغلين في القطاع الحكومي 49.7% لديهم مستوى تعليمي ابتدائي فما دون، حيث التوجه إلى الأجهزة الأمنية ذات مستويات التعليم المنخفض.

جدول 11: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب حالة اللجوء والجنس – 1997

حالة اللجوء	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
لاجئ مسجل	30.9	19.3	30.1
لاجئ غير مسجل	1.2	2.2	1.3
ليس لاجئ	67.9	78.5	68.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يتضح وجود تقارب في مساهمة كل من الذكور والإناث اللاجئين وغير اللاجئين في العمل خارج المنشآت، ففي حين بلغت نسبة الإناث العاملات خارج المنشآت من غير اللاجئات 78.5%، و21.5% من اللاجئات المسجلات وغير المسجلات، فإنها بلغت 67.9% لدى الذكور غير اللاجئين و32.1% من اللاجئين المسجلين وغير المسجلين، مما يدل على وجود بيئة اجتماعية واقتصادية متشابهة لدى السكان اللاجئين وغير اللاجئين العاملين في هذا القطاع، وان العمل فيه ليس حكراً على فئة معينة من السكان.

وبالنظر إلى توزيع المشتغلين خارج المنشآت حسب حالة اللجوء والمنطقة الجغرافية يتضح أن 77.1% من المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية هم من غير اللاجئين، فيما 21.6% من اللاجئين المسجلين و1.3% من اللاجئين غير المسجلين، ويعود الانخفاض في نسبة المشتغلين اللاجئين من الضفة الغربية في قطاع العمل خارج المنشآت إلى تدني نسبة السكان اللاجئين في الضفة الغربية إلى مجموع سكان الضفة الغربية حيث شكل السكان اللاجئون أقل من ثلث سكان الضفة الغربية 26.7%، والى تدني نسبة المشتغلين اللاجئين في العمل الزراعي نتيجة لظروف هؤلاء السكان لتدني امتلاكهم للأراضي الزراعية، وتتباين نسب اللاجئين وغير اللاجئين من مجموع المشتغلين خارج المنشآت في مناطق الضفة الغربية بين حضر وريف ومخيمات الضفة الغربية، ففي حين تصل نسبة اللاجئين من المشتغلين خارج المنشآت من حضر الضفة الغربية إلى حوالي 25.8% (26.5% نسبة السكان اللاجئين من مجموع سكان حضر الضفة الغربية)، فإنها تصل إلى حوالي 15.4% من منطقة ريف الضفة الغربية (17.4% نسبة السكان اللاجئين من مجموع سكان ريف الضفة الغربية)، و90.5% من مخيمات الضفة الغربية (95.8% نسبة السكان اللاجئين من مجموع سكان مخيمات الضفة الغربية).

أما في قطاع غزة فهناك اختلاف إلى حد ما عما هو في الضفة الغربية، حيث تبلغ نسبة المشتغلين غير اللاجئين من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من هذه المنطقة 44.6%، فيما تصل نسبة المشتغلين اللاجئين المسجلين وغير المسجلين إلى 54.2% و1.2% على التوالي. ويعود الارتفاع في نسبة المشتغلين اللاجئين من قطاع غزة في هذا القطاع مع المقارنة بالضفة الغربية إلى ارتفاع نسبة السكان اللاجئين في قطاع غزة إلى مجموع سكان القطاع حيث شكل السكان اللاجئون حوالي 65.3% من مجموع السكان، وتتباين نسب اللاجئين وغير اللاجئين من مجموع المشتغلين خارج المنشآت في قطاع غزة بين حضر وريف ومخيم ويعود السبب في هذا التباين بالدرجة الأولى إلى نسب تركز السكان اللاجئين وغير اللاجئين في هذه المناطق، ففي حين يشكل اللاجئون المشتغلون خارج المنشآت من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من حضر قطاع غزة 40.8% (50.7% نسبة السكان اللاجئين من مجموع سكان حضر قطاع غزة)، فإنها تصل إلى 63.2% من منطقة ريف قطاع غزة (73.4% نسبة السكان اللاجئين من مجموع سكان ريف قطاع غزة)، و91.8% من مخيمات قطاع غزة (94.0% نسبة السكان اللاجئين من مجموع سكان مخيمات قطاع غزة).

6.5.3 الإعاقات والعجز:

من الملاحظ وجود حضور للأفراد المعاقين في العمل خارج المنشآت في الأراضي الفلسطينية فقد بلغت نسبتهم من مجموع مشتغلي هذا القطاع 1.8% وهذه النسبة توازي نسبة السكان المعاقين في الأراضي الفلسطينية والبالغة 1.8%، وتتفاوت أنواع الإعاقات للأفراد المشتغلين خارج المنشآت بين إعاقات بصرية 0.4%، وإعاقات حركية 0.6% ولا يوجد فروق على مستوى الجنس للأفراد المشتغلين خارج المنشآت ولديهم إعاقات/عجز، حيث من الواضح أن نسبة الإناث المشتغلات خارج المنشآت ولديهن إعاقة/عجز تطابق مثيلتها عند الذكور لتشكل عند الإناث 1.8% كما هي النسبة عند الذكور.

جدول 12: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإعاقة/العجز والجنس –1997

نوع الإعاقة أو العجز	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
لا يوجد	98.2	98.2	98.2
بصرية	0.4	0.5	0.4
سمعية	0.1	0.2	0.1
نطقية	0.1	0.1	0.1
سمعية ونطقية	0.1	0.2	0.1
حركية	0.6	0.2	0.6
استخدام الأصابع	0.1	0.1	0.1
عقلية	0.1	0.1	0.1
متعددة	0.1	0.1	0.1
أخرى	0.2	0.3	0.2
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وحول خصائص الأفراد المعاقين والعاملين خارج المنشآت يتضح أن 4.5% من الأفراد المعاقين والعاملين خارج المنشآت تقل أعمارهم عن 20 سنه وأن 65.5% تزيد أعمارهم عن 35 سنه وأن 76.1% منهم متزوجون وأن المستوى التعليمي لحوالي 76.8% منهم ابتدائي فما دون فيما 3.0% مستواهم التعليمي دبلوم متوسط فأعلى، الأمر الذي يتطلب سياسة تشغيليه فاعلة من قبل القطاع الحكومي والقطاع الخاص الوطني لاستقطاب هؤلاء الأفراد وتشغيلهم، وتجنب أي إقصاء قد يتعرض له هؤلاء بسبب احتياجاتهم الخاصة.

تصل نسبة الأفراد الذين لديهم إعاقات مختلفة من مجموع مشتغلي القطاع الخاص الوطني إلى 1.7% منهم 6.8% تقل أعمارهم عن 20 سنه فيما تزيد أعمار 49.7% عن 35 سنه، وأن 68.4% منهم متزوجين، وأن المستوى التعليمي لحوالي 64.8% منهم ابتدائي فما دون فيما 6.9% مستواهم التعليمي دبلوم متوسط فأعلى، أما القطاع الحكومي فإن 1.2% من مجموع مشتغليه هم من الأفراد ذوي الإعاقات/العجز، 1.3% تقل أعمارهم عن 20 سنه فيما تزيد أعمار 58.8% عن 35 سنه وأن 77.3% منهم متزوجين، والمستوى التعليمي لحوالي 37.4% ابتدائي فما دون فيما 31.7% مستواهم التعليمي دبلوم متوسط فأعلى.

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية يتضح أن نسبة الأفراد المعاقين المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية تفوق مثيلتها من قطاع غزة، بواقع 2.0% في الضفة الغربية، مقابل 1.2% في قطاع غزة، علما أن نسبة الإعاقة في الضفة الغربية تصل إلى 1.9% من مجموع سكان هذه المنطقة فيما تصل إلى 1.6% من مجموع سكان قطاع غزة، الأمر الذي انعكس بالارتفاع في مجموع المشتغلين خارج المنشآت المعاقين من الضفة الغربية وأثر على كافة مناطق الضفة الغربية لتصل نسبة المعاقين المشتغلين خارج المنشآت من مخيمات الضفة الغربية إلى 2.6%، في حين بلغت نسبتهم في حضر الضفة الغربية وريفها 2.2%، و1.8% على التوالي، أما في قطاع غزة فقد بلغت نسب الأفراد المعاقين المشتغلين خارج المنشآت في كل من حضر وريف ومخيمات المنطقة 1.1%، 0.8%، و1.4% على التوالي.

وتبرز الإعاقة الحركية عند 0.7% و0.4% من الأفراد المعاقين المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، ويعود السبب الرئيسي لهذه الإعاقات/العجز إلى أسباب مرضية عند 36.3% من معاقي الضفة الغربية و30.1% من معاقي قطاع غزة المشتغلين خارج المنشآت.

السمات الاقتصادية

1.4 المشتغلون حسب القطاع الاقتصادي:

يحتل القطاع الخاص الوطني مكانه متقدمة في تشغيل العمالة الفلسطينية، حيث تبلغ نسبة الأفراد المشتغلين في القطاع الخاص الوطني 40.6% من مجموع المشتغلين من الأراضي الفلسطينية، في حين يعمل 19.3% و18.4% في القطاع الخاص الأجنبي والقطاع الحكومي على التوالي، ويستقطب قطاع العمل خارج المنشآت ما نسبته 16.6% من مجموع المشتغلين، وعلى صعيد الجنس يلاحظ أن هناك فروقاً كبيرة بين حجم العمالة من النساء في مختلف قطاعات العمل، فقد بلغت نسبة الإناث العاملات في مختلف القطاعات 10.2%، وأن العمالة النسائية تتفاوت من قطاع إلى آخر، ففي حين بلغت نسبة الإناث العاملات في القطاع الخاص الوطني من مجموع مشتغليه 8.9%، فإنها انخفضت عن ذلك في القطاعين الخاص الأجنبي والعمل خارج المنشآت لتصل نسبتها من مجموع مشتغلي القطاع الخاص الأجنبي 3.5%، و6.6% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت.

2.4 الحالة العملية للمشتغلين:

تشير النتائج إلى أن 75.9% من المشتغلين من الأراضي الفلسطينية يعملون كمستخدمين بأجر فيما يعمل 15.2% لحسابهم و5.7% كأصحاب عمل فيما يعمل 3.0% لدى الأسرة دون أجر، ويعود السبب الرئيسي للارتفاع في نسبة المستخدمين بأجر إلى كون جميع مستخدمي القطاع الحكومي الوطني والأجنبي والمستخدمين في الهيئات والمنظمات الدولية ووكالة الغوث والهيئات والجمعيات الخيرية مستخدمين بأجر، علماً أن نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الوطني 62.2%، والقطاع الخاص الأجنبي 99.4%، وقطاع العمل خارج المنشآت 48.1%. كما أن التفاوت في نسب المستخدمين بأجر بين القطاع الخاص الوطني والقطاع الخاص الأجنبي وقطاع العمل خارج المنشآت ناتجة عن الارتفاع الكبير في نسبة المشتغلين بأجر في إسرائيل والمستوطنات من الأراضي الفلسطينية والتي بلغت 93.0% في عام 1997.

يتركز المشتغلون خارج المنشآت من حيث حالتهم العملية كمستخدمين بأجر حيث بلغت نسبتهم 48.1%، منهم 36.1% يعملون في إسرائيل والمستوطنات والخارج، فيما يعمل 38.1% لحسابهم، وتوجد فروق واضحة في الحالة العملية على مستوى الجنس، ففي حين أن نصف المشتغلين الذكور 50.1% يعملون كمستخدمين بأجر خارج المنشآت نجد أن حوالي نصف المشتغلات الإناث 49.2% يعملن لدى الأسرة دون أجر، وأن 20.3% يعملن كمستخدمات خارج المنشآت بأجر منهن 45.3% يعملن في إسرائيل والمستوطنات والخارج، ويعود السبب في هذا التباعد النسبي بين الذكور والإناث المستخدمين بأجر خارج المنشآت إلى طبيعة تقسيم العمل بين الذكور والإناث، حيث يتولى الذكور العمل لتوفير الدخل الكافي لسد احتياجات الأسرة الأساسية، فيما يستحوذ العمل ضمن المشاريع العائلية غير مدفوعة الأجر على الجزء الأكبر من وقت النساء.

جدول 13: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والجنس – 1997

الحالة العملية الرئيسية	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
صاحب عمل	4.9	3.3	4.8
يعمل لحسابه	38.8	27.1	38.1
مستخدم بأجر	50.1	20.3	48.1
يعمل لدى الأسرة دون أجر	6.0	49.2	8.9
أخرى	0.2	0.1	0.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وعند النظر إلى المنطقة الجغرافية يتضح وجود اختلاف طفيف في توزيع المشتغلين خارج المنشآت حسب حالتهم العملية والمنطقة الجغرافية، حيث هناك 38.5% و46.0% من المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية يعملون لحسابهم وكمستخدمين بأجر على التوالي، فيما تصل نسبتهم من قطاع غزة إلى 36.9% و54.0% على التوالي، إلا أن هذا الاختلاف الطفيف لا يخفي التباعد الكبير على مستوى الجنس والجنس الواحد حيث أن هناك تفاوتاً كبيراً في الحالة العملية للإناث خارج المنشآت من كلا المنطقتين، حيث هناك 50.9% من الإناث العاملات خارج المنشآت من الضفة الغربية يعملن لدى الأسرة دون أجر، و15.8% من قطاع غزة، الأمر الذي يوضح أن العمل في قطاع غزة يتجه نحو العمل المأجور أو العمل الذي يحقق دخل خارج نطاق العمل الأسري غير المأجور لكلا الجنسين، بعكس العمل في منطقة الضفة الغربية والذي يتجه نحو العمل الأسري غير مدفوع الأجر خصوصاً عند الإناث، والجدول التالي يظهر ذلك ولعل ذلك يرتبط بطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي تتم ممارستها في هذه المناطق.

جدول 14: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب الحالة العملية والمنطقة الجغرافية والجنس – 1997

الحالة العملية الرئيسية	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
صاحب عمل	5.2	3.1	5.0	4.1	5.8	4.1
يعمل لحسابه	39.6	26.1	38.5	36.7	47.4	36.9
يعمل بأجر	48.5	19.7	46.0	54.3	30.6	54.0
يعمل لدى الأسرة دون أجر	6.5	50.9	10.3	4.8	15.8	4.9
أخرى	0.2	0.2	0.2	0.1	0.4	0.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يلاحظ من الجدول السابق أن عمل الأفراد خارج المنشآت كأصحاب عمل جاءت متدنية للذكور وللإناث بغض النظر عن المنطقة، ويعود ذلك إلى طبيعة هذا القطاع والمتمثل ببساطة الأعمال الممارسة من قبل الأفراد ضمن هذا القطاع والاعتماد في العمل بشكل رئيسي على عمل الفرد المشتغل دون أن يكون هناك مشاركة من قبل الغير.

كما أن توزيع المشتغلين خارج المنشآت حسب حالتهم العملية والمنطقة الجغرافية الواحدة يظهر تفاوت كبير بين كل من حـــضر وريف ومخيمات المنطقة الواحدة خصوصاً عند الإناث، فعند النظر إلى توزيع المشتغلات خارج المنشآت في الضفة الغربية يتضح توجه 36.6% و58.3% من المشتغلات من حضر الضفة الغربية وريفها نحو العمل الأسري غير مدفوع الأجر على التوالي، فيما توجه أكثر من ثلاث أرباع المشتغلات من مخيمات الضفة الغربية نحو العمل المأجور (80.7%)، وقـــد يكـــون الـــسبب في ذلك توجه الإناث للعمل الزراعي في منطقة الريف حيث توفر الأرض الزراعية وتناقصها في منطقة الحضر ووصولها لمستويات متدنية في منطقة المخيمات وبالتالي لجوء العديد من الإناث في منطقة المخـــيمات للعمـــل لدى الغير لتوفير مصدر دخل، أما ذكور الضفة الغربية فمن الواضح أن غالبيتهم تتجه نحو العمل المأجور والعمل لحسابهم، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول 15: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الضفة الغربية حسب الحالة العملية ونوع التجمع السكاني والجنس -1997

الحالة العملية الرئيسية	حضر		ريف		مخيم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صاحب عمل	5.8	5.0	5.0	2.6	3.9	0.4
يعمل لحسابه	42.9	29.6	37.9	25.8	36.3	7.6
يعمل بأجر	46.6	28.5	48.8	13.2	57.3	80.7
يعمل لدى الأسرة دون أجر	4.5	36.6	8.2	58.3	2.4	11.2
أخرى	0.2	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يلاحـــظ تـــوجه الأفراد من قطاع غزة نحو العمل المأجور أو العمل الذي يحقق دخلاً خارج نطاق العمل الأسري غير المأجـــور لكلا الجنسين بشكل عام، حيث يلاحظ الارتفاع النسبي في عدد المشتغلين خارج المنشآت من فئة المستخدمين بأجـــر أو يعملـــون لحـــسابهم، والانخفاض النسبي في عدد المشتغلين العاملين لدى الأسرة بدون أجر لكلا الجنسين في مختلف مناطق قطاع غزة.

جدول 16: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من قطاع غزة حسب الحالة العملية ونوع التجمع السكاني والجنس –1997

الحالة العملية الرئيسية	حضر		ريف		مخيم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صاحب عمل	4.7	8.4	3.5	0.0	2.7	1.4
يعمل لحسابه	36.6	43.2	39.1	31.3	36.3	66.7
يعمل بأجر	52.8	29.5	51.5	34.4	59.3	31.9
يعمل لدى الأسرة دون أجر	5.9	18.9	5.9	31.3	1.5	0.0
أخرى	0.0	0.0	0.0	3.0	0.2	0.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

أحــد أســباب ذلــك يعود إلى اختلاف حجم الإعالة بين الضفة الغربية وقطاع غزة من ناحية وبين المناطق الجغرافية للمــنطقة الواحدة من ناحية أخرى، حيث أنها مرتفعة في قطاع غزة مقارنة مع الضفة الغربية وفي المخيمات عنها في الحــضر والــريف، إضــافة لاختلاف مستويات الفقر في قطاع غزة عنها في الضفة الغربية وفي المخيمات عنها في المناطق الحضرية والريفية، الأمر الذي يتطلب مشاركة المرأة في العمل من قطاع غزة ومن المخيمات على حد سواء لمــساعدة الــرجل في توفير الدخل الكافي لسد حاجات الأسرة، ولما كانت الحيازات الزراعية متدنية للأفراد من قطاع غــزة ومن المخيمات حيث أن اكثر من نصف السكان هم من اللاجئين (موضح سابقاً) يكونون في أغلب الأحيان غير حائــزين لأراضي زراعية، وكذلك غياب التعليم الحرفي والتعليم العالي لدى نسبة كبيرة من المشتغلين خارج المنشآت (موضح سابقاً)، هذه الأسباب وغيرها يبرز توجه من قبل هؤلاء الأفراد للعمل خارج المنشآت كمستخدمين بأجر أو في مشاريع لحسابهم، بما في ذلك الإناث من قطاع غزة ومن المخيمات على حد سواء.

3.4 مكان العمل والحالة العملية للمشتغلين:

يلاحظ من خلال الجدول التالي أن 74.4% من المشتغلين خارج المنشآت يعملون ضمن المحافظة التي يعيشون بها، ولا يوجد اختلافات بين الذكور والإناث، حيث تعمل غالبية الذكور والإناث في نفس المحافظة، فيما يعمل 20.3% في إسرائيل والمستوطنات والخارج.

جدول 17: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والجنس –1997

مكان العمل	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
ضمن نفس المحافظة	73.4	88.7	74.4
في محافظة أخرى	5.6	1.7	5.3
داخل إسرائيل	18.7	9.0	18.1
في المستوطنات	1.4	0.5	1.3
في الخارج	0.9	0.1	0.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

دراسة مكان العمل دون ربطه بالحالة العملية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت لا يعطي صورة واضحة عن طبيعة عمل هؤلاء الأفراد، حيث يلاحظ أن تركز المشتغلين بغض النظر عن حالتهم العملية جاء ضمن نفس المحافظة التي يعيشون بها وهذا يدل على أن الأفراد ولأسباب متعددة يعملون على خلق فرص عمل لهم ضمن المحافظة التي يعيشون بها سواء كانت هذه الأعمال تعود لحسابهم أو كانوا مستخدمين فيها بأجر، حيث أن 87.0% من المشتغلين كأصحاب عمل و88.4% من الأفراد العاملين لحسابهم، و57.7% من المستخدمين بأجر و98.0% من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر يعملون ضمن نفس المحافظة، مما يعني أن نسبة كبيرة من الأفراد المشتغلين خارج المنشآت استطاعوا خلق فرص عمل لهم والتكيف مع واقع سوق العمل الفلسطيني، ويستوعب سوق العمل الإسرائيلي والمستوطنات ما يقرب من 19.4% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت أي حوالي 17,702 فرد، وأن 88.6% مستخدمين بأجر، هذا الارتفاع في عدد المشتغلين في إسرائيل من مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة يضع القطاع الحكومي والقطاع الخاص الوطني أمام تحديات كبيرة لاستيعاب هؤلاء المشتغلين خصوصاً في ظل أزمات سوق العمل المتكررة جراء

سياسة الحصار والإغلاق وتقطيع إمكانات التواصل الجغرافي بين المدن والتجمعات السكانية الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية، الأمر الذي يتطلب ضرورة وضع سياسات عملية تقوم على إعادة تأهيل هؤلاء الأفراد فنياً وعلمياً ومهنياً ومن ثم فتح أسواق ومجالات عمل تتناسب ومهاراتهم وقدراتهم العلمية والعملية.

جدول 18: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والحالة العملية –1997

مكان العمل	صاحب عمل	يعمل لحسابه	مستخدم بأجر	عضو أسرة غير مدفوع الأجر	أخرى	المجموع
ضمن نفس المحافظة	87.0	88.4	57.7	98.0	86.9	74.4
في محافظة أخرى	4.7	5.5	5.9	1.9	3.6	5.3
داخل إسرائيل	6.5	4.8	33.2	0.0	3.6	18.1
في المستوطنات	0.5	0.2	2.6	0.0	0.7	1.3
في الخارج	1.3	1.3	0.6	0.1	5.1	0.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وحسب المناطق الجغرافية يتضح أن توجه المشتغلين خارج المنشآت من قطاع غزة نحو العمل ضمن نفس المحافظة جاء أعلى مما هو في الضفة الغربية، ويعود ذلك في اغلب الأحيان إلى الطبيعة الجغرافية لقطاع غزة من حيث المساحة الجغرافية للقطاع والتي تقل عن مساحة الضفة الغربية وارتفاع الكثافة السكانية للقطاع مقارنه بالضفة الغربية إضافة لتأثير ممارسات الاحتلال الإسرائيلي من إغلاق محكم لحدود قطاع غزة الأمر الذي يجعل التنقل لمناطق خارج قطاع غزة صعب بشكل عام إن لم يكن مستحيلاً.

ففي قطاع غزة يتوجه 93.8% من أصحاب العمل و89.4% من العاملين خارج المنشآت لحسابهم و69.6% من المستخدمين بأجر و98.0% من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر للعمل ضمن نفس محافظاتهم، وكذلك الحال في الضفة الغربية حيث يتوجه 85.0% من أصحاب العمل و88.0% من العاملين لحسابهم و52.8% من المستخدمين بأجر و97.9% من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر للعمل ضمن محافظاتهم، وتتجه نسبة متدنية من أصحاب العمل والعاملين لحسابهم للعمل في إسرائيل أو المستوطنات وقد يكون ذلك نتيجة لطبيعة السوق الإسرائيلي والذي يحتم على صاحب العمل أو العامل لحسابه الخضوع لشروط وقوانين معينة من الصعب على العامل الفلسطيني تنفيذها والتقيد بها كالحصول على ترخيص من الجهات الحكومية وفتح سجلات ضريبية غالباً ما تكون استحقاقاتها عالية إلى غير ذلك من الشروط والقوانين الأمر الذي يزيد من الرغبة في العمل بأجر خصوصاً مع ارتفاع معدلات الأجور، حيث يتوجه 41.0% من العاملين خارج المنشآت كمستخدمين بأجر من الضفة الغربية للعمل في إسرائيل، فيما تصل نسبتهم من قطاع غزة إلى 23.0% وفقاً لما تم ذكرة سابقاً نتيجة للإغلاق المحكم لحدود قطاع غزة وتأثير ذلك على حرية الحركة وتنقل الأفراد داخل وخارج القطاع.

يتضح عدم وجود فروق على مستوى الجنس حيث أن غالبية الذكور والإناث يميلون للعمل خارج المنشآت ضمن نفس المحافظة التي يعيشون بها (جدول رقم 17)، ولا يتأثر ذلك بالمنطقة الجغرافية حيث يتضح أن غالبية الذكور والإناث من الضفة الغربية ومن قطاع غزة يعملون في نفس المحافظة بغض النظر عن حالتهم العملية، فيما تختلف النسبة قليلاً بين الإناث العاملات كمستخدمات بأجر في إسرائيل من الضفة الغربية وقطاع غزة ففي حين تبلغ نسبة الإناث العاملات

من مجموع المستخدمات بأجر في إسرائيل والمستوطنات من الضفة الغربية 46.8%، فإنها تصل إلى حوالي 20.2% من مجموع المستخدمات بأجر من قطاع غزة، ولعل ذلك عائد لظروف الإغلاق المحكم على قطاع غزة والذي يصعب عملية الدخول لإسرائيل دون الحصول على تصريح مسبق، الأمر الذي يجعل نسبة كبيرة من النساء تبتعد عن العمل في إسرائيل وتتجه للعمل ضمن نطاق قطاع غزة، بينما الأمر يختلف في الضفة الغربية حيث الحدود المفتوحة مع إسرائيل الأمر الذي يسهل دخول الأفراد إلى إسرائيل دون الحاجة للحصول على تصاريح عمل، بما في ذلك الذكور والإناث على حد سواء وبخاصة على التجمعات الملاصقة للخط الأخضر.

4.4 النشاط الاقتصادي الرئيسي:

يحتل العمل في قطاع الإنشاءات المرتبة الأولى من حيث نسبة المشتغلين (10 سنوات فأكثر)، حيث يستقطب هذا القطاع حوالي ربع المشتغلين (25.8%) من الأراضي الفلسطينية، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى كون غالبية الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات يعملون في أنشطة البناء، إضافة للتوسع الملحوظ الذي طرأ على قطاع الإنشاءات الفلسطيني في أعقاب إقامة السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، ويأتي نشاط الصناعة التحويلية بالمرتبة الثانية بنسبة تصل إلى 14.9%، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة تصل إلى 13.8%، ونشاط الزراعة بنسبة تصل إلى 10.7%، ونشاط الإدارة العامة والدفاع بنسبة تصل إلى 12.1%، فيما 22.7% يتوزعون على باقي الأنشطة الاقتصادية، إلا أن هذا التوزيع يختلف كلياً عندما يتم العرض على مستوى الجنس، ففي حين يتركز عمل الذكور من مجموع المشتغلين الذكور في الإنشاءات بنسبة 28.7% وتجارة الجملة والتجزئة بنسبة 15.0% والصناعة التحويلية بنسبة 14.9%، فان الإناث المشتغلات تتركز من مجموع الإناث المشتغلات في أنشطة التعليم بنسبة 35.7% والصناعة التحويلية بنسبة 15.0% والزراعة بنسبة 12.6%.

أما على مستوى القطاعات الاقتصادية الرئيسية فيتركز المشتغلون في القطاع الخاص الوطني بعيداً عن الجنس في أنشطة الصناعة التحويلية بنسبة 29.3% حيث تقوم المؤسسات العاملة في الصناعات التحويلية بتشغيل 65,400 مشتغل من الأراضي الفلسطينية منهم 88.8% ذكور و11.2% إناث، يلي ذلك أنشطة تجارة الجملة والتجزئة حيث تقوم مؤسسات هذا النشاط بتشغيل ما يقارب من 59,864 مشتغل يمثلون ما نسبته 26.8% من مجموع مشتغلي القطاع الخاص الوطني، فيما تقوم المؤسسات العاملة في أنشطة الإنشاءات والتابعة للقطاع الخاص الوطني بتشغيل ما يقارب من 41,509 مشتغل من الأراضي الفلسطينية يمثلون ما نسبته 18.6% من مجموع مشتغلي هذا القطاع أما 25.3% من مجموع مشتغلي هذا القطاع فيتوزعون بنسب متفاوتة على بقية الأنشطة الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية والتابعة للقطاع الخاص الوطني

يتضح من دراسة المشتغلون في القطاع الخاص الوطني حسب الجنس أن المؤسسات العاملة في أنشطة الصناعة التحويلية تستقطب النسبة الأكبر من مجموع المشتغلين الذكور والإناث العاملين في هذا القطاع على حد سواء، فقد بلغت نسبة الذكور العاملين في هذا النشاط 28.5% من مجموع الذكور، وترتفع النسبة عند الإناث لتصل إلى 37.3% من مجموع الإناث العاملات في هذا القطاع، فيما تفوق نسبة الإناث العاملات في أنشطة التعليم ضمن مؤسسات القطاع الخاص الوطني نسبة الذكور العاملين فيه، فقد بلغت نسبة الإناث العاملات في أنشطة التعليم ضمن مؤسسات القطاع الخاص الوطني 21.4% من مجموع مشتغلات هذا القطاع فيما لم تتجاوز نسبة الذكور 1.8% من مجموع العاملين الذكور ضمن هذا القطاع، حيث يتركز المشتغلون الذكور ضمن مؤسسات القطاع الخاص الوطني في أنشطة تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 28.4% وفي أنشطة الإنشاءات بنسبة 20.3%.

إن تركــز عمــل النــساء فــي قطاعــات محددة هو مؤشر غير إيجابي عن انخراطهن الكامل في الدورة الاقتصادية وخصوصا مقارنة مع الرجال الموزعين على قطاعات مختلفة، ولاشك إن إقبال النساء على مهن محددة مقبولة اجتماعيا يزيد العرض، الأمر الذي يؤدى إلى خفض الأجور وزيادة المنافسة وإلحاق الضرر بهذه الفئة النشطة اقتصاديا، أما عن مــشاركة المــرأة في أنشطة الصناعات التحويلية فمن الجدير بالذكر إن لهذا القطاع قدرة استيعابية عالية لعمالة النساء لكونه من القطاعات النامية في فلسطين.

يتــضح مما سبق وبالرغم من احتلال قطاع الصناعة التحويلية للمرتبة الأولى في الاستخدام إلا أن الأرقام سواء كانت مطلقــة أو نــسبية لا تعكــس واقع هذا القطاع من حيث المشكلات الجذرية والهيكلية التي يواجهها منذ سنوات طويلة، وأهمهــا هيمــنة المنــشآت الصناعية الصغيرة والحرفية على التركيب العام للصناعة في الأراضي الفلسطينية، وغلبة المــشروع الفردي مقابل محدودية الشركات المساهمة الصناعية وضعف التشابك والترابط الداخلي بين فروع الصناعة وبــين القطــاع الصناعي عموماً وسائر القطاعات الاقتصادية الأخرى لا سيما الزراعة والإنشاءات، وغلبة الصناعات الاستهلاكية الخفيفة على هيكل القطاع الصناعي مثل الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والملابس والصناعات المعدنية وصناعة الأخشاب والأثاث وصناعة الجلود، والتي تعمل في إطار ما يعرف بصناعات التعاقد من الباطن المرتبطة بقوة بالاقتــصاد الإســرائيلي مــن حيث التزود بالمواد الخام والسلع الوسيطة وتصريف المنتج الجاهز عبر قنوات التسويق الإسرائيلي.

يتــضح أيــضاً تدنــي عدد المشتغلين في القطاع الزراعي الخاص الوطني، حيث لا يوجد اهتمام جدي من قبل القطاع الخــاص الوطنــي بالاستثمار بالقطاع الزراعي والتي قد تكون ناتجة عن ارتفاع عنصر المخاطرة الذي يرجع بصفة رئيسية إلى سياسات وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمصادرة الأراضي والسيطرة على مصادر المياه وتكثــيف الاستيطان، الأمر الذي خصص الاهتمام بالعمل الزراعي إلى الأسرة الفلسطينية، حيث اصبح العمل الزراعي يغلــب عليه الطابع الأسري، إضافة لتأثر القطاع الزراعي بالكثافة السكانية والتي وصلت في عام 1997 على مستوى الأراضي الفلسطينية إلى 481.0 فرداً لكل كيلومتر مربع، بواقع 331.3 و2,800.0 فرد لكل كيلومتر مربع في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، وهي معدلات كما يلاحظ مرتفعة مما يؤثر على مستوى معيشة الأفراد من حيث توفر الأراضي والمساحات الزراعية خاصة للمشتغلين في هذا القطاع، وتتركز المشكلة الأكبر في هذا المجال في قطاع غزة حيث يلاحظ أن الكثافة السكانية مرتفعة جداً إذا ما قورنت بالضفة الغربية، وهي تعتبر من أعلى المعدلات في العالم مما يؤثر سلباً على الأراضي الزراعية وبالتالي على القطاع الزراعي والمشتغلين فيه، نظراً لزحف المناطق العمرانية على حــساب المــناطق الــزراعية، كذلك عدم توفر الأراضي الكافية للبناء والتعمير وإقامة المساكن المخصصة للأفراد أو العمل، مما يفاقم من مشكلة الكثافة السكانية وما يرتبط بها من آثار خاصة في قطاع غزة.

أما في القطاع الخاص الأجنبي فقد استحوذت أنشطة الإنشاءات على النسبة الأكبر من مجموع مشتغلي هذا القطاع حيث تــشغل مــا يقارب من 62,416 مشتغل جميعهم من الذكور يمثلون ما نسبته 58.7% من مجموع مشتغلي هذا القطاع ويأتي الارتفاع في عدد مشتغلي هذا النشاط إلى كون غالبية الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستوطنات يعملون في أنــشطة البــناء، فــيما تقوم المؤسسات العاملة ضمن أنشطة الصناعة التحويلية بتشغيل ما يقارب من 13,688 مشتغل يمــثلون ما نسبته 12.9% من مجموع مشتغلي هذا القطاع، يلي ذلك المؤسسات الزراعية حيث تشغل 11,186 مشتغل يمثلون ما نسبته 10.5% من مجموع المشتغلين في القطاع الخاص الأجنبي، فيما يتوزع ما نسبته 17.9% من مجموع مشتغلي هذا القطاع على بقية الأنشطة الاقتصادية.

أمـــا على مستوى الجنس فيتضح أن هناك تباين في توزيع الأفراد من كلا الجنسين على الأنشطة الاقتصادية، ففي حين أن 20.9% من مجموع الإناث العاملات في القطاع الخاص الأجنبي تركز عملهن ضمن أنشطة الصناعة التحويلية نجد أن 60.8% مـــن مجموع الذكور تركز عملهم ضمن أنشطة الإنشاءات، وأن 19.6% من مجموع الإناث يعملن ضمن أنـــشطة التعلـــيم فان 12.6% من مجموع الذكور يعملون ضمن أنشطة الصناعة التحويلية، وأن 17.2% من مجموع الإنـــاث يعملـــن ضـــمن أنشطة الصحة والعمل الاجتماعي و16.8% ضمن أنشطة الزراعة فيما 10.3% من مجموع الذكور يعملون ضمن أنشطة الزراعة.

أمـــا المـــشتغلون من الأراضي الفلسطينية في القطاع الحكومي فانهم يتركزون في أنشطة الإدارة العامة والدفاع بنسبة 63.0% مـــن مجمـــوع مشتغلي هذا القطاع بواقع 91.0% من الذكور و9.0% من الإناث، ويأتي لاحقاً المشتغلون في أنـــشطة التعليم الحكومي وقد شكلوا ما نسبته 25.6% من مجموع مشتغلي هذا القطاع، 57.8% ذكور و42.2% إناث، و6.2% في الصحة والعمل الاجتماعي يشكل الذكور 68.3% فيما تشكل الإناث 31.7%.

مـــن خلال دراسة النشاط الاقتصادي للأفراد المشتغلين خارج المنشآت يتضح أن حوالي ثلاثة أرباع هؤلاء المشتغلين يتركـــزون في نشاطي الزراعة والإنشاءات، حيث يعمل 38.0% في الزراعة فيما يعمل 35.9% في الإنشاءات، ويأتي الارتفـــاع في عدد المشتغلين خارج المنشآت ضمن هذين القطاعين إلى اعتماد العمل الزراعي المحلي على عمل أفراد الأسرة الفلسطينية خاصة الإناث والذي يكون في اغلب الأحيان غير تابع لمنشآت زراعية كما تم توضيح ذلك سابقاً عند الحديث عن القطاع الخاص الوطني، ويعتبر العمل الزراعي الفلسطيني عمل عائلي يتم من خلال أفراد الأسرة، إضافة لعمـــل جـــزء مـــن الأفـــراد في الأعمال الزراعية داخل إسرائيل والمستوطنات والتي تعتمد بشكل كبير على العمالة الفلسطينية غير المنظمة، والارتفاع في قطاع الإنشاءات عائد إلى الارتفاع في عدد الأفراد المشتغلين في قطاع البناء في إســـرائيل والمستوطنات والذي يعتمد بشكل رئيسي على العمالة الفلسطينية غير المنظمة، وكذلك الأعمال الإنشائية التي تتم داخل الأراضي الفلسطينية بواسطة صغار المقاولين الفلسطينيين دون اللجوء إلى منشآت مختصة بذلك.

جدول 19: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي والجنس – 1997

النشاط الاقتصادي	الجنس		
	ذكر	أنثى	المجموع
الزراعة والصيد الحراجة	35.1	89.9	38.8
الإنشاءات	38.5	0.1	35.9
تجارة الجملة والتجزئة	9.8	2.3	9.3
النقل والتخزين والاتصالات	13.0	0.1	12.1
أخرى	3.6	7.6	3.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يعمل 12.1% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات ويأتي عمل هؤلاء الأفراد جـــراء امـــتلاكهم لوسائط نقل غير تابعة لمكاتب تشغيل منظمة، حيث يقومون بنقل الركاب أو البضائع دون مواعيد أو أمـــاكن محددة سواء كانت مركبات عامة أو خاصة، كما ويعمل 9.3% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت بأنشطة

التجارة الداخلية والمتمثلة في كثير من الأحيان بالباعة المتجولين والبيع على أرصفة الطرقات لأنواع مختلفة من السلع خصوصاً الاستهلاكية منها.

توضح دراسة النشاط الاقتصادي للأفراد المشتغلين خارج المنشآت حسب الجنس والحالة العملية أن 89.9% من مجموع الإناث المشتغلات ضمن هذا القطاع يعملن في الزراعة وأن 54.3% يعملن كأعضاء أسرة غير مدفوعات الأجر، ويعتبر هذا العمل استكمالاً لدور المرأة المنزلي وامتداداً لدورها في رعاية شؤون الأسرة وليس كنشاط اقتصادي قائم بذاته، وغالباً ما يكون خارج التغطية الإحصائية، في حين 16.1% من مجموع المشتغلات في الزراعة يعملن كمستخدمات بأجر غالبيتهن في إسرائيل، بينما توزع عمل الذكور بنسب متقاربة بين العمل الزراعي بنسبة 35.1% من مجموع الذكور (31.7% منهم يعملون كمستخدمين بأجر غالباً في سوق العمل في إسرائيل)، فيما يعمل 38.5% من مجموع الذكور في أنشطة الإنشاءات منهم 81.1% يعملون كمستخدمين بأجر بينما النسبة المتبقية تعمل كأصحاب عمل أو عاملين لحسابهم، ويعتبر ذلك من الأعمال التي تمارس من قبل الذكور دون الإناث، إضافة إلى عملهم في أنشطة النقل غير المنظم وأنشطة التجارة الداخلية، والتي جاءت نسبها متدنية إذا ما قورنت بالأنشطة الرئيسية الأخرى.

يتضح مما سبق أن العمل خارج المنشآت يتركز بشكل رئيسي ضمن نشاطين اقتصاديين هما الزراعة والإنشاءات، وجزئيا نشاط النقل غير المنظم، ويعود السبب في ذلك إلى سهولة العمل ضمن هذه الأنشطة دون الحاجة لوجود منشآت أو متطلبات رأسمالية واستثمارات كبيرة مثل الآلات والمعدات والأجهزة وغير ذلك من الأصول التي تتطلبها أنشطة أخرى كأنشطة الصناعة، إضافة إلى عزوف القطاع الخاص الوطني والقطاع الحكومي عن الاستثمار في القطاع الزراعي الأمر الذي يجعل العمل في هذا النشاط يتم من خلال الأسرة أو الأفراد، إضافة لعمل الأفراد في قطاع البناء داخل إسرائيل والاعتماد بشكل كبير على العمالة غير المنظمة من خلال صغار المقاولين داخل الأراضي الفلسطينية في عمليات الإنشاء والبناء خصوصاً في المناطق الريفية من الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى انتشار ظاهرة النقل غير المنظم والتي تتم من خلال الأفراد دون أن يكون هناك تنظيم إداري لها.

يلاحظ عدم وجود اختلاف ملحوظ في الأنشطة الاقتصادية الممارسة من قبل الأفراد العاملين خارج المنشآت على مستوى المنطقة الجغرافية، حيث يتركز العمل في الأنشطة الزراعية وأنشطة الإنشاءات والنقل غير المنظم والتجارة الداخلية مع وجود تباين طفيف في نسب تركز الأفراد المشتغلين في هذه الأنشطة بين المناطق، ففي حين هناك 38.6% من مجموع المشتغلين من الضفة الغربية يعملون في أنشطة الإنشاءات، في المقابل تصل النسبة إلى 28.4% من قطاع غزة، وان 10.4% و17.0% يعملون في أنشطة النقل غير المنظم من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي، أما المشتغلون في التجارة الداخلية من الضفة الغربية فقد بلغت نسبتهم 8.7% من مجموع المشتغلين في حين بلغت 11.1% من قطاع غزة، ويوجد تقارب في عدد المشتغلين في أنشطة الزراعة من كلا المنطقتين حيث بلغت نسبة المشتغلين في أنشطة الزراعة من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية 38.4%، فيما بلغت 36.6% من قطاع غزة، ويعود هذا التقارب إلى اعتماد الزراعة في كلا المنطقتين على العمل الأسري غير مدفوع الأجر، بينما يعتمد العمل في الأنشطة الأخرى على عوامل مختلفة فمثلا العمل في الإنشاءات يتوقف على حجم الاستثمارات في هذا القطاع داخل كل منطقة ومدى الاعتماد على صغار المقاولين في عمليات البناء في هذه المناطق، وكذلك إمكانيات الدخول للعمل في إسرائيل والتي يغلب عليها طابع العمل الإنشائي للفلسطينيين الداخلين، بينما العمل في النقل والتجارة يعتمد على حاجة الفرد للعمل وإمكانيات الحصول على أعمال أخرى داخل القطاع الخاص أو القطاع الحكومي.

يختلف توزيع الأفراد المشتغلين في هذه الأنشطة ضمن المنطقة الجغرافية الواحدة ففي حين يسيطر العمل الزراعي على المناطق الريفية في الضفة الغربية نتيجة لانتشار الأراضي الزراعية في هذه المناطق فان نسبة المشتغلين في هذا القطاع متدنية نسبياً في مناطق المخيمات لانخفاض مستوى الحيازات الزراعية فيها، إلا أن هناك تقارب في نسبة الأفراد المشتغلين في قطاع الإنشاءات من مختلف مناطق الضفة الغربية ويعود ذلك إلى كون هذا العمل ليس حكراً على منطقة معينة بذاتها ويعتبر سوق العمل في إسرائيل سوقاً خصباً لهؤلاء العاملين، ويختلف توزيع الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من مناطق الضفة الغربية على أنشطة النقل غير المنظم وأنشطة التجارة حيث تقل نسبة الأفراد المشتغلين في هذا النوع من الأعمال من ريف الضفة الغربية ولعل ذلك يرتبط بمتطلبات ممارسة هذه الأنشطة واتساع إمكاناتها في المدينة، حيث ترتفع في مناطق الحضر والمخيمات نظراً للانتشار الأوسع للمساحات المسكونة في هذه المناطق والتي تزيد من حاجة هذه المناطق لوسائط النقل وللموزعين لمختلف مستلزمات الأسرة الاستهلاكية وكذلك ارتفاع مستوى الحركة التجارية داخل هذه التجمعات.

جدول 20: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الضفة الغربية حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي ونوع التجمع السكاني–1997

النشاط الاقتصادي	نوع التجمع السكاني			
	حضر	ريف	مخيم	المجموع
الزراعة والصيد الحراجة	28.3	46.5	18.6	38.4
الإنشاءات	37.8	38.7	42.5	38.6
تجارة الجملة والتجزئة	14.9	4.1	17.2	8.7
النقل والتخزين والاتصالات	13.5	8.4	12.5	10.4
أخرى	5.5	2.3	9.2	3.8
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

أما في قطاع غزة فترتفع نسبة الأفراد المشتغلين في الأنشطة الزراعية من مناطق ريف وحضر قطاع غزة عنها في منطقة المخيمات حيث انتشار المساحات الزراعية في هذه المناطق، بينما ترتفع نسبة الأفراد المشتغلين في أنشطة الإنشاءات والنقل غير المنظم والتجارة من مخيمات قطاع غزة بالمقارنة بباقي المناطق.

جدول 21: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من قطاع غزة حسب النشاط الاقتصادي الرئيسي ونوع التجمع السكاني –1997

النشاط الاقتصادي	نوع التجمع السكاني			
	حضر	ريف	مخيم	المجموع
الزراعة والصيد الحراجة	41.6	73.5	22.0	39.6
الإنشاءات	28.0	10.3	35.8	28.4
تجارة الجملة والتجزئة	10.8	5.0	14.1	11.1
النقل والتخزين والاتصالات	15.8	9.6	22.7	17.0
أخرى	3.8	1.6	5.3	4.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يتضح مما سبق تركز المشتغلين خارج المنشآت ضمن أنشطة اقتصادية محددة في مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غـــزة وهذه الأنشطة يتم العمل فيها من قبل الأفراد دون وجود رقابة أو تنظيم رسمي من قبل القطاع الحكومي أو حتى مـــن قـــبل مؤسسات المجتمع المدني، لذلك تبرز الحاجة لإيجاد تنظيم لهذه الأعمال من خلال مؤسسات أو نقابات تعنى بـــذلك أو مـــن خلال خلق بدائل مثل "المناطق الصناعية"، أو بدرجة اقل مناقشة استراتيجيات التشغيل الذاتي من خلال توفيـــر القـــروض للـــبدء بمشاريع ذاتية قابله للإشراف والمتابعة والتدخل، إضافة إلى دعم وتطوير القطاع الزراعي الفلسطيني والذي يمثل قطاعاً اقتصادياً هاماً من حيث مساهمته بالتشغيل والإنتاج وذلك من خلال تفعيل وخلق مؤسسات تعنـــى بتنظـــيم وتطويـــر وإرشاد المزارعين الفلسطينيين للخروج بمستويات زراعية منافسة وذات جودة عالية وتشجع التصنيع الزراعي اللامركزي.

5.4 المهنة الرئيسية:

تتركز نسبة كبيرة من المشتغلين ضمن هذا القطاع في المهن الأولية وفي الحرف إضافة إلى العمال المهرة في الزراعة وصـــيد الأســـماك، حـــيث تشكل هذه المهن العمل الرئيسي لأكثر من ثلاثة أرباع المشتغلين في هذا القطاع ويأتي ذلك كنتـــيجة لطبيعة الأنشطة التي يمارسها هؤلاء الأفراد المشتغلين خارج المنشآت، والتي تم توضيحها سابقاً عند الحديث عن النشاط الاقتصادي للأفراد، والتي تمثلت بشكل رئيسي بالعمل في الأنشطة الزراعية والإنشاءات وجزئياً في نشاطي النقل والتجارة، وحيث أن هذه الأنشطة تمارس من قبل الأفراد مباشرة فان العمل فيها لا يحتاج إلى مستويات عالية من المهن، كالمهن المتخصصة والفنيين إلى غير ذلك من المهن والتي تتميز بها باقي قطاعات العمل الأخرى.

جدول 22: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب المهنة الرئيسية والجنس- 1997

المهنة	الجنس		
	ذكر	أنثى	المجموع
العمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك	23.4	64.3	26.1
العاملون في الحرف وما إليها من المهن	15.5	1.6	14.5
مشغلو الآلات ومجمعوها	13.5	0.1	12.6
المهن الأولية	42.6	30.4	41.8
أخرى	5.1	3.6	5.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

فالقطاع الخاص الوطني وحيث أنه يحتوي على مجموعة واسعة من الأنشطة الاقتصادية الصناعية والتجارية والخدماتية إلى غير ذلك من الأنشطة الاقتصادية فان العمل ضمن هذا القطاع يتطلب تشكيلة واسعة من المهن التي يجب أن يقوم بها مشغلو هذا القطاع، فهو يضم إلى جانب المهن السابقة (المهن الأولية والحرف والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأسماك) والتي بلغ مجموعها 64.7%، مجموعة أخرى من المهن، حيث يضم عاملون في الخدمات والبيع في المحلات التجارية ويشكلون ما نسبته 21.6%، والفنيون والمتخصصون والكتبة ويمثلون ما نسبته 11.1% والمشرعون وموظفو الإدارة العليا والمديرون والذين بلغت نسبتهم من مجموع مشغلي هذا القطاع 2.6%، ويعود التفاوت النسبي في توزيع المهن إلى تمركز المهن العليا بيد عدد قليل من الأفراد في أي منشأه في حين أن غالبية العاملين يكونون من ذوي المهن الحرفية والأولية، كما أن الارتفاع النسبي في عدد الحرفيين وأصحاب المهن الأولية في القطاع الخاص الوطني ربما

يعكس واقع التركيب العام لهذا القطاع والذي تغلب عليه المؤسسات الصغيرة والحرفية ولا سيما في القطاعين الصناعي والتجاري.

وبالنظر إلى المهنة حسب جنس المشتغل نجد أن أكثر من نصف المشتغلات يمارسن مهنه الزراعة والصيد بنسبة وصلت إلى 64.3%، في حين أن 30.4% يعملن في المهن الأولية، ويعود ذلك إلى تمركز الإناث المشتغلات خارج المنشآت في القطاع الزراعي، في حين أن تركز المشتغلين الذكور جاء في المهن الأولية والحرفية حيث يعمل غالبية المشتغلون الذكور في قطاع الإنشاءات.

لا يوجد اختلاف في طبيعة المهن الممارسة من قبل الأفراد المشتغلين خارج المنشآت حسب المنطقة الجغرافية، حيث غالبية المشتغلين من الضفة الغربية من ذوي المهن الأولية والعمال المهرة في الزراعة بنسب تصل إلى 39.5% و27.8% على التوالي، وكذلك الحال من قطاع غزة حيث تصل إلى 47.4% و19.3% على التوالي، ويعود ذلك إلى ممارسة الأفراد لمجموعة محددة من الأنشطة الاقتصادية تمثلت في أنشطة الإنشاءات والزراعة في كلا المنطقتين وان الاختلاف النسبي في طبيعة المهن التي يمارسها الأفراد بين المنطقتين الجغرافيتين وبين أجزاء المنطقة الجغرافية الواحدة يعود إلى طبيعة الأنشطة وطبيعة توزيع الأفراد في هذه المناطق، ففي حين تفوق نسبة العمال المهرة في الزراعة والصيد من مناطق الريف –حيث العمل الزراعي– باقي المناطق، فان العمال المهرة في المهن الأولية تتركز في مناطق الحضر والمخيمات حيث تركز العمل في أنشطة الإنشاءات في هذه المناطق.

يتضح من التحليل أعلاه غياب العمال الفنيين والمتخصصين في مختلف الأنشطة التي تمارس خارج المنشآت من قبل الأفراد المشتغلين، فعند ربط المهن التي يمارسها الأفراد خارج المنشآت والتي استحوذت على أكثر من ثلاثة أرباع المشتغلين 82.4% (المتمثلة بالمهن الأولية ومهنة الزراعة والصيد والمهن الحرفية) بالمستوى التعليمي لهؤلاء الأفراد يتضح أن 84.6% من هؤلاء الأفراد مستواهم التعليمي إعدادي فما دون، ولو أضيف لذلك الأفراد الذين مستواهم التعليمي ثانوي تصل النسبة إلى 95.9% من مجموع المشتغلين في هذه المهن، الأمر الذي يعني غياب الدراسات العليا للأفراد المشتغلين في هذه المهن خارج المنشآت، وفي ظل محدودية وغياب التعليم الحرفي (المهني) في كثير من مناطق الأراضي الفلسطينية فان ذلك يعني أن هؤلاء الأفراد يعتمدون في عملهم على جهودهم الذاتية في التعلم والتدريب لمباشرة هذه الأعمال، الأمر الذي يجعل من الضروري جداً رفع كفاءة هؤلاء الأفراد فنياً من خلال برامج توعية وتثقيف تشرف عليها مؤسسات حكومية ومجتمعية خاصة فيما يتعلق بالمشتغلين في القطاع الزراعي.

6.4 ساعات العمل والحالة العملية:

على ضوء نقص المعلومات حول متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت والتي لم يقم التعداد العام 1997 بتوفيرها، فقد ارتأينا دراسة هذا الموضوع لما له من أهمية في التعرف على طبيعة وظروف عمل هذه الفئة من الأفراد من واقع بيانات مسح القوى العاملة والذي يتم تنفيذه بصورة دورية من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كما وارتأينا دراسة هذا الموضوع باستخدام بيانات مسح القوى العاملة 2003 حيث الوضع الأكثر استقراراً خلال سنوات انتفاضة الأقصى.

يلاحظ من خلال دراسة هذا الموضوع أن ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت تصل على مستوى الأراضي الفلسطينية إلى حوالي 39.0 ساعة أسبوعية، وتتفاوت عدد الساعات تلك بين الذكور والإناث، بواقع

41.7 ساعة أسبوعية للذكور، و25.5 ساعة أسبوعية لدى الإناث، ويلاحظ أن هناك انخفاض في متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت لكلا الجنسين وللإناث بصورة أكبر بالمقارنة بعدد ساعات العمل الأسبوعية التي حددها قانون العمل الفلسطيني والتي تصل إلى 45 ساعة عمل أسبوعية (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 م)، وبالمقارنة بعدد ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين في القطاع الخاص الوطني والذي يصل إلى حوالي 42.1 ساعة أسبوعياً، ولعل هذا الانخفاض في متوسط ساعات العمل الأسبوعية لمشتغلين خارج المنشآت ناتج عن الحالة العملية لهؤلاء الأفراد، حيث أن اكثر من نصف هؤلاء الأفراد هم من العاملين لحسابهم وأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر، والتي بلغت على التوالي 39.9% و22.0%، وبالتالي فان ساعات عمل هؤلاء غير مرتبطة بقوانين أو تشريعات وإنما مرتبطة بحاجة الفرد إلى العمل والوقت الذي يخصصه الفرد لعمله، أما أصحاب العمل فلم تتجاوز نسبتهم 2.2% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت وبالتالي فان الارتفاع في متوسط ساعات عملهم لم يكن ذا تأثير كبير على المتوسط العام لساعات العمل، كما ويلاحظ الانخفاض في متوسط ساعات العمل للأفراد المستخدمين غير المنتظمين في عمل والبالغة نسبتهم 3.6% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت.

جدول 23: متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب حالتهم العملية والجنس–2003

الحالة العملية	متوسط ساعات العمل الأسبوعية		
	ذكور	إناث	المجموع
صاحب عمل	45.9	40.0	45.9
يعمل لحسابه	42.6	25.8	41.2
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	37.8	24.9	30.2
مستخدم منتظم	42.1	43.3	42.1
مستخدم غير منتظم	35.3	40.6	35.4

يعود التفاوت على مستوى الجنس إلى كون غالبية الإناث المشتغلات ضمن هذا القطاع يعملن كأعضاء أسرة غير مدفوعة الأجر والتي بلغت نسبتها من مجموع الإناث المشتغلات في هذا القطاع 78.3%، ويتركز عمل هؤلاء المشتغلات في العمل الزراعي والذي عادة ما يكون عمل ثانوي يتم من خلال أنشطة الأسرة.

يتضح أن هناك تفاوت طفيف على مستوى المنطقة الجغرافية بين ساعات العمل الأسبوعية لكل من المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي حين يصل متوسط ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية إلى 39.6 ساعة أسبوعياً فإنها تصل إلى 37.4 ساعة أسبوعياً في قطاع غزة، مع وجود تقارب في متوسط ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلين الذكور بين المنطقتين والتي وصلت إلى 41.9 ساعة أسبوعياً في الضفة الغربية و41.1 ساعة أسبوعياً قي قطاع غزة، إلا انه يوجد تباين في متوسط ساعات العمل الأسبوعية للإناث المشتغلات خارج المنشآت في كلا المنطقتين ففي حين تصل في الضفة الغربية إلى 28.5 ساعة أسبوعياً، فإنها لا تتجاوز 17.3 ساعة أسبوعياً في قطاع غزة، ولعل ذلك يعود وكما هو موضح في الجدول التالي إلى طبيعة عمل الإناث في منطقة قطاع غزة والذي يغلب عليه العمل الأسري غير مدفوع الأجر.

جدول 24: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب حالتهم العملية والمنطقة الجغرافية والجنس –2003

الحالة العملية	الضفة الغربية		قطاع غزة	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
صاحب عمل	3.0	0.1	2.0	0.0
يعمل لحسابه	43.1	24.5	46.0	6.8
عضو أسرة غير مدفوع الأجر	10.4	72.6	11.7	93.1
مستخدم منتظم	37.7	2.4	39.7	0.1
مستخدم غير منتظم	5.8	0.5	0.6	0.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**	**100.0**

يلاحظ وجود تقارب في متوسط ساعات العمل الأسبوعية داخل المنطقة الجغرافية الواحدة، حيث يبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت من المناطق الحضرية للضفة الغربية 41.3 ساعة أسبوعياً، وكذلك للمشتغلين من مناطق المخيمات، وتنخفض إلى 38.3 ساعة أسبوعياً في منطقة الريف، إلا أن هذا التقارب لا ينطبق على مستوى الجنس، حيث يبلغ متوسط عدد ساعات العمل الأسبوعية للذكور من المناطق الحضرية للضفة الغربية 43.2 ساعة أسبوعياً، و27.8 ساعة أسبوعياً لدى الإناث، فيما يصل متوسط ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلين الذكور من مناطق ريف الضفة الغربية إلى 41.3 ساعة أسبوعياً و40.9 ساعة أسبوعياً للإناث، ويزيد متوسط ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلات الإناث من مخيمات الضفة الغربية عن مثيله للذكور بواقع 38.3 ساعة أسبوعياً للإناث و28.8 ساعة أسبوعياً للذكور. ولعل من أسباب هذا التباين الاختلاف في تركز الأفراد من حيث حالتهم العملية الرئيسية وطبيعة الأنشطة الاقتصادية التي يمارسونها.

أما في قطاع غزة فيلاحظ أن هناك تقارب في متوسط ساعات العمل الأسبوعية في مناطق الحضر والريف لكلا الجنسين على حد سواء، ففي حين يبلغ متوسط ساعات العمل الأسبوعية للمشتغلين الذكور من مناطق حضر وريف قطاع غزة حوالي 41.4 و41.3 ساعة أسبوعياً على التوالي، فان متوسط ساعات عمل الإناث في هاتين المنطقتين وصلت إلى 38.5 و40.9 ساعة أسبوعية على التوالي، أما في مخيمات قطاع غزة فقد فاق متوسط ساعات العمل الأسبوعية للإناث متوسط ساعات العمل الأسبوعية للذكور، بواقع 37.4 ساعة أسبوعياً للإناث و17.7 ساعة أسبوعياً للذكور.

7.4 معدل الأجر اليومي:

بالنظر لمستويات الأجور للأفراد المستخدمين بأجر خارج المنشآت حسب نتائج مسح القوى العاملة 2003 يتضح أن المتوسط العام للأجر اليومي للمشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية يصل إلى 83.6 شيكلاً يومياً بغض النظر عن مكان العمل وذلك أيام العمل الفعلية لهم، وأن هذا المتوسط يفوق قيمة الأجر اليومي الوسيط لهذه الفئة من المشتغلين بحوالي 10.5 شيكل، حيث بلغت قيمة الأجر اليومي الوسيط 73.1 شيكلاً يومياً، ويتفاوت متوسط الأجر اليومي بين المستخدمين بأجر خارج المنشآت لكل من الذكور والإناث، ففي حين يصل متوسط الأجر اليومي للذكور 83.7 شيكلاً يومياً فانه ينخفض لدى الإناث ليصل إلى 64.8 شيكلاً يومياً، وبالمقارنة بمتوسط الأجر اليومي العام بعيداً عن القطاع الذي يعمل به الأفراد نجد أن الأفراد المشتغلين خارج المنشآت يحققون أجوراً يومية أعلى من المتوسط

العام للأجور في الأراضي الفلسطينية والذي يبلغ 74.0 شيكلاً يومياً، وتتفاوت أيضاً بين الذكور والإناث، فهي تصل لدى الذكور إلى 76.2 شيكلاً يومياً ولدى الإناث إلى 63.2 شيكلاً يومياً، إلا أن ذلك لا يعني أن دخل هؤلاء الأفراد هو أفضل من غيرهم وذلك لعدم انتظام عملهم بشكل عام، ولتفاوته من نشاط اقتصادي إلى آخر، فالأجر اليومي للمشتغلين في الإنشاءات يفوق الأجر اليومي للعاملين في أنشطة التجارة الداخلية أو الخدمات البسيطة.

لعل هذا الارتفاع في متوسط الأجر اليومي للأفراد المشتغلين خارج المنشآت عائد إلى الأجور اليومية المرتفعة التي يحققونها في إسرائيل خصوصاً وأن نسبة مرتفعة تصل لحوالي 35.7% من الأفراد المستخدمين بأجر ضمن هذا القطاع يعملون في إسرائيل، ويلاحظ من خلال الجدول التالي التباين في مستويات الأجور اليومية للأفراد المستخدمين بأجر خارج المنشآت حسب مناطق عملهم، والذي يظهر أن المشتغلين في إسرائيل يحققون مستويات مرتفعة من الأجور اليومية مقارنه بالمشتغلين داخل الأراضي الفلسطينية.

جدول 25: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت بأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل والجنس –2003

القيمة بالشيكل الإسرائيلي

مكان العمل	متوسط الأجر اليومي		
	ذكور	إناث	المجموع
الضفة الغربية	79.4	64.2	79.3
قطاع غزة	39.4	45.0	39.4
إسرائيل	122.5	66.0	121.9

وبدراسة مستويات الأجور حسب المنطقة الجغرافية نجد أن متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر خارج المنشآت من الضفة الغربية تفوق مثيلاتها من قطاع غزة، فقد بلغ متوسط الأجر اليومي للأفراد المستخدمين خارج المنشآت بأجر من الضفة الغربية حوالي 99.3 شيكل يومياً، بينما ينخفض في قطاع غزة ليصل إلى 52.4 شيكل يومياً.

جدول 26: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت بأجر من الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة الجغرافية والجنس –2003

القيمة بالشيكل الإسرائيلي

	المنطقة الجغرافية					
	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع
متوسط الأجر اليومي	99.7	65.2	99.3	52.4	45.0	52.4

لعل هذا الانخفاض في متوسط الأجر اليومي للأفراد المستخدمين خارج المنشآت بأجر من قطاع غزة عائد إلى ارتفاع مستوى العرض من القوى العاملة في سوق العمل لقطاع غزة والذي قد يعبر عنه من خلال مستويات البطالة المسجلة، حيث بلغت نسبة البطالة عام 2003 في قطاع غزة 29.2% مقارنة بـــ 23.8% في الضفة الغربية (مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي، 2003) مما يعني أن هناك عدداً أكبر من الأفراد من قطاع غزة يبحثون عن عمل و توجه عدد منهم إلى سوق العمل خارج المنشآت خصوصاً بعد منع أعداد كبيرة من الأفراد المشتغلين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، إضافة إلى اختلاف مستوى المعيشة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإلى تدني نسبة

المشتغلين باجر خارج المنشآت من قطاع غزة داخل إسرائيل حيث الأجور المرتفعة هناك، فقد بلغت نسبة الأفراد المستخدمين باجر من قطاع غزة داخل إسرائيل 15.8%، بينما وصلت إلى 43.5% من الضفة الغربية، ولعل هذا الاختلاف النسبي يعود إلى إجراءات الحصار والإغلاق المفروض على كافة حدود قطاع غزة مع إسرائيل والإبقاء على معابر محددة لعبور الأفراد والبضائع إلى إسرائيل وباقي المناطق، الأمر الذي يجعل العمل في إسرائيل محكوماً بالحصول على تصاريح عمل خاصة والتي في كثير من الأحيان تخضع لمعايير عديدة مثل العمر والحالة الاجتماعية إلى غير ذلك، بينما الأمر يختلف إلى حد ما في مناطق الضفة الغربية والتي تتمتع حتى وقت قريب بحدود شبه مفتوحة مع إسرائيل الأمر الذي كان يمكن العديد من طالبي العمل من الحصول على فرص عمل داخل سوق العمل في إسرائيل بصعوبات اقل إلى حد ما.

يختلف متوسط الأجر اليومي كذلك على مستوى الجنس لكلا المنطقتين، حيث يصل متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر خارج المنشآت من الضفة الغربية للذكور والإناث ما قيمته 99.7 و65.2 شيكل يومياً، في حين ينخفض إلى 52.4 و45.0 شيكل يومياً للذكور والإناث من قطاع غزة على التوالي، ولعل ذلك يعود كما ذكر سابقاً إلى ارتفاع نسبة المستخدمين بأجر خارج المنشآت ويعملون في إسرائيل (حيث أجور العمل المرتفعة) من الضفة الغربية لكلا الجنسين مقارنة بنسبتهم من قطاع غزة، حيث بلغت نسبة المستخدمين بأجر من الذكور والإناث من الضفة الغربية في سوق العمل الإسرائيلي من مجموع مستخدمي الضفة الغربية خارج المنشآت 43.2% و65.6% على التوالي، بينما يتضح أن نسبتهم تصل إلى 15.8% للذكور، ولا يوجد مستخدمات باجر من الإناث من قطاع غزة داخل سوق العمل الإسرائيلي.

وعلى مستوى المنطقة الجغرافية الواحدة يلاحظ أن المستخدمين بأجر خارج المنشآت من مناطق حضر الضفة الغربية حققوا مستوى مرتفع من الأجور اليومية مقارنة بباقي مناطق الضفة الغربية والتي وصلت في مناطق الحضر إلى 104.5 شيكلاً يومياً، بينما انخفضت في مناطق الريف إلى 96.1 شيكلاً يومياً وانخفضت بصورة اكبر لدى المستخدمين باجر من مخيمات الضفة الغربية ليصل متوسط الأجر اليومي لديهم إلى 80.8 شيكلاً يومياً.

إلا أن العرض على مستوى نوع التجمع السكاني دون الإشارة إلى جنس المشتغل يبقى الصورة غير كاملة، ففي حين يصل متوسط الأجر اليومي للذكور المستخدمين بأجر خارج المنشآت في كل من حضر وريف ومخيمات الضفة الغربية إلى 104.7 و104.5 و61.6 شيكلاً يومياً على التوالي، فإنها تصل لدى الإناث في تلك المناطق إلى 78.9 و 96.7 و96.1 شيكلاً يومياً على التوالي.

جدول 27: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت بأجر من الأراضي الفلسطينية حسب مكان العمل ونوع التجمع السكاني والجنس –2003

القيمة بالشيكل الإسرائيلي

المنطقة	نوع التجمع السكاني					
	حضر		ريف		مخيم	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث
الضفة الغربية	104.7	78.9	104.5	96.7	61.6	96.1
قطاع غزة	81.0	–	64.3	-	80.8	53.2

– لا يوجد بيانات لعدم وجود مستخدمات بأجر من الاناث في تلك المناطق

وجود تقارب في مستويات الأجور اليومية لمختلف مناطق قطاع غزة، ففي حين يبلغ متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر خارج المنشآت من حضر القطاع 53.2 شيكل يومياً فإنها تصل إلى 49.8 و51.0 شيكل يومياً في مناطق ريف ومخيمات القطاع على التوالي، إلا أن هناك تفاوت في متوسط أجر المستخدم بأجر خارج المنشآت على مستوى الجنس ونوع التجمع السكاني، حيث يبلغ متوسط اجر المستخدم بأجر خارج المنشآت من الذكور من حضر قطاع غزة 81.0 شيكلاً يومياً وتقل لتصل إلى 80.8 شيكل يومياً في المخيمات والى 64.3 شيكل يومياً في ريف القطاع، ولا يوجد مستخدمات بأجر خارج المنشآت في كل من حضر وريف قطاع غزة وتتواجد المستخدمات بأجر في منطقة المخيمات حيث يصل متوسط الأجر اليومي لهن 53.2 شيكل يومياً.

يلاحظ مما سبق وجود تباين في مستويات الأجور اليومية بين كلا الجنسين وبين الجنس الواحد على مستوى نوع التجمع السكاني ولعل ذلك عائد كما ذكر سابقاً إلى عدد الأفراد المستخدمين بأجر خارج المنشآت في إسرائيل حيث الأجور الأعلى من مثيلاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى التباين في مستويات الأجور بين كل من الذكور والإناث حيث أن متوسط الأجر اليومي للذكور أعلى مما هو للإناث كما هو مبين في الجدول السابق، إضافة إلى اقتصار العمل في بعض الأنشطة الاقتصادية على الذكور والتي عادة ما يكون العمل فيها ذو أجر مرتفع كالعمل في أنشطة الإنشاءات في سوق العمل الإسرائيلي.

الفصل الخامس

الواقع الأسرى وظروف السكن

تؤثــر الظروف والواقع الأسرى للأسرة الفلسطينية بشكل مباشر على مدى ونوعية مشاركة أفراد تلك الأسر في الحياة الاقتــصادية العامة بشكل عام فارتفاع متوسط حجم الأسرة ومعدلات الإعالة وطبيعة المسكن وظروفه، وتوفر أو عدم توفر السلع المعمرة للأسرة وغير ذلك من شأنه إضافة أعباء أسرية متزايدة على الأفراد والأسر، الأمر الذي يزيد من العــوامل المحفزة للبحث عن فرص للعمل، وفي الحالات التي يتعرض بها سوق العمل إلى هزات كبيرة وتتسع الفجوة بــين العرض والطلب على العمل وتزداد صعوبة الحصول على فرص عمل، وقد يدفع ذلك بالبعض للقبول بما لم يكن يقبل سابقاً سواء من حيث طبيعة العمل أو الأجر.

1.5 الواقع الأسرى:

تــساهم دراســة الواقــع الأســري للأفراد المشتغلين خارج المنشآت في تقديم صورة واضحة عن خصائص الأسرة الفلــسطينية التــي يتجه أفرادها أو أحد أفرادها للعمل بأنشطة اقتصادية خارج المنشآت، حيث يظهر من خلال بيانات الــتعداد 1997 بان متوسط حجم الأسرة في الأراضي الفلسطينية يبلغ 6.4 فرداً للأسرة الواحدة، ويرتفع هذا المتوسط لــدى أســر المــشتغلين خارج المنشآت ليصل إلى 7.1 فرد، مما يعني كبر حجم هذه الأسر بالمقارنة بالمتوسط العام للأراضــي الفلــسطينية، ويبقى متوسط حجم الأسرة مرتفعاً مقارنة بأسر الأفراد العاملين في القطاعين الخاص الوطني والحكــومة الوطنية، حيث بلغ متوسط حجم الأسرة للأفراد المشتغلين في القطاع الخاص الوطني والحكومة 6.8 و6.9 فــرد على التوالي، مما يعني زيادة الأعباء على أفراد الأسرة المشتغلين ضمن هذا القطاع من العمل وخصوصاً أرباب الأسر والذين يشكلون النسبة الأكبر من المشتغلين في هذا القطاع كما ذكر سابقاً.

إن الارتفــاع في متوسط حجم الأسرة الفلسطينية يخلق تحدي أمام أرباب الأسر خصوصاً المشتغلين غير المنظمين أو غيــر التابعــين لقطاعات قادرة على توفير مصدر دخل ثابت لهؤلاء الأفراد، الأمر الذي يدفع هؤلاء للبحث عن عمل ضــمن أنشطة قد تكون بعيدة عن رغباتهم أو عن قدراتهم العلمية والعملية وذلك لمواجهة احتياجات الأسرة في مختلف مجالات الحياة المختلفة من تعليم وصحة ورعاية، إضافة للاحتياجات الأساسية من مأكل ومشرب وملبس إلى غير ذلك، والتــي تــتفاقم في ظروف الأزمات المتكررة في سوق العمل والسلع جراء الإغلاق والحصار ومنع التجول وتجريف للأراضــي الــزراعية والتي تعتبر مصدر دخل لكثير من الأسر، إضافة لطرد آلاف الفلسطينيين من أماكن عملهم في إسرائيل.

جدول 28: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب عدد أفراد أسرة المشتغل والمنطقة الجغرافية -1997

عدد أفراد الأسرة	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1	1.3	0.6	1.1
2	7.2	5.1	6.6
3	7.6	5.9	7.1
4	10.0	7.7	9.3
5	11.4	9.3	10.8
6	12.5	10.5	11.9
7	11.6	10.8	11.4
8	10.6	10.6	10.6
9	8.8	9.6	9.0
10	6.6	8.6	7.2
11	4.5	6.6	5.1
12 فأكثر	7.9	14.8	9.9
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

على مستوى المنطقة الجغرافية يتضح أن المتوسط العام لحجم الأسرة في قطاع غزة يصل إلى 6.9 فرد للأسرة الواحدة في حين يصل في الضفة الغربية إلى 6.1 فرد، ويعود الارتفاع في متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة إلى معدل الخصوبة المرتفع في قطاع غزة والذي يصل إلى 6.9 مقارنه بمعدل أقل إلى حد ما في الضفة الغربية والذي يصل إلى 5.6، أي أن النمو السكاني في قطاع غزة أعلى منه في الضفة الغربية، إلا أن متوسط حجم الأسرة يرتفع لدى الأفراد المشتغلين خارج المنشآت ليصل في الضفة الغربية إلى 6.8 فرد و7.8 فرد في قطاع غزة، ويتضح أن عدد أفراد الأسرة للمشتغلين خارج لمنشآت من الضفة الغربية يتركزون عند 6 أفراد بنسبة تصل إلى 12.5%، بينما اكثر من نصف المشتغلين من الضفة الغربية لديهم حجم أسره يتراوح بين 5-9 أفراد وذلك بنسبة 53.7% من مجموع المشتغلين، أما في قطاع غزة فان عدد أفراد الأسرة للمشتغلين خارج المنشآت يتركزون عند 7 أفراد، و8 أفراد بنسبة متقاربة تصل إلى 10.8% و10.6% من مجموع المشتغلين، بينما حوالي 48.8% من الأفراد المشتغلين لديهم حجم أسره يتراوح بين 6-10 أفراد، الأمر الذي يدلل على مستوى حجم الإعالة وما يتصل بها من مستحقات.

وعلى مستوى المنطقة الواحدة فان متوسط حجم الأسرة للأفراد المشتغلين خارج المنشآت متقارب حيث يصل في المناطق الحضرية من الضفة الغربية إلى 6.8 فرد بينما يصل في مناطق الريف والمخيمات إلى 6.9 فرد و6.7 فرد على التوالي، ويتركز عدد أفراد الأسرة لحوالي 12.2% من المشتغلين من منطقة حضر الضفة الغربية و11.8% من الريف و10.6% من المخيمات عند عدد أفراد يصل إلى 6 أفراد وهي تشكل أعلى نسب لهذه المناطق. بينما يرتفع المتوسط في جميع مناطق قطاع غزة عما هو في الضفة الغربية ليصل متوسط حجم الأسرة للأفراد المشتغلين من مناطق حضر قطاع غزة إلى 7.9 فرد بينما يصل في كل من ريف ومخيمات قطاع غزة إلى 7.3 فرد و7.8 فرد على التوالي، ويتركز عدد أفراد الأسرة لحوالي 10.2% من المشتغلين من حضر قطاع غزة و11.2% من ريفها و10.1% من مخيماتها عند عدد أفراد أسرة يصل إلى 7 أفراد وهي تشكل أعلى نسب لهذه المناطق.

يتضح من العرض السابق مستوى التفاوت في متوسط حجم الأسرة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة الأمر الذي يستدعي ضرورة توعية السكان في كلا المنطقتين إلى انعكاسات واثار ارتفاع متوسط حجم الأسرة خصوصاً في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المجتمع الفلسطيني جراء الاحتلال، وفي ظل محدودية الموارد من فرص عمل وأراضي زراعية وغير زراعية (كثافة سكانية مرتفعة وتزيد بالارتفاع جراء ثبات مساحات الأرض القابلة للبناء والارتفاع المستمر في عدد السكان) الأمر الذي يعيد للاهتمام موضوع تنظيم الأسرة الفلسطينية بما يتماشى وقدرات هذه الأسرة، والعمل على خلق بيئة عمل مناسبة للأفراد المشتغلين خارج المنشآت من خلال تظافر الجهود الحكومية والخاصة في خلق فرص عمل مناسبة لهؤلاء الأفراد تمكنهم من الوفاء بالمتطلبات المختلفة لأسرهم.

2.5 ظروف السكن:

1.2.5 حيازة السكن:

يتضح أن 82.7% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت يمتلكون المساكن التي يقيمون بها مع أفراد أسرهم، في حين أن 10.3% يسكنون دون مقابل، وهي نسبة مرتفعة (المالكين لمساكنهم) إذا ما قورنت بامتلاك الأفراد من الأراضي الفلسطينية لمساكنهم والتي بلغت على المستوى العام 78.4% و11.3% يسكنون دون مقابل، ولعل ذلك يعود لكون نسبة كبيرة من هؤلاء الأفراد يباشرون العمل ضمن المحافظة التي يعيشون بها مما لا يضطرهم للانتقال لمناطق أخرى للعمل الأمر الذي قد يترتب علية استئجار مساكن كما هو في القطاعين الحكومي والخاص الوطني والتي يقل بها نسبة الأفراد المالكين لمساكنهم لتصل إلى 76.4% و76.6% من مجموع مشتغلي هذين القطاعين على التوالي في حين أن 13.4% من مشتغلي القطاع الحكومي و11.8% من مشتغلي القطاع الخاص الوطني مساكنهم مستأجرة (مفروش وغير مفروشة) ويعود ذلك إلى انتقال عدد من مشتغلي هذين القطاعين للعمل في مناطق أخرى خارج المحافظة التي يعيشون بها أو إلى مراكز المدن، إضافة لعودة عدد لا باس به من الفلسطينيين المقيمين في الخارج بعد عام 1994.

جدول 29: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب ملكية المسكن والمنطقة الجغرافية -1997

حيازة المسكن	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
ملك	80.9	87.5	82.7
مستأجر غير مفروش	7.0	2.3	5.7
مستأجر مفروش	0.4	0.2	0.3
دون مقابل	10.8	9.1	10.3
مقابل عمل	0.7	0.4	0.6
أخرى	0.2	0.4	0.3
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وجود فوارق واضحة في نسب الأفراد المشتغلين خارج المنشآت المالكين والمستأجرين لمساكنهم بين الضفة الغربية وقطاع غزة حيث تقل نسبة الأفراد المالكين لمساكنهم من الضفة الغربية لتصل إلى 80.9% وترتفع نسبة الأفراد المستأجرين من هذه المنطقة لتصل إلى 7.4%، وينطبق ذلك على مشتغلي القطاعين الحكومي والخاص الوطني حيث تقل نسبة الأفراد المشتغلين من الضفة الغربية في هذين القطاعين والمالكين لمساكنهم إلى 72.6% و74.2% على

التوالـــي، بينما ترتفع نسبة الأفراد المشتغلين في هذين القطاعين والمستأجرين لمساكنهم لتصل إلى 17.1% و14.6% على التوالي.

ويلاحظ عكس ذلك في قطاع غزة، حيث نسبة الأفراد المالكين لمساكنهم من مجموع المشتغلين خارج المنشآت مرتفعة وتـــصل إلـــى 87.5% وان نـــسبة الأفراد المستأجرين لمساكنهم منخفضة وتصل إلى 2.5% مقارنة بمشتغلي الضفة الغـــربية، كذلك الأمر في القطاعين الحكومي والخاص الوطني حيث ترتفع نسبة الأفراد المالكين لمساكنهم من مجموع مـــشتغلي هذين القطاعين مقارنة بالضفة الغربية لتصل إلى 80.7% و82.5% على التوالي، بينما تنخفض نسبة الأفراد المـــستأجرين لمـــساكنهم من مجموع مشتغلي هذين القطاعين مقارنة بالضفة الغربية لتصل إلى 9.2% لمشتغلي القطاع الحكومي و5.1% لمشتغلي القطاع الخاص الوطني.

قـــد يعود هذا الاختلاف إلى نواحي جغرافية كالمساحة والتشتت الجغرافي للتجمعات السكانية والتي هي اكثر تشتت في الضفة الغربية عنها في قطاع غزة الأمر الذي قد يجبر عدد من الأفراد للانتقال إلى مراكز المدن والى مناطق جغرافية قد تكون بعيدة عن مكان الإقامة المعتادة للأفراد لضمان الحفاظ على عملهم، أو إلى أسباب ديمغرافية مثل النمو السكاني وزواج الأبـــناء وغيـــر ذلك من أسباب، إضافة لاثار حالة اللجوء والالتزامات المرتبطة بها ولا سيما دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين وتوفير مساكن من خلال الوكالة.

أمـــا على مستوى المنطقة الجغرافية الواحدة فيتضح أن الفروق ما زالت موجودة داخل المنطقة الجغرافية الواحدة بين حـــضر وريف ومخيمات كل منطقة حيث الانخفاض في نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت والمالكين لمساكنهم في مـــناطق الحـــضر لكـــلا المنطقتـــين الجغـــرافيتين والارتفاع في نسبة المشتغلين المالكين لمساكنهم في كل من الريف والمخيمات، فقد بلغت نسبة الأفراد المالكين لمساكنهم من مناطق حضر الضفة الغربية وقطاع غزة 71.0% و84.6% على التوالي، فيما بلعت نسبة الأفراد المستأجرين لمساكنهم من مجموع مشتغلي حضر الضفة الغربية 14.7% و3.1% مـــن مجموع مشتغلي حضر قطاع غزة، أما في مناطق الريف والمخيمات فترتفع نسبة الأفراد المالكين لمساكنهم لتصل مـــن ريف ومخيمات الضفة الغربية إلى 87.0% و83.9% على التوالي وتنخفض نسبة الأفراد المشتغلين والمستأجرين لمـــساكنهم من هاتين المنطقتين لتصل إلى 3.1% و3.3% على التوالي، وكذلك الأمر في قطاع غزة حيث ترتفع نسبة الأفراد المالكين لمساكنهم في كل من ريف ومخيمات قطاع غزة لتصل إلى 93.9% و92.6% على التوالي، وتنخفض نسبة الأفراد المستأجرين لمساكنهم من هاتين المنطقتين لتصل إلى 0.2% و2.2% على التوالي.

2.2.5 عدد الغرف للأسرة:

يـــبلغ متوسط عدد الغرف للأسرة الفلسطينية الواحدة 3.5 غرفة، وينخفض هذا المتوسط للأسر التي يعمل أحد أفرادها خارج المنشآت ليصل إلى 3.4 غرفة، فيما يرتفع متوسط عدد الغرف للأسر التي يعمل أحد أفرادها في القطاعين العام والخـــاص ليـــصل إلى 3.8 غرفة و3.7 غرفة على التوالي، وتبلغ نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت والذين لدى أســـرهم من 2-4 غرف 74.2% في حين أن 10.0% منهم لدى أسرهم غرفة سكنية واحدة، ويتضح ذلك من الجدول التالي.

جدول 30: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب عدد الغرف للأسرة والمنطقة الجغرافية –1997

عدد الغرف للأسرة	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
1	10.1	9.8	10.0
2	23.7	19.1	22.4
3	29.7	25.9	28.6
4	22.4	25.0	23.2
5	8.6	13.1	9.9
6	3.2	4.3	3.5
7 فأكثر	2.3	2.8	2.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

إلا أن الحديث عن متوسط عدد الغرف لأسر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت دون الأخذ بعين الاعتبار عدد أفراد هذه الأسر لا يعطي صورة واضحة عن كثافة السكن والتي بلغت في الأراضي الفلسطينية 1.8 فرد لكل غرفة، في حين تبلغ 2.1 فرد لكل غرفة للعاملين خارج المنشآت، و1.8 و1.9 فرد لكل غرفة لدى الأسر التي لديها مشتغلون في القطاعين العام والخاص على التوالي.

يتبين مما سبق أن أسر الأفراد المشتغلين في قطاع العمل خارج المنشآت يعيشون في ظروف اكثر صعوبة من أولئك الذين لديهم مشتغلين في القطاع العام والقطاع الخاص الوطني، وتمثل اسر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية والتي لديها كثافة سكن تصل إلى ثلاثة أفراد فأكثر لكل غرفة النسبة الأكبر، حيث بلغت 31.6% من مجموع الأسر، فيما تمثل الأسر التي لديها كثافة سكن اقل من 2 فرد لكل غرفة لجميع الأسر الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية النسبة الأكبر حيث بلغت 45.7% من مجموع الأسر الفلسطينية، أما تلك التي لديها كثافة سكن تتراوح بين 2 إلى اكثر من 3 أفراد لكل غرفة فقد وصلت إلى 63.1%، في حين تصل إلى 54.3% لجميع الأسر الفلسطينية مما يعني أن اسر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت تتميز بكبر عدد أفرادها وقلة عدد الغرف السكنية لديها الأمر الذي يؤثر على حياة الفرد الخاصة داخل الأسرة وقد ينعكس ذلك على تحصيل الفرد العلمي وعلى مختلف جوانب حياته.

جدول 31: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب لكثافة السكن والمنطقة الجغرافية –1997

كثافة السكن	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
اقل من 1	9.6	4.9	6.3
1-1.9999	31.9	27.2	30.6
2-2.9999	30.8	33.2	31.5
3 فأكثر	30.4	34.7	31.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وبالنظـــر إلـــى كثافة السكن حسب المنطقة الجغرافية يتضح أن هناك تباين في كثافة السكن بين كل من الضفة الغربية وقطـــاع غزة ففي حين تصل كثافة السكن لأسر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية إلى 2.0 فرد لكل غرفة، فإنها تصل إلى 2.2 فرد لكل غرفة في قطاع غزة، وان كثافة السكن لاسر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من هاتـــين المنطقتين مرتفعة مقارنة بالمستوى العام لكثافة السكن في هاتين المنطقتين والتي بلغت في الضفة الغربية 1.8 فـــرد لكـــل غـــرفة و1.9 فـــرد لكل غرفة في قطاع غزة، كما وأنها مرتفعة أيضا مقارنة بكثافة السكن لاسر الأفراد المـــشتغلين في القطاعين العام والخاص الوطني والتي بلغت في الضفة الغربية 1.8 فرد لكل غرفة لكلا القطاعين في حين أنها بلغت في قطاع غزة 1.9 و2.0 فرد لكل غرفة في كل من القطاع العام والقطاع الخاص الوطني على التوالي. وكمـــا هـــو موضـــح في الجدول السابق فان الأسر التي لديها كثافة سكن بين 1 واقل من 2 فرد لكل غرفة من الضفة الغـــربية تمـــثل النـــسبة الأكبـــر من مجموع أسر المشتغلين خارج المنشآت في هذه المنطقة، بينما 34.7% من أسر المشتغلين خارج المنشآت من قطاع غزة لديها كثافة سكن 3 أفراد فاكثر لكل غرفة.

وعلـــى مـــستوى المنطقة الجغرافية الواحدة يتضح أن هناك فوارق بسيطة بين أرجاء المنطقة الواحدة وفوارق مرتفعة نـــسبياً بـــين المنطقتين، ففي مناطق الضفة الغربية يتضح أن كثافة السكن لاسر المشتغلين خارج المنشآت منخفضة في مـــناطق الحـــضر، حـــيث تـــصل إلى 2.0 فرد لكل غرفة مقارنة مع ريفها ومخيماتها والتي بلغت في مناطق الريف والمخيمات 2.1 فرد لكل غرفة لكل منها، أما في مناطق قطاع غزة فترتفع كثافة السكن في مناطق الحضر لتصل إلى 2.1 فرد لكل غرفة وترتفع اكثر في مناطق الريف والمخيمات لتصل في كليهما إلى 2.3 فرد لكل غرفة.

يعـــود الارتفاع في كثافة السكن في منطقة قطاع غزة إلى الارتفاع في متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة والبالغ 6.9 فرد مقارنة بالضفة الغربية والتي يبلغ بها متوسط حجم الأسرة 6.1 فرد (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2000 الـــتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-1997، كتيب الجيب)، والى محدودية التوسع العمراني في كثير من مناطق قطـــاع غـــزة، حيث يعيش عدد كبير من سكان القطاع في مخيمات للاجئين الأمر الذي لا يمكن الكثير منهم من إجراء توســـعة لمـــساكنهم حـــيث محدودية المساحات القابلة للبناء في تلك المناطق، إضافة لارتفاع تكاليف البناء في المناطق الحـــضرية والـــريفية والعائد إلى الارتفاع الكبير في أسعار الأراضي القابلة للبناء نتيجة للكثافة السكانية العالية في تلك المنطقة، إن كثافة السكن المرتفعة لاسر المشتغلين خارج المنشآت من مختلف مناطق الأراضي الفلسطينية مقارنة بباقي قطاعات العمل الأخرى أو حتى بالمقارنة مع الوضع العام الفلسطيني يعطي صورة واضحة حول طبيعة الحياة الأسرية لهؤلاء الأفراد والتي من الواضح أنها تتأثر بظروف الأسرة الاقتصادية والاجتماعية وتنعكس سلباً على أفراد الأسرة في مخـــتلف مجالات الحياة سواء في المجال التعليمي أو الصحي وغير ذلك، الأمر الذي يتطلب ضرورة رعاية هذه الأسر والارتقاء بها من خلال دراسات وبرامج متخصصة.

3.2.5 توفر السلع المعمرة للأسرة:

استكمالاً لدراسة ظروف المشتغلين خارج المنشآت تأتى دراسة مدى توفر السلع المعمرة مثل (سيارة خصوصية، ثلاجة كهـــربائية، ســـخان شمـــسي، تدفئة مركزية، مكتبة منزلية، طباخ غاز، غسالة ملابس، تلفزيون، فيديو، كمبيوتر، خط هاتـــف) ضـــمن ممتلكات الأسرة. فعلى مستوى الأراضي الفلسطينية وكما يتضح من الجدول التالي هناك 16.7% من المشتغلين خارج المنشآت تتوفر لديهم سيارة خصوصية، وأن 13.5% يتوفر لديهم خط هاتف، ويعتبر (من وجهة نظر الـــباحث) جزء من السلع المعمرة المبينة سلع أساسية يتم اقتنائها من نسبة كبيرة من الأسر الفلسطينية بغض النظر عن مـــستوى الدخل لديها، في حين أن هناك مجموعة من السلع يتوقف اقتنائها على ظروف دخل افضل وفائض في الدخل

يــزيد عــن حاجــة الأســرة الأساسية، فمثلا هناك نسبة متدنية من أسر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت لديها سيارة خصوصية وخط هاتف وفيديو وكمبيوتر إلى غير ذلك من السلع حيث تعتبر هذه السلع عند الكثيرين سلع كمالية يتوقف اقتنائها على دخل هذه الأسر فيما تعتبر عند آخرين سلع أساسية لا بد من توفرها.

جدول 32: نسب المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب نوع السلعة والمنطقة الجغرافية –1997

السلع المعمرة	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
سيارة خصوصية	18.3	12.7	16.7
ثلاجة كهربائية	79.3	73.4	77.7
سخان شمسي	53.8	68.0	57.8
تدفئة مركزية	0.5	0.3	0.5
مكتبة منزلية	10.9	5.2	9.3
طباخ غاز	96.8	95.8	96.5
غسالة ملابس	69.0	68.4	68.8
تلفزيون	85.7	78.1	83.5
فيديو	10.4	7.3	9.5
كمبيوتر	2.1	1.0	1.8
خط هاتف	13.8	12.7	13.5

يتضح من خلال الجدول السابق أن وضع أسر المشتغلين خارج المنشآت من مناطق الضفة الغربية افضل مما هو عليه فــي قطاع غزة، حيث أن نسب الاقتناء للسلع المعمرة لأسر الضفة الغربية تفوق مثيلاتها في قطاع غزة وقد يعود ذلك إلــى أن العمــل خــارج المنشآت في الضفة الغربية يحقق دخلاً افضل مما هو في قطاع غزة، حيث يختلف المستوى المعيــشي بــين المنطقتين جراء ارتفاع نسب البطالة في قطاع غزة نتيجة الإغلاق المحكم لقطاع غزة من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وتأثير ذلك على مستويات الدخل، على عكس مناطق الضفة الغربية حيث سهولة الدخول إلى سوق العمــل الإسرائيلي وانخفاض نسب البطالة وارتفاع مستويات الدخل خصوصاً لأولئك العاملين في إسرائيل حيث أجور العمل المرتفعة.

للتعــرف علــى ظروف هذه الأسر من خلال توفر السلع المعمرة لديها لا بد من إجراء مقارنه بين هذه الأسر والأسر الفلسطينية على المستوى العام وأسر كل من المشتغلين في القطاعين العام والخاص الوطني لأغراض معرفة إذا ما كان هــناك اخــتلافات داخــل هــذا المجتمع تعود إلى طبيعة عمل الأفراد، فمن نتائج التعداد 1997 يتضح أن اقتناء أسر المــشتغلين خارج المنشآت للسلع المعمرة والمبينة في الجدول التالي جاءت نسبها اقل من المستوى العام لجميع الأسر الفلسطينية ولجميع أنواع السلع المعمرة وبنسب متفاوتة، كما أنها اقل أيضا من نسب اقتناء أسر المشتغلين في القطاعين العــام والخاص الوطني لجميع أنواع السلع وبنسب متفاوتة. فعلى سبيل المثال هناك 16.7% من أسر المشتغلين خارج المنشآت لديها سيارة خصوصية إلا أن هذه النسبة تقل عن المستوى العام للأسر الفلسطينية التي لديها سيارة خصوصية والتــي بلغــت 20.4%، في حين بلغت نسب الأسر التي يعمل أحد أفرادها في أحد القطاعين العام أو الخاص الوطني وتمتلك سيارة خصوصية 24.2% و26.9% على التوالي.

يتضح مما سبق أن الوضع الاجتماعي والاقتصادي الذي تعيشه أسر المشتغلين خارج المنشآت والمتمثل بظروف حياتية اصـــعب من مثيلاتها في باقي قطاعات العمل الأخرى، بسبب عدم انتظام العمل حيث يخضع العمل إلى ظروف الفرد المشتغل وحالة سوق العمل بشكل عام من حيث حجم العرض والطلب على العمل.

جدول 33: نسب المشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب نوع السلعة و قطاع العمل –1997

السلع المعمرة	المستوى العام	القطاع		
		الحكومي	خاص وطني	خارج المنشآت
سيارة خصوصية	20.4	24.2	26.9	16.7
ثلاجة كهربائية	80.7	87.2	86.2	77.7
سخان شمسي	61.5	68.7	66.1	57.8
تدفئة مركزية	1.5	1.3	2.3	0.5
مكتبة منزلية	13.9	26.2	15.8	9.3
طباخ غاز	97.2	98.7	98.2	96.5
غسالة ملابس	73.5	82.3	80.7	68.8
تلفزيون	85.0	90.6	90.1	83.5
فيديو	13.4	14.7	17.5	9.5
كمبيوتر	4.0	6.4	5.4	1.8
خط هاتف	19.6	27.2	25.2	13.5

تـــنخفض نسبة الأسر التي تتمتع بالسلع المعمرة السابقة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إذا ما قورنت بالمستوى العـــام للأســـر في هاتين المنطقتين والأسر التي لديها أفراد يعملون في واحد من القطاعين العام والخاص الوطني، كما وتفـــوق نـــسب الأسر التي تتمتع بالسلع المعمرة السابقة من الضفة الغربية مثيلاتها من قطاع غزة سواء على المستوى العـــام أو على مستوى الأسر التي يعمل أحد أبنائها في القطاع العام أو الخاص الوطني أو حتى خارج المنشآت. ويعود ذلك (إضافة إلى ما ذكر سابقاً) إلى اختلاف مستويات المعيشة بين المنطقتين والى ارتفاع متوسط حجم الأسرة في قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية الأمر الذي يجعل هناك أولويات أخرى لدى أرباب الأسر من قطاع غزة لتوفيرها لأسرهم كالتعليم والصحة والمأكل والمشرب والملبس إلى غير ذلك من أولويات.

وعلـــى مـــستوى المـــنطقة الجغرافية الواحدة يتضح أن أسر المشتغلين خارج المنشآت من حضر الضفة الغربية تتمتع بامـــتلاك ســـلع معمرة تفوق مثيلاتها في باقي مناطق الضفة الغربية، وقد يعود ذلك إلى مستوى الدخل وعوامل أخرى داخـــل المناطق الحضرية كفتح المجال أمام الأفراد للعمل وتحقيق دخول قد تكون أعلى من ممارسة نفس الأعمال في مـــناطق أخرى، إضافة لانخفاض متوسط حجم الأسرة في مناطق الحضر مقارنه بالريف والمخيمات الأمر الذي يمكن الأسر من تحقيق احتياجاتها الأساسية بتكلفة اقل ومن ثم التوجه نحو اقتناء هذه السلع المعمرة.

جدول 34: نسب المشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الضفة الغربية والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب نوع السلعة ونوع التجمع السكاني –1997

السلع المعمرة	نوع التجمع السكاني		
	حضر	ريف	مخيم
سيارة خصوصية	21.3	16.9	13.2
ثلاجة كهربائية	87.2	73.6	85.7
سخان شمسي	55.8	52.6	52.8
تدفئة مركزية	1.0	0.3	0.1
مكتبة منزلية	11.5	10.5	10.0
طباخ غاز	98.1	96.0	96.1
غسالة ملابس	79.2	61.5	76.8
تلفزيون	90.8	81.8	90.7
فيديو	13.0	8.7	10.5
كمبيوتر	2.7	1.7	1.9
خط هاتف	23.3	6.8	21.5

أمـــا باقـــي مـــناطق الضفة الغربية من ريف ومخيمات فيظهر من خلال الجدول السابق وجود تفاوت في اقتناء السلع المعمـــرة مـــن منطقة إلى أخرى، وتفوق أسر المشتغلين خارج المنشآت من مخيمات الضفة الغربية من حيث امتلاكها لمعظـــم هـــذه السلع أسر المشتغلين من الريف ويعود ذلك إلى اعتماد النسبة الأكبر من مشتغلي مخيمات الضفة الغربية علـــى العمـــل المأجـــور (مستخدم بأجر) أو العمل الذي يحقق دخلاً (صاحب عمل أو يعمل لحسابه) سواء ضمن نفس المحافظـــة أو داخـــل إســـرائيل والمستوطنات، إضافة إلى قرب هذه المخيمات من مراكز المدن حيث مجالات العمل الأوسع، الأمر الذي يرفع من قدرة هذه الأسر على امتلاك السلع المعمرة مقارنة بريف الضفة الغربية والذي يعمل جزء من مشتغليه كأعضاء أسرة غير مدفوعي الأجر خصوصاً في النشاط الزراعي.

أما المناطق الجغرافية لقطاع غزة فتختلف إلى حد ما عما هو في الضفة الغربية حيث التفاوت في اقتناء السلع المعمرة مـــن منطقة إلى أخرى وتدنيها لدى اسر المشتغلين خارج المنشآت من ريف قطاع غزة والذي قد يرجع سببه إلى كون جزء كبير من المشتغلين هم من أعضاء الأسرة غير مدفوعي الأجر خصوصاً في النشاط الزراعي وتفاوتها بين حضر وريف المنطقة وذلك بناء على قدرة الأسرة المادية لامتلاك هذه السلع.

جدول 35: نسب المشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من قطاع غزة والذين تتوفر لديهم السلع المعمرة حسب السلعة ونوع التجمع السكاني –1997

السلع المعمرة	نوع التجمع السكاني		
	حضر	ريف	مخيم
سيارة خصوصية	14.1	9.6	10.4
ثلاجة كهربائية	77.1	31.6	78.2
سخان شمسي	70.2	39.3	72.1
تدفئة مركزية	0.4	0.0	0.4
مكتبة منزلية	5.3	2.3	5.8
طباخ غاز	96.1	86.6	98.1
غسالة ملابس	70.3	27.6	77.6
تلفزيون	78.9	52.5	84.7
فيديو	7.9	2.4	7.4
كمبيوتر	1.1	0.7	0.8
خط هاتف	15.7	2.5	8.9

الفصل السادس

ظروف العمل

يقصد بظروف العمل هنا الوضع القانوني لعمل الأفراد خارج المنشآت من حيث حصولهم على ترخيص لمزاولة أعمالهم ومصدر هذا الترخيص، العضوية في الاتحادات والنقابات العمالية، وجود أو عدم وجود شركاء في العمل، كيفية تعلم المهنة التي يمارسونها، ومصادر رأس المال في حال تطلب العمل لرأس مال، حيث سيتم استخدام بيانات مسح القطاع غير المنظم 2003 والذي نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل ربعي لدراسة هذا القطاع من الاقتصاد خلال عام 2003.

1.6 الترخيص:

أظهرت نتائج مسح القطاع غير المنظم 2003 أن 13.6% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية لديهم تراخيص لمزاولة عملهم، وان هناك تفاوت في هذه النسبة على مستوى الجنس ففي حين تصل نسبة المشتغلين الذكور الذين لديهم تراخيص لمزاولة العمل إلى 14.5% من المجموع فيما الباقي لا يوجد لديهم ترخيص لمزاولة العمل، فإنها تتدنى عند المشتغلات الإناث لتصل إلى 3.9% فيما الباقي لا يوجد لديهن ترخيص.

تتدنى نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت والذين لديهم ترخيص لمزاولة العمل نظراً لأن انخراطهم في هذا القطاع يتم بمبادرة ذاتية من قبل الفرد، إلا أن هناك أنشطة ممارسة من قبل الأفراد خارج المنشآت تتطلب الحصول على ترخيص من الجهات الرسمية في الدولة كالعمل في قطاع النقل والذي يتطلب الحصول على رخصة صادرة من سلطة الترخيص، الأمر الذي أدى إلى ظهور أفراد مشتغلين خارج المنشآت يحملون ترخيص لمزاولة العمل، فيتضح أن 73.6% من المشتغلين خارج المنشآت في نشاط النقل لديهم ترخيص لذلك، فيما 11.8% من الأفراد المشتغلين في قطاع التجارة يمتلكون ترخيص لمزاولة البيع في الأكشاك والبسطات، أما 7.3% من الأفراد المشتغلين في قطاع الإنشاءات فلديهم ترخيص لمزاولة العمل.

جدول 36: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية والذين لديهم تراخيص لمزاولة العمل حسب النشاط الاقتصادي والجنس –2003

النشاط الاقتصادي	الجنس		
	ذكور	إناث	المجموع
صناعة	1.9	0.0	1.8
إنشاءات	7.5	0.0	7.3
تجارة الجملة والتجزئة	11.3	31.7	11.8
النقل والتخزين والاتصالات	75.5	0.0	73.6
خدمات	3.9	68.3	5.5
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

وحول مصدر هذه التراخيص يتضح من نتائج المسح أن 80.0% من الأفراد حصلوا على ترخيص مزاولة العمل من هيئات حكومية، فيما 11.1% من مجالس بلدية وقروية، 6.3% من الاتحادات المهنية.

علـــى مستوى المنطقة الجغرافية يتضح أن هناك تقارب في نسبة الأفراد الحاصلين على ترخيص لمزاولة العمل خارج المنـــشآت في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث تصل نسبة المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية والذين لـــديهم تـــرخيص لمزاولة العمل إلى 13.1%، فيما تصل نسبتهم من قطاع غزة إلى 14.7%، ويعود هذا التقارب على مـــستوى المـــنطقة الجغرافية إلى كون هاتين المنطقتين تخضعان لنفس القوانين والتشريعات الإدارية والتي لا تلزم هذه الفئة من المشتغلين بضرورة الحصول على ترخيص للعمل في هذا النوع من الأعمال.

2.6 العضوية في الاتحادات والنقابات:

إن العمـــل ضمن قطاع العمل خارج المنشآت يوصف بعدم التنظيم، ولعل ذلك عائد كما ذكر سابقاً إلى كون هذا العمل يـــتم من قبل الفرد دون أن يكون هناك مشاركة أو إشراف أو تدخل من قبل الجهات الرسمية المختلفة في الدولة، حيث بينا أن هناك نسبة متدنية جداً من الأفراد الذين يعملون بواسطة تراخيص عمل صادرة عن جهات رسمية في الدولة كما أن هـــناك نسبة متدنية أيضاً منظمة من قبل نقابات واتحادات عمالية فلسطينية حيث أشارت النتائج إلى أن 28.9% من الأفـــراد المـــشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية هم أعضاء في واحدة على الأقل من الاتحادات والنقابات العمالـــية الفلسطينية فيما الباقي غير منظمين من قبل اتحاد أو نقابة، وبالنظر إلى جنس المشتغل يلاحظ أن نسبة متدنية وصلت إلى 1.4% من الإناث المشتغلات خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية منظمة من قبل اتحاد أو نقابة عمالية حيث يحتكر جزء من الأفراد المشتغلين الذكور بذلك.

جدول 37: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فأكثر) خارج المنشآت حسب عضويتهم في واحدة من الاتحادات/النقابات الفلسطينية والمنطقة الجغرافية -2003

العضوية في الاتحادات والنقابات	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	المجموع
عضو في نقابة/ اتحاد	21.1	50.1	28.9
غير عضو في نقابة/ اتحاد	78.9	49.9	71.1
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

تختلف الصورة نسبياً كما هو مبين في الجدول السابق على مستوى المنطقة الجغرافية، حيث يلاحظ أن نسبة المشتغلين خـــارج المنـــشآت ومنظمين من قبل نقابة أو اتحاد مهني من قطاع غزة تفوق مثيلتها من الضفة الغربية بضعفين على الأقـــل، ففي حين تصل نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت والمنظمين من قبل اتحاد أو نقابة عمالية من قطاع غزة إلى 50.1%، فإنها تنخفض بشكل كبير للأفراد المشتغلين من الضفة الغربية لتصل نسبتهم إلى 21.1%، مع تدني نسبة التنظيم من قبل نقابة أو اتحاد للمشتغلات الإناث في كلا المنطقتين الجغرافيتين. ولعل التفاوت في إقبال المشتغلين خارج المنشآت للعضوية في واحد من الاتحادات والنقابات العمالية بين المنطقتين يعود إلى ارتفاع نسبة البطالة في قطاع غزة وبالتالـــي يلجـــأ الكثيرون للتسجيل في نقابات العمال من اجل الحصول على عمل خصوصاً بعد الأحداث التي شهدتها وتـــشهدها الأراضي الفلسطينية، كما أن نسبة كبيرة نسبياً من المشتغلين في قطاع غزة يعملون في إسرائيل الأمر الذي يتطلب حصولهم على تراخيص عمل من قبل السلطات الإسرائيلية لذلك فانهم يلجئون للتسجيل في النقابات العمالية من اجل الدفاع عن حقوقهم ومن ثم تحصيلها، إضافة لبرنامج التشغيل الذي نفذته وتنفذه السلطة الوطنية الفلسطينية للأفراد العاطلين عن العمل والذي يتطلب التسجيل له أن يكون الفرد عضواً في واحدة من النقابات العمالية.

إلا أن عضوية المشتغلين في واحدة من النقابات العمالية الفلسطينية يبقى متدني جداً، حيث تشير المعطيات إلى أن نسبة الانتساب للنقابات العمالية في أوساط العمال قبل قيام السلطة الوطنية الفلسطينية بلغت 10% فقط من مجموع العمال (الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، الحق في التنظيم النقابي، إعداد المحامي محمود شاهين)، وقد ارتفعت هذه النسبة بعد قيام السلطة الفلسطينية، لتصل إلى حوالي 24.3% وذلك من مجموع المشتغلين بغض النظر عن القطاع الذي يعملون فيه. (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. مسح القطاع غير المنظم-2003).

يعود الانخفاض في نسب المشتغلين المنتسبين إلى واحدة من النقابات العمالية الفلسطينية إلى الضعف الواضح في الإنجازات المطلبية لمعظم النقابات والاتحادات، إضافة لطغيان الدور السياسي للنقابات على حساب باقي المهام، إضافة للصراعات والخلافات حول البناء والتشكيل. وإذا ما استعرضنا واقع الطبقة العاملة فان من الصعب تسجيل إنجازات حقيقية في المجالات الأساسية، فالعاملون يعانون من نسبة بطالة عالية، ومن ظروف عمل سيئة في كثير من الأحيان ومن انخفاض كبير من أجرة العمل والى غياب الضمانات الاجتماعية وأنظمة التقاعد، إضافة إلى مشكلة عمالة الأطفال والتي بقيت جميعها قضايا مفتوحة ضمن المرحلة الحالية.

3.6 وجود شركاء في العمل:

يمتاز العمل خارج المنشآت بالفردية (عدم وجود شركاء)، نتيجة لطبيعة هذا القطاع والذي يتم من قبل فرد باحث عن عمل دون أن يكون هناك أية شروط مسبقة للدخول في هذا القطاع، كما أن كثير من الأعمال خارج المنشآت تتم دون الحاجة لرأسمال كبير أو خبرة فنية عالية لمباشرة العمل مما يعني أن كثيراً من الأعمال خارج المنشآت تتم من قبل الفرد دون أن يكون له شركاء في العمل وهذا ما بينته نتائج مسح القطاع غير المنظم 2003، حيث أشارت النتائج إلى أن 7.4% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية لديهم شركاء فيما الباقي 92.6% ليس لديهم شركاء في العمل، ولا تختلف النسبة بين المناطق الجغرافية من حيث تدني نسبة الشركاء في الأعمال المباشرة خارج المنشآت ففي حين تصل نسبة الأفراد الذين يوجد لديهم شركاء في العمل من الضفة الغربية إلى 5.9%، فإنها تصل في قطاع غزة إلى 11.4%، مما سبق يتضح بساطة هذه الأعمال واعتمادها بشكل مباشر على الفرد المشتغل.

تتباين طبيعة الشراكة للأفراد المشتركين في العمل خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية كما هو مبين في الجدول التالي، حيث هناك شراكة في المعدات والعمل بنسبة 44.1%، وشراكة في رأس المال، وأخرى بتقديم معدات من قبل جزء من الشركاء والجزء الآخر مقابل عمل.

جدول 38: التوزيع النسبي للمشتغلين خارج المنشآت (10 سنوات فأكثر) الشركاء حسب طبيعة الشراكة والمنطقة الجغرافية -2003

نوع الشراكة	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
شراكة في المعدات والعمل	51.3	33.9	44.1
شراكة في رأس المال	33.9	24.8	30.1
جزء يقدم المعدات وجزء مقابل عمل	10.7	41.2	23.4
أخرى	4.2	0.0	2.4
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

ويبرز مستوى بسيط من التباين في طبيعة الشراكة للأفراد المشتركين في العمل خارج المنشآت بين المناطق الجغرافية، حيث يظهر أن طبيعة الشراكة لأكثر من نصف المشتركين من الضفة الغربية شراكة في المعدات والعمل، بينما يختلف ذلك في قطاع غزة حيث أن غالبية المشتركين في عمل خارج المنشآت من قطاع غزة يقوم على تقديم المعدات من قبل جزء من الشركاء بينما الجزء الثاني يقوم على تقديم العمل.

4.6 مصادر رأس المال:

هـناك أمور أخرى تؤكد بساطة هذه الأعمال واعتمادها بشكل كامل على الفرد في العمل كرأس المال، حيث أظهرت النـتائج وكمـا هو مبين في الجدول التالي أن 63.5% من الأعمال المباشرة من قبل الأفراد خارج المنشآت لا تتطلب رأس مـال، فـي حـين أن 25.1% جاء رأسمالها من خلال التوفير العائلي، وتحتاج بعض الأنشطة الممارسة خارج المنـشآت لرأسـمال بغض النظر عن مصدره كنشاط النقل والذي يتطلب وجود وسيلة نقل يعمل عليها الفرد المشتغل، وأنـشطة الإنشاءات والتي تحتاج للوازم عمل كأخشاب البناء والداعم الحديدي وغير ذلك من لوازم العمل، الأمر الذي يبرر وجود مصادر مختلفة لتمويل الأعمال الممارسة من قبل الأفراد خارج المنشآت.

جدول 39: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب مصادر رأس المال والمنطقة الجغرافية –2003

مصدر رأس المال	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
توفير العائلة	24.9	25.7	25.1
قروض من مؤسسات ربحية	0.9	0.2	0.7
قروض شخصية بفائدة	0.2	0.5	0.3
قروض شخصية بدون فائدة	3.7	7.1	4.6
قرض من البنك	0.8	0.2	0.7
ميراث	0.9	2.7	1.4
من الشركاء	0.7	4.7	1.8
لا تتطلب رأسمال	66.0	56.5	63.5
مصادر أخرى	1.8	2.3	2.0
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

لا يخـتلف الأمـر كثيـرا بين المناطق الجغرافية، حيث يتضح من الجدول السابق أن نسبة الأعمال الممارسة من قبل الأفـراد خـارج المنشآت والتي لا تتطلب رأس مال لعملها متقاربة ومرتفعة في كلا المنطقتين، مما يعني أن ظروف العمـل في كلا المنطقتين متشابه إلى حد كبير، كما أن هناك ارتفاع وتقارب في الاعتماد على التمويل العائلي لأنشطة الأفراد في كلا المنطقتين وانخفاض في الاعتماد على التمويل الخارجي، ولعل ذلك يعود إلى طبيعة هذه الأعمال والتي تتميـز بعدم الاستقرار الأمر الذي يدفع بالفرد المشتغل إلى عدم المخاطرة بالحصول على قروض قد يكون من الصعب سـدادها والوفاء بها، إضافة لمتطلبات الحصول على قروض من جهات الإقراض المختلفة والتي قد يكون من الصعب توفرها لدى الفرد المشتغل.

5.6 تعلم المهنة:

كما ذكر ضمن فصل السمات الاجتماعية للأفراد المشتغلين خارج المنشآت هناك نسبة كبيرة من هؤلاء الأفراد لم يكملوا تعلـيمهم العالي وإنما اكتفى الكثير منهم بالتعليم الإعدادي وما دونه، مما يعني أن طبيعة العمل في هذا القطاع لا تحتاج إلى خبرات علمية كبيرة بل تعتمد على خبرات عملية ومهارات فردية، وهذا ما أظهره مسح القطاع غير المنظم 2003 والـذي بين أن اكثر من نصف المشتغلين خارج المنشآت 64.8% عملهم في هذا القطاع لا يتطلب تعليم، في حين أن تعلـم الأفـراد لمهنـتهم أو حـرفتهم التي يعملون بها خارج المنشآت من قبل قطاعات غير متخصصة (الأسرة، أحد الأقـرباء، العمل في إسرائيل) بلغت 19.2%، الأمر الذي يؤكد ما ذكرناه سابقاً في مواقع مختلفة من هذه الدراسة بان عمـل هـؤلاء الأفراد يعتمد على الفرد وليس على التعليم والتحصيل العلمي وحتى انه لا يتطلب تعليم حرفي من قبل جهـات متخصـصة، والجدول التالي يوضح أن نسبة الممارسين لأعمال خارج المنشآت نتيجة لتحصيل علمي أو تعليم حرفي متدنية حيث تصل نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت ولديهم تحصيل علمي لذلك 2.5%، فيما تصل نسبة من لديهم تعليم حرفي سواء من مدارس صناعية أو من خلال دورات في مجال العمل 11.9%.

جدول 40: التوزيع النسبي للمشتغلين (10 سنوات فاكثر) خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية حسب كيفية تعلم المهنة/ الحرفة والمنطقة الجغرافية –2003

كيفية تعلم المهنة/ الحرفة	المنطقة الجغرافية		
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الأراضي الفلسطينية
من الأسرة	7.7	10.1	8.3
من خلال أحد الأقارب	7.4	5.3	6.8
من خلال العمل في إسرائيل	5.1	1.1	4.1
من خلال أحد المدارس الصناعية	1.4	1.8	1.5
من خلال دورات في مجال العمل	9.3	13.5	10.4
من التحصيل العلمي	3.4	0.1	2.5
لا يتطلب تعليم	64.2	66.3	64.8
أخرى	1.5	1.7	1.6
المجموع	**100.0**	**100.0**	**100.0**

لا يختلف الأمر كثيراً بين المناطق الجغرافية، حيث يظهر من خلال الجدول السابق تدني نسبة الأفراد الذين جاء عملهم فـي قطـاع العمل خارج المنشآت بناءاً على تعليم حرفي أو تحصيل علمي، مع ارتفاع نسبة الأفراد من كلا المنطقتين الجغرافيتين الذين لا يتطلب عملهم خارج المنشآت أي نوع من التحصيل العلمي أو حتى الحرفي.

الفصل السابع

العلاقة بين العمل خارج المنشآت وبعض المتغيرات المختارة

1.7 العمل خارج المنشآت والمتغيرات السكانية:

1.1.7 النمو السكاني ونمو قوة العمل:

لا شك أن ارتفاع معدلات النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية تؤثر إيجاباً على نمو قوة العمل الفلسطينية نظراً لدخول أفواج جديدة من الأفراد لسن العمل، فقد ارتفع معدل النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية من 3.97% خلال عام 1997 إلى 4.9% عام 2003 وهذا النمو صاحبه نمو أيضا في الفئة العمرية (10 سنوات فأكثر) والتي بلغت في عام 1999 حوالي 4.6% لترتفع في عام 2003 إلى 5.6% الأمر الذي ساهم في نمو قوة العمل الفلسطينية (15 سنه فاكثر) إلى ما يزيد عن 3.7% خلال عام 2002 نتيجة لدخول أفواج متزايدة من السكان في سن العمل وذلك بالرغم من انخفاض معدل المشاركة بقوة العمل من 41.6% عام 1999 إلى 40.1% عام 2003، إلا أن هذا الانخفاض في نسب المشاركة قابله زيادة في الأعداد المطلقة للأفراد المشتغلين.

يتبين مما سبق أن هناك ارتفاع مستمر في حجم قوة العمل الفلسطينية وهذا الارتفاع يفوق قدرة الاقتصاد الفلسطيني على خلق فرص عمل جديدة خصوصاً وان الموارد الاقتصادية الفلسطينية محدودة، إضافة لضعف القطاع الخاص الوطني والمتمثل بمنشآت في غالبيتها ذات طابع عائلي (فردية)، إضافة إلى ضعف قدرة القطاع العام على خلق فرص عمل جديدة (والذي وضع قيود عديدة للاستخدام منذ مطلع عام 2000)، بالإضافة إلى حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الأراضي الفلسطينية على امتداد الفترة الماضية، كل ذلك ساهم بشكل كبير في نمو قطاع العمل خارج المنشآت ليمثل سمة بارزة في الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً خلال السنوات الثلاثة الماضية، حيث نما قطاع العمل خارج المنشآت بمعدل وصل إلى 34.3% خلال عام 2002 واستمر في النمو ليصل في عام 2003 إلى 37.8%.

يؤثر النمو في قطاع العمل خارج المنشآت على النمو السكاني حيث أن ارتفاع الخصوبة لدى أسر العاملين خارج المنشآت يساهم في ارتفاع النمو السكاني، وتظهر نتائج التعداد 1997 ارتفاع الخصوبة لدى زوجات المشتغلين خارج المنشآت ويعود ذلك لانخفاض المستوى التعليمي للعاملين في هذا القطاع، حيث أظهرت نتائج التعداد أن حوالي 2.8% من العاملين في هذا القطاع من حملة الإعدادية فما دون وترتفع هذه النسبة بشكل أكبر بين الإناث لتصل إلى 94.6%. ومن المعروف أن الخصوبة لدى حملة الإعدادية فما دون تبلغ أكثر من ضعف ما هي عليه بين حملة الثانوية فأعلى، وترتفع إلى ثلاثة أضعاف الخصوبة لدى حملة الشهادة الجامعية فأعلى.

2.1.7 الهجرة الداخلية ونمو قطاع العمل خارج المنشآت:

نتيجة للأحداث التي تمر بها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية، ونتيجة لسياسة الإغلاق التي تتبعها سلطات الاحتلال الإسرائيلي والمتمثلة بعزل السكان عن أماكن عملهم خاصة بعد أن جرى العمل على بناء جدار الضم والتوسع على الأراضي الفلسطينية والذي حرم أعداد كبيرة من الأفراد المشتغلين من الوصول إلى أماكن عملهم خصوصاً في إسرائيل، إضافة لفقدان أعداد كبيرة من المشتغلين داخل الأراضي الفلسطينية لعملهم جراء سياسات التقليص التي اتبعها القطاع الخاص الوطني في أعداد المشتغلين لمواجه الأحداث والتكيف مع ظروف السوق، مما حدا

بأعداد كبيرة من هؤلاء الأفراد للبحث عن مصدر آخر للدخل داخل الأراضي الفلسطينية وحيث أن أحداث السنوات الثلاث الماضية أثرت على مختلف قطاعات العمل الفلسطينية من قطاع عام وخاص وطني سلباً، ونتيجة لطبيعة هؤلاء الأفراد والمتمثلة بانخفاض المستوى التعليمي لديهم كان لابد لهم من البحث عن مكان عمل آخر داخل الأراضي الفلسطينية تتناسب وقدراتهم الفنية والعملية حيث تولد ما يسمى بالهجرة الداخلية (وهي انتقال الأفراد من أماكن سكنهم المعتادة إلى مناطق أخرى بحثاً عن العمل)، فقد انتقل جزء من الأفراد الباحثين عن عمل من مختلف مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة إلى مراكز المحافظات حيث مجالات العمل الأوسع، إضافة لتوجه أعداد اكبر من الأفراد المشتغلين داخل التجمعات الحضرية للعمل ضمن هذا القطاع بعد أن حرموا من الوصول إلى أماكن عملهم في إسرائيل أو في القطاع الخاص الوطني والأجنبي نتيجة للتقليصات.

ففي حين كانت نسبة الأفراد المشتغلين في مناطق الحضر من الأراضي الفلسطينية عام 1997 حوالي 43.9% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت فقد ارتفعت في عام 2001 لتصل إلى حوالي 44.9% واستمرت بالارتفاع لتصل في عام 2002 إلى 47.6% والى 48.7% في عام 2003، بالمقابل فقد تراجعت نسبة الأفراد المشتغلين ضمن العمل خارج المنشآت في كل من ريف ومخيمات الأراضي الفلسطينية على حد سواء عبر السنوات للأسباب المذكورة سابقاً، فقد بلغت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من ريف الأرضي الفلسطينية في عام 2002 حوالي 43.9% وانخفضت لتصل إلى 42.6% في عام 2003 وذلك بعدما كانت في عام 1997 تبلغ 45.7%، وفي مخيمات الأراضي الفلسطينية تراجعت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من 10.4% في عام 1997 لتصل إلى 8.5% عام 2002، والى 8.7% في عام 2003.

على مستوى المنطقة الجغرافية يلاحظ أن مناطق الحضر استأثرت بالارتفاع الأكبر في نسبة العمالة خارج المنشآت في الضفة الغربية مقابل الانخفاض في كل من ريف ومخيمات هذه المنطقة، ففي حين بلغت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من المناطق الحضرية للضفة الغربية 35.9% في عام 1997 ارتفعت إلى 40.3% في عام 2002 والى 41.1% في عام 2003، في المقابل انخفضت نسبة الأفراد المشتغلين من المناطق الريفية للضفة الغربية ومخيماتها لتصل إلى 53.9% و5.8% في عام 2002، و55.4% و4.5% في عام 2003 على التوالي، بعد أن كانت 58.7% و 5.4% في كل من ريف ومخيمات الضفة الغربية في عام 1997 على التوالي.

وفي قطاع غزة ارتفعت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت في كل من حضر وريف المنطقة مقابل الانخفاض في منطقة المخيمات، فقد ارتفعت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت في كل من حضر وريف قطاع غزة لتصل إلى 69.5% و13.8% عام 2002 والى 69.4% و11.8% عام 2003 على التوالي، بعدما وصلت إلى 66.4% في مناطق الحضر و8.8% في منطقة الريف في عام 1997، في المقابل انخفضت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من مخيمات قطاع غزة لتصل إلى 16.7% عام 2002 والى 18.8% عام 2003 بعدما كانت 24.7% في عام 1997.

يتضح أن للهجرة الداخلية أثراً ملحوظاً في نمو قطاع العمل خارج المنشآت في مناطق الاستقبال في مختلف مناطق الأراضي الفلسطينية وخاصة مناطق الحضر حيث المدن الكبرى، وتدفق الهجرة الداخلية إلى هذه المدن بمعدلات تتجاوز باستمرار فرص العمل الجديدة (زيادة العرض على الطلب لقوة العمل) وخاصة خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أدى إلى ازدياد الفجوة بين العرض والطلب على الأيدي العاملة، وبالتالي إلى تفاقم مشكلة البطالة بين سكان المدن أنفسهم وبين المهاجرين القادمين إلى هذه المدن، وهؤلاء الفائضين (العاطلين عن العمل) من المهاجرين القادمين ومن

سكان المدن أنفسهم سوف يسعون إلى إيجاد فرص عمل لا تحتاج إلى رأس مال وتقنيات ومهارات فنية كبيرة بل تعتمد على جهد في العمل ومهارات بسيطة لتوفير فرصة عمل ذاتية بهدف تأمين مصدر دخل، وقد أدى هذا إلى نمو إطار العمل خارج المنشآت في المدن المستقبلة للمهاجرين، من خلال انتشار العمل خارج إطار المنشأة وبشكل متنقل وغير مستقر مثل العاملين في مهن الإنشاءات والخدمات والنقل، والعاملين في البيع على الطرقات والعتالين ..الخ.

2.7 المتغيرات الاجتماعية والعمل خارج المنشآت:

1.2.7 التعليم والعمل خارج المنشآت:

للمستوى التعليمي للداخلين إلى سوق العمل دور في نمو العمل خارج المنشآت، تؤكد التركيبة التعليمية للعاملين في هذا القطاع وتطور هذه التركيبة ما بين أعوام 1997 و2003/2001، حيث تبلغ نسبة حملة الإعدادية فما دون من مجموع العاملين في هذا القطاع حوالي 82.8% عام 1997 و81.6% عام2001 و80.2% عام 2003. وعلى الرغم من انخفاض نسبتهم عام، 2001/ 2003 إلا أن هناك زيادة في الأعداد المطلقة لعدد العاملين من حملة الإعدادية فما دون في هذا القطاع.

يعود الارتفاع في نسبة حملة الإعدادية فما دون من مجموع العاملين في هذا القطاع إلى انخفاض فرص العمل في القطاعين العام والخاص لحملة الإعدادية فما دون، نظراً لارتفاع المستوى الفني لوسائل الإنتاج الداخلة في مجال الإنتاج من ناحية وارتفاع أعداد الداخلين إلى سوق العمل من هذه الفئة من ناحية ثانية. وكذلك ارتفاع نسب التسرب من التعليم قبل نهاية المرحلة الإعدادية لأسباب قد تكون اقتصادية أو اجتماعية لكثير من الأسر الفلسطينية، إضافة لعدم رغبة بعض الأفراد في إكمال مراحل التعليم المتقدمة لأسباب مختلفة، كل ذلك له دوره أيضاً في نمو هذا القطاع، حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسب التسرب من مراحل التعليم الأساسية وصلت في العام الدراسي 1999/1998 إلى 1.6% وانخفضت إلى 0.7% في العام الدراسي 2003/2002 (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2003) وبالتالي فان هناك نسبة من الأفراد الملتحقين الجدد بسوق العمل هم من هذه الفئة التعليمية، ونظراً لأن معظم النشاطات في قطاع العمل خارج المنشآت لا تحتاج إلى مهارات فنية أو رأسمال كبيرة فهو مناخ سهل لالتحاق هذه الفئة في هذا القطاع. كما أن وجود فرص عمل في قطاع العمل خارج المنشآت لصغار السن شجع كثير من الطلاب، وخاصة في العائلات ذات الدخل المنخفض، على التسرب من التعليم والالتحاق بالعمل في هذا القطاع لمساعدة الأهل في تأمين تكاليف المعيشة.

كما أن محدودية الموارد الفلسطينية وارتفاع نسبة الفقر، وتراجع الاستثمارات في مختلف الأنشطة الاقتصادية والوصول في القطاع العام الفلسطيني إلى مستوى عالي من الإشباع الوظيفي، وغياب المؤسسات التي تعنى بتوفير العمل لاصحاب المستويات العليا من التعليم، إضافة إلى القصور في عمل مؤسسات الضمان والرعاية الاجتماعية والتي تعنى بشريحة محدودة من الأسر الفلسطينية، كل ذلك من شأنه جعل أفواجاً جديدة من ذوي التعليم العالي تتجه للبحث عن مصدر ذاتي للعمل خارج الاقتصاد الرسمي.

2.2.7 البطالة والعمل خارج المنشآت:

لعل من أهم إسهامات قطاع العمل خارج المنشآت هو امتصاص جزء كبير من البطالة وبالتالي تخفيض نسبتها. ووفقاً للإحصاءات فقد أمن قطاع العمل خارج المنشآت خلال عام 1997 ما يزيد عن 91,635 فرصة عمل ولولا تأمين

فرص العمل هذه لارتفعت نسب البطالة بشكل كبير في الأراضي الفلسطينية خلال ذلك العام خصوصاً وان نسبة كبيرة منهم غير مؤهلين تعليمياً ومهنياً مما يضعف فرصهم في الانضمام للقطاعين العام والخاص، من هنا يلاحظ أن العلاقة بين العمل خارج المنشآت والبطالة هي علاقة عكسية، وتنبع هذه العلاقة من واقع الحياة التي يعيشها السكان الفلسطينيون والمتمثلة بمحدودية الموارد الاقتصادية وبالتالي محدودية مجالات العمل في كل من القطاع العام والقطاع الخاص الوطني مع ارتفاع حجم الباحثين عن عمل.

نتيجة لما سبق تلجأ أعداد كبيرة من الأفراد لتأمين دخل لهم ولأسرهم من خلال العمل في هذا القطاع وبدراسة هذا الأمر من خلال نسب البطالة ونسب العاملين خارج المنشآت عبر السنوات يتضح أن نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت في عام 1997 بلغت 15.2% مقارنة بحجم الأفراد داخل القوى العاملة، في المقابل فقد بلغت نسبة البطالة في ذلك العام ما يقارب من 20.3%، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2002، ص 49)، وفي عام 2001 ارتفعت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت لتصل إلى 26.1% من حجم الأفراد داخل القوى العاملة، مع فقدان عدد كبير منهم لعملهم داخل إسرائيل، والتراجع في مختلف الأنشطة الاقتصادية داخل الأراضي الفلسطينية جراء سياسات الإغلاق والحصار ومنع التجول التي شهدتها المنطقة خلال ذلك العام الأمر الذي قلص عدد المشتغلين في عدد كبير من مؤسسات القطاع الخاص وإغلاق أعداد أخرى منها، إضافة إلى قيام القطاع العام بوقف باب التوظيف في مختلف مؤسساته الأمر الذي فاقم من حجم الطلب على العمل، في المقابل فقد ارتفعت نسبة البطالة في ذلك العام لتصل إلى 25.5%، وارتفعت في عام 2002 لتصل إلى 31.3% مع استمرار المعوقات والظروف.

يتضح مما سبق أن هناك علاقة تأثير متبادلة بين العمل خارج المنشآت ومستوى البطالة ففي حين لا يجد الفرد عملاً في قطاعات العمل الرئيسية (القطاع العام والخاص) ولغياب الضمانات الاجتماعية والمؤسسات التي تعنى بالأسرة الفلسطينية فان عدد من أفراد هذه الأسر يبدأ بالبحث عن مصدر دخل ضمن إمكانيات الفرد المتاحة، لتوفير احتياجات الأسرة الأساسية، لذلك لا بد من إيجاد استراتيجية شاملة تعنى بهذه الشريحة من الأفراد خوفا من تفاقم الفقر وانتشار الجريمة.

3.2.7 الفقر والعمل خارج المنشآت:

يشير تقرير الفقر الصادر عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن 35.5% من الأسر الفلسطينية تقع تحت خط الفقر وذلك في كانون أول 2003، وأن هذه النسبة تتزايد باطراد عبر السنوات، وتفوق نسبة الأسر الفقيرة في قطاع غزة مثيلاتها في الضفة الغربية، ففي قطاع غزة بلغت نسبة الأسر الواقعة تحت خط الفقر وخط الفقر المدقع 44.7% و 32.2% على التوالي، فيما وصلت إلى 30.9% و20.3% في الضفة الغربية على التوالي، ويزداد معدل انتشار الفقر بشكل متسق بازدياد عدد الأطفال لدى الأسرة، وكما هو موضح سابقاً فان أسر المشتغلين خارج المنشآت يفوق متوسط عدد أفرادها المتوسط العام لكل من الأراضي الفلسطيني والضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فان اسر هؤلاء المشتغلين هم اكثر عرضة للوقوع تحت خط الفقر وخط الفقر المدقع، وكما جاء في المرجع السابق فان 47.9% من الأسر في الأراضي الفلسطينية والتي لديها 7-8 أطفال تقع تحت خط الفقر.

خط الفقر: بناء على التعريف الرسمي للفقر والذي تم وضعة في عام 1997 من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة الفقر.

نتيجة لما سبق ولمحدودية دور المؤسسات المجتمعية التي تعنى برعاية الأسر والأفراد والفئات المهمشه ولمحدودية برامج التشغيل الطارئة التي تنفذ من قبل الجهات ذات العلاقة والتي تتم بشكل ضمني لتوزيع المساعدات للأسر المحتاجة، ولغياب مؤسسات التمويل والإقراض المتخصصة للمشاريع الصغيرة والمشاريع الأسرية وبشروط ميسرة، وكذلك ارتفاع مستوى النمو السكاني وارتفاع مستويات البطالة وضعف الاقتصاد الفلسطيني وانخفاض عدد المشتغلين في إسرائيل إلى غير ذلك من الأسباب، فان نسبة مرتفعة من أفراد هذه الأسر يلجئون بشتى الوسائل إلى خلق فرص عمل ذاتية لتعزيز صمودهم الاقتصادي، الأمر الذي يبرر الارتفاع الملحوظ في نسبة المشتغلين خارج المنشآت من إجمالي عدد المشتغلين من الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاثة الماضية.

3.7 المتغيرات الاقتصادية والعمل خارج المنشآت:

1.3.7 واقع المنشآت ونمو قطاع العمل خارج المنشآت:

تمثل المنشآت التي تشغل 4 عاملين فاقل القسم الأعظم من المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية (بنسبة 80.8%، حسب تعداد المنشآت لعام 1997) وبسبب ظروف الحصار والأزمة فقد قام جزء كبير من هذه المنشآت بإجراء تقليصات على أعداد العاملين لديها للتكيف مع ظروف الأزمة، فقد انخفض متوسط عدد المشتغلين ضمن الفئة 1-4 عاملين كما هو مبين في الجدول التالي من 3.3 مشتغل قبل انتفاضة الأقصى إلى 2.1 مشتغل بعد الانتفاضة (تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية 2003-2004)، إضافة لخروج عدد من المنشآت بمشتغليها من السوق وبالتالي فقدان جزء آخر من المشتغلين ضمن هذه المنشآت لعملهم، الأمر الذي يعني زيادة أعداد الباحثين عن عمل سواء في منشآت أخرى أو خارج المنشآت.

جدول 41: متوسط عدد العاملين من الأراضي الفلسطينية في المؤسسات قبل وخلال انتفاضة الأقصى

المؤسسة حسب فئات العمل	متوسط عدد العاملين في المؤسسات قبل الانتفاضة	متوسط عدد العاملين في المؤسسات خلال الانتفاضة
1-4	3.3	2.1
10-25	16.7	10.9
26-50	40.4	27.0
100 فأكثر	157.8	127.5

تتسم هذه المنشآت في كون غالبيتها تجارية حيث بلغت نسبة المنشآت التجارية من مجموع المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية 51.5%، ويغلب عليه طابع البيع بالتجزئة والملكية الفردية، وتقتصر عملية التشغيل فيه في اغلب الأحيان على الأسرة أو أحد أفرادها غير مدفوعي الأجر.

تتسم منشآت القطاع الخاص الوطني بالملكية الفردية حيث أن 90.3% من هذه المنشآت تعود ملكيتها لفرد والذي في كثير من الأحيان يقوم على إدارتها دون أن يكون لديه مشتغلين من خارج أفراد الأسرة، كما أن للأحداث التي شهدتها الأراضي الفلسطينية خلال السنوات الثلاث الماضية تأثيراً كبيراً على عمل منشآت القطاع الخاص الوطني نظراً لطبيعة هذه المنشآت وخاصة الصغيرة منها فانخفاض الطلب على سلعها وعدم قدرتها على الصمود في ظل الأحداث، إضافة إلى وقوع أعداد كبيرة منها ضمن خطوط التماس، وكذلك الخسائر الناتجة عن تدمير أعداد كبيرة منها من قبل الاحتلال

كل ذلك دعا أعداداً كبيرة من العاملين فيها للبحث عن مصدر رزق جديد والانضمام إلى قطاع العمل خارج المنشآت بما في ذلك مشغلي تلك المنشآت غير مدفوعي الأجر.

يتضح مما سبق أن طبيعة المنشآت العاملة في الأراضي الفلسطينية وظروف الاحتلال التي تعيشها تلك المنشآت ساهم بشكل مباشر في نمو قطاع العمل خارج المنشآت، أما تأثير العمل خارج المنشآت على نمو هذا النوع من المنشآت (المنشآت الصغيرة ذات الملكية الفردية) فيتضح من خلال أن طبيعة العمل خارج المنشآت والمتمثلة في معظمها على الفعاليات التي تتطلب رأسمال صغير ومهارات قليلة نسبياً والتي تحدث عادة في أشباه المنشآت التي لا تعتمد في العديد من الحالات على تشغيل واستثمار عدد من العمال وإنما تعتمد على قدرات وإمكانيات الشخص نفسه أو استخدام شخص لمساعدته والتي تتحول مع الزمن إلى منشآت نظامية وتؤدي إلى نمو المنشآت الصغيرة.

4.7 الوضع الفلسطيني والعمل خارج المنشآت:

إن للوضع الفلسطيني دوراً كبيراً في ظهور وانتشار ظاهرة العمل خارج المنشآت، وتتمثل هذه الأوضاع بدرجة رئيسية بالاحتلال الإسرائيلي للأرضي الفلسطينية وسيطرته على مختلف مجالات الحياة لفترة طويلة من الزمن، إلا أن هذه الظاهرة استمرت بصورة نسبية مع قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية والتي قللت من حدة هذه الظاهرة وجعلتها تنحصر بأنشطة اقتصادية محددة.

قامت سلطات الاحتلال بإدارة مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية من خلال مجموعة من القوانين والأوامر العسكرية لضبط وتقييد والتحكم بعمليات الإنتاج الفلسطينية فضلاً عن التحكم في حركة انتقال وتوزيع الأيدي العاملة في سوق العمل الفلسطيني والإسرائيلي على حد سواء على امتداد السنوات السابقة، وذلك بغية حماية المنتجات الإسرائيلية من المنافسة، والحيلولة دون تولد آليات كفيلة بتحقيق نمو مستقر وثابت متسم بقدر واسع من الاعتماد على الذات في الاقتصاد الوطني الفلسطيني، بل أكثر من ذلك فقد حددت الأوامر العسكرية ما الذي يمكن أن ينتجه أو لا ينتجه الفلسطينيون، وما الذي يمكن زراعته وتسويقه، فالأمر العسكري رقم 1147، الصادر في تموز 1985، يحدد نصاً نوعية الأشجار المثمرة التي يمكن زراعتها، (السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، دراسات/ أوراق عمل وثائق – صيف 1995) ومجموعة من الأوامر العسكرية التي تحدد نوعية وكمية المواد الخام التي يمكن استخدامها في عملية التصنيع، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأوامر العسكرية والتي يصل عددها إلى حوالي 200 أمر عسكري يقضي جميعها على أية استقلالية للاقتصاد الفلسطيني، وفي المقابل فلم تلتزم سلطات الاحتلال الإسرائيلي بالمعايير التي يحددها القانون الدولي فيما يخص جباية الضرائب، وبخاصة لجهة إنفاق كافة العائدات الضريبية على الاستثمار لمصلحة سكان الأراضي الفلسطينية، فقد أنفقت الإدارة المدنية مثلا نحو 25 مليون دولار على ما تسمية موازنة التطوير في الأراضي المحتلة عام 1987 في حين بلغت عائدات ضريبة الدخل والجمارك والقيمة المضافة والاستقطاعات من أجور العاملين الفلسطينيين في العام نفسه نحو 170 مليون دولار، (المصدر السابق)، إضافة لعزل الأراضي الفلسطينية عن باقي محيطها العربي، ومعوقات التسويق الداخلي أو الخارجي، وإغراق السوق الفلسطيني بالمنتجات الإسرائيلية.

إن للظروف والأوضاع السابقة دوراً كبيراً في جعل كثير من المستثمرين يعزفون عن الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية حيث الأوامر العسكرية وتكاليف الإنتاج والمنافسة غير العادلة وحالة عدم الاستقرار، مما ساعد في ظهور وانتشار ظاهرة المنشآت الصغيرة والتي تعتمد على التشغيل الأسري، الأمر الذي أدى إلى ظهور أعداد متزايدة من طالبي العمل خصوصاً مع ارتفاع مستوى النمو السكاني في الأراضي الفلسطينية ومحدودية السوق المحلي، كما أن

غياب القطاع الحكومي والذي له دور كبير في امتصاص حجم القوى العاملة خصوصاً المتعلمة منها فاقم من ظاهرة العمل خارج المنشآت، وقام سوق العمل الإسرائيلي باستقطاب أعداداً كبيرة من طالبي العمل في قطاع العمل الأسود (قطاع الإنشاءات) والعمل الزراعي من خلال أجور عمل مرتفعة جعلت كثيراً من الأفراد يميلون للعمل ضمن قطاعات العمل في إسرائيل والذي يحقق دخولاً أعلى للمشتغلين فيه. الأمر الذي فاقم من ظاهرة العمل خارج المنشآت قبل قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية.

إلا أن هذه الظاهرة لم تنته مع قدوم السلطة الفلسطينية فقد تكون انخفضت بسبب فتح مجالات عمل جديدة استقطبت أعداداً كبيرة من طالبي العمل خصوصاً في القطاع العام حيث اتساع القاعدة الوظيفية للسلطة بأجهزتها الإدارية المتعددة، والتوسع والاستثمارات التي حدثت في القطاع الخاص، أو أنها تكون قد ارتفعت بسبب النمو السكاني ودخول أفواج جديدة إلى سوق العمل المحلي، إلا أن المتوفر من البيانات تفيد بأن هذه الظاهرة استمرت مع قدوم السلطة الوطنية وتذبذبت بين الأعوام 1997 و2003 بناء على الأوضاع غير المستقرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية، ففي عام 1997 بلغت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية بغض النظر عن مكان عملهم والنشاط الاقتصادي الذي يمارسونه 16.6% من مجموع المشتغلين في ذلك العام وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 34.8% في عام 2001 وبقيت عند نسبة 34.3% في عام 2002 وارتفعت في عام 2003 لتصل إلى 37.9%.

وقد يرجع السبب في هذا الارتفاع المستمر في نسبة المشتغلين خارج المنشآت (على الرغم من ارتفاع نسبة البطالة في تلك الأعوام خصوصاً بعد عام 2000) إلى عدة عوامل أهمها:

- ارتفاع نسب النمو السكاني للسكان الفلسطينيين داخل الأراضي الفلسطينية وبالتالي دخول أفواج متزايدة إلى سوق العمل.
- تقليص ووقف باب التعيين في القطاع الحكومي خلال السنوات الأربعة الماضية.
- الانكماش الذي حدث في القطاع الخاص الوطني بسبب الإجراءات الإسرائيلية والذي أدى لتراجع عدد المشتغلين بحوالي 2.1% في عام 2002.
- انخفاض نسبة الأفراد المشتغلين من الأراضي الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي بسبب الإغلاق ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل.

كل ذلك رفع من نسبة البطالة لدى الأفراد المشتغلين من الأراضي الفلسطينية، بالمقابل فان برامج التشغيل التي أقامتها السلطة الوطنية الفلسطينية للأفراد العاطلين عن العمل، وإعادة اعمار ما خلفه الاحتلال الإسرائيلي من دمار في الممتلكات العامة والخاصة، بالإضافة إلى لجوء أعداد متزايدة من الأفراد للعمل في مختلف الأعمال غير المنظمة لتوفير الحد الأدنى من الدخل لمقابلة احتياجات الأسرة الضرورية كاستغلال السيارات الخصوصية للعمل في نقل الركاب والبضائع حيث أن 32.4% من السيارات التي تعمل في مجال النقل داخل الأراضي الفلسطينية هي في الأساس سيارات خصوصية (مسح النقل–القطاع غير المنظم: 2002 نتائج أساسية) إضافة إلى انتشار ظاهرة وسائط النقل غير القانونية، وانتشار البسطات والباعة المتجولون. كل ذلك ساهم في توسع ظاهرة العمل خارج المنشآت.

مما سبق يتضح أن هناك عوامل أدت إلى ارتفاع مستوى البطالة بين الأفراد المشتغلين من الأراضي الفلسطينية وأخرى أدت إلى ارتفاع مستوى العمل خارج المنشآت، كما أن البيانات والعوامل السابقة تتطلب وجود دور فاعل لمؤسسات الضمان الاجتماعي وباقي المؤسسات التي تعنى بالأسرة والفرد لضمان الحياة الكريمة لهذه الأسر، لتجنب الأمراض

الاجتماعية، كما أن هناك حاجة لخلق فرص عمل للأعداد المتزايدة من الأفراد الداخلة لسوق العمل من خلال تشجيع القطاع الخاص الوطني وتشجيع الاستثمار من خلال قوانين محفزة لذلك.

الفصل الثامن

الاستنتاجات

من خلال دراسة قطاع العمل خارج المنشآت من واقع بيانات التعداد 1997 وبعض المصادر الأخرى، والتعرف على أهـم الخـصائص الاجتماعية والديمغرافية والاقتصادية، إضافة إلى التعرف على ظروف سكن هذه الفئة من المجتمع الفلـسطيني وظـروف عملها، ومقارنة الخصائص والظروف السابقة مع باقي قطاعات العمل في الاقتصاد الفلسطيني يمكن الخروج بالاستنتاجات التالية:

1. يـستقطب قطـاع العمـل خارج المنشآت نسبة ليست قليلة من حجم القوة العاملة الفلسطينية المشاركة (10 سنوات فأكثـر)، حـيث بلغت نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من مجموع القوى العاملة المشاركة حوالي 16.6%، ويلاحـظ أن قطاع العمل خارج المنشآت يستقطب نسبة ذات أهمية من المشتغلات الإناث من الأراضي الفلسطينية بلغت نسبتها حوالي 10.7% من مجموع المشتغلات الإناث.

2. هـناك تباين طفيف في نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ترتفع نـسبتهم مـن الضفة الغربية لتصل إلى 18.0% من مجموع المشتغلين من الضفة الغربية وتنخفض في قطاع غزة لتـصل نسبتهم إلى 13.6%، ويوجد تباين في حجم الأفراد المشتغلين داخل المنطقة الجغرافية الواحدة، حيث ترتفع نـسبتهم مـن ريـف الضفة الغربية عن باقي مناطق الضفة الغربية ليشكلوا حوالي 58.7% من مجموع المشتغلين خـارج المنـشآت مـن الضفة الغربية، بينما تصل نسبتهم من حضر قطاع غزة إلى حوالي 66.4% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من قطاع غزة.

3. غالبـية المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية هم من أرباب الأسر، حيث وصلت النسبة إلى 64.8%، فيما جاءت نسبة أزواج أو زوجات أرباب الأسر متدنية بواقع 2.9%.

4. هـناك تفاوت ملحوظ في نسبة أزواج/ زوجات رب الأسرة المشتغلين/ المشتغلات في قطاع العمل خارج المنشآت حـسب المنطقة ونوع التجمع السكاني، حيث أنها في مناطق الضفة الغربية تصل إلى 3.8% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من هذه المنطقة، بينما تنخفض إلى 0.5% في مناطق قطاع غزة.

5. غالبـية المشتغلين خارج المنشآت الذكور والإناث هم من فئة المتزوجين حيث بلغت نسبتهم من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية 51.5% 75.3% على التوالي، أما الذين لم يتزوجوا أبداً فقد بلغت نسبتهم من المشتغلين الذكور 22.2% ومن المشتغلات الإناث 23.9%.

6. يـبلغ العمر الوسيط عند الزواج الأول للأفراد المشتغلين خارج المنشآت 23 سنه، وهو اقل من العمر الوسيط عند الـزواج الأول للأفـراد المشتغلين في باقي قطاعات العمل الأخرى داخل الأراضي الفلسطينية، وان 51.5% من الأفـراد المتـزوجين والمشتغلين خارج المنشآت قد تزوجوا قبل أن يتجاوز عمرهم 22 سنه، بواقع 76.3% من المشتغلات الإناث و49.8% عند الذكور.

7. هــناك نسبة مرتفعة من المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية أعمارهم تتراوح بين (10–29 سنه) حيث أن 42.7% من المشتغلين الذكور و22.3% من المشتغلات الإناث تتراوح أعمارهم ضمن الفئة السابقة.

8. يستقطب القطاع أعداداً كبيرة من كبار السن تصل نسبتهم إلى 19.3% من مجموع مشتغليه، حيث أن 40.7% من النــساء العــاملات في هذا القطاع تزيد أعمارهن عن 50 سنه، في حين أن 17.8% من المشتغلين الذكور تزيد أعمارهم عن 50 سنه.

9. يسجل مستوى تعليم الأفراد المشتغلين خارج المنشآت تراجعاً ملحوظاً في مستويات التعليم لهؤلاء الأفراد حيث أن 63.4% من مجموع المشتغلين التحقوا وتركوا تعليمهم قبل أن ينهوا مراحل التعليم الأساسية، فيما 35.6% التحقوا وتخرجوا من إحدى مراحل التعليم الأساسية.

10. المــستوى التعليمي لحوالي 82.8% من مجموع المشتغلين هو إعدادي فما دون وان هذا المستوى التعليمي مرتفع عند الجنسين، ويصل إلى 82.0% عند المشتغلين الذكور و94.6% عند المشتغلات الإناث، في حين أن المستوى التعليمي المرتفع (دبلوم متوسط فأعلى) منخفض لدى هذه الفئة من المشتغلين، 4.8% لكلا الجنسين، بواقع 5.0% للمــشتغلين الذكــور و1.6% للمــشتغلات الإناث، مما يعني أن هذا القطاع يستقطب نسبة كبيرة من الأفراد ذوي المستوى التعليمي المنخفض.

11. يقــوم قطــاع العمل خارج المنشآت بتشغيل نسبة موازية لما هو موجود في المجتمع الفلسطيني من الأفراد ذوي الاحتــياجات الخاصــة (المعاقــين)، حيث يقوم بتشغيل ما نسبته 1.8% من مجموع مشتغليه من ذوي الإعاقات المخــتلفة، ولا يــوجد اختلاف في نسبة الأفراد المعاقين المشتغلين خارج المنشآت على مستوى الجنس حيث أنها تصل إلى 1.8% لكلا الجنسين.

12. يغلــب على المشتغلين خارج المنشآت صفة المستخدمين بأجر أو أفراد يعملون لحسابهم (لا يشغلوا آخرين) وذلك بنــسبة 48.1% و38.1% علــى التوالــي، وهذا التوزيع يختلف على مستوى الجنس حيث أن غالبية المشتغلات الإناث تتوزع من حيث حالتها العملية إلى عضو أسرة غير مدفوع الأجر بنسبة 49.2% و27.1% تعمل لحسابها و20.3% مــستخدمه بأجــر مــن مجموع المشتغلات الإناث من الأراضي الفلسطينية، ويختلف التوزيع النسبي للمــشتغلين الذكور حسب حالتهم العملية حيث يتركز المشتغلون الذكور في العمل المأجور (مستخدم بأجر) بنسبة 50.1% والعمل لحسابه بنسبة 38.8%.

13. اختلاف توزيع الإناث المشتغلات خارج المنشآت من حيث حالتهن العملية بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث أن المشتغلات الإناث في الضفة الغربية تتركز في العمل لدى الأسرة دون أجر بنسبة 50.9%، إلا أنها في قطــاع غــزة تــنخفض إلــى 15.8% مــن مجموع المشتغلات في هذه المنطقة لترتفع نسبة المستخدمات بأجر والمشتغلات لحسابهن لنفس المنطقة لتصل إلى 30.6% و47.4% على التوالي.

14. يلاحــظ أن النــسبة العظمــى من المشتغلين خارج المنشآت يعملون ضمن نفس المحافظة التي يعيشون بها بنسبة 74.4%، فــيما 18.1% يعملون داخل إسرائيل، ويوجد اتساق في هذه النسبة على مستوى الجنس حيث أن غالبية

الذكــور والإنــاث على حد سواء يعملون ضمن نفس المحافظة فيما يأتي بالمرتبة الثانية العمل في إسرائيل بواقع 18.7% من المشتغلين الذكور و9.0% من المشتغلات الإناث.

15. العمل خارج المنشآت يتركز في أنشطة الزراعة وأنشطة الإنشاءات بنسب بلغت 38.8% و35.9% على التوالي، ممــا يعنــي أن هــذين النــشاطين يستحوذان على اكثر من ثلاثة أرباع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية، فيما يعمل 12.1% و9.3% في نشاطي النقل والتجارة على التوالي.

16. اخــتلاف إقــبال الذكور والإناث على الأنشطة الاقتصادية حيث أن عمل الإناث يتركز في أنشطة الزراعة بنسبة 89.9%، فيما يتوزع المشتغلون الذكور على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بنسب متفاوتة.

17. عــدم وجــود اختلاف في توزيع الأفراد المشتغلين خارج المنشآت على الأنشطة الاقتصادية في مختلف المناطق، حــيث يتــصدر العمل الزراعي والعمل في أنشطة الإنشاءات العمل للأفراد المشتغلين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

18. يلاحــظ أن مهنة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت تتركز ضمن المهن الأولية والعمال المهرة في الزراعة وصيد الأســماك والعاملون في الحرف وما إليها من مهن ومشغلو الآلات ومجمعوها حيث تبلغ نسبة المشتغلين في هذه المهن 95.0% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية.

19. اختلاف المهنة لكل من الذكور والإناث المشتغلين خارج المنشآت حيث أن 94.7% من المشتغلات الإناث يعملن فــي مهــنه الزراعة وصيد الأسماك وفي المهن الأولية، في حين يمتاز المشتغلون الذكور عن الإناث بالعمل في مهنتــي الحــرف ومهنة مشغلو الآلات ومجمعوها، ولا يوجد اختلاف في طبيعة المهن الممارسة من قبل الأفراد المشتغلين خارج المنشآت حسب المنطقة الجغرافية.

20. يتفاوت متوسط الأجر اليومي بين المستخدمين بأجر خارج المنشآت لكل من الذكور والإناث، حيث يصل متوسط الأجر اليومي للذكور (في أيام العمل الفعلية) إلى 83.7 شيكلاً يومياً وينخفض إلى 64.8 شيكلاً يومياً لدى الإناث.

21. يفــوق متوسط الأجر اليومي للمستخدمين بأجر خارج المنشآت من الضفة الغربية مثيله من قطاع غزة، حيث يبلغ متوســط الأجــر اليومــي للأفراد المستخدمين خارج المنشآت بأجر من الضفة الغربية 99.3 شيكلاً يومياً، بينما ينخفض إلى 52.4 شيكلاً يومياً في قطاع غزة.

22. ارتفــاع متوسط حجم الأسرة للأفراد المشتغلين خارج المنشآت عن المتوسط العام في الأراضي الفلسطينية، حيث يــصل للأفــراد المــشتغلين خارج المنشآت إلى 7.1 فرد للأسرة الواحدة، بينما يبلغ المتوسط العام في الأراضي الفلسطينية 6.4 فرد للأسرة الوحدة.

23. يفــوق متوسط حجم الأسرة للأفراد المشتغلين خارج المنشآت من قطاع غزة مثيله من الضفة الغربية، حيث يصل متوســط حجم الأسرة للأفراد المشتغلين خارج المنشآت من قطاع غزة 6.9 فرد للأسرة الواحدة، بينما يصل إلى 6.1 فرد للأسرة في الضفة الغربية.

24. النسبة العظمى من الأفراد المشتغلين خارج المنشآت هم مالكين لمساكنهم حيث أن 82.7% من مجموع المشتغلين يمتلكون المساكن التي يقيمون فيها مع أفراد أسرهم، في حين أن 10.3% يسكنون دون مقابل.

25. انخفاض طفيف لمتوسط عدد الغرف للأسر التي يعمل أحد أفرادها خارج المنشآت حيث يصل إلى 3.4 غرفة، في حين يبلغ المتوسط العام 3.5 غرفة في الأراضي الفلسطينية.

26. ارتفاع كثافة السكن للأسر التي يعمل أحد أفرادها في قطاع العمل خارج المنشآت عما هو عليه في الأراضي الفلسطينية، حيث تبلغ على المستوى العام 1.8 فرد لكل غرفة، بينما ترتفع كثافة السكن لدى المشتغلين خارج المنشآت لتبلغ 2.1 فرد لكل غرفة.

27. هناك تباين في كثافة السكن على المستوى الجغرافي بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، ففي حين تصل كثافة السكن لاسر الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الضفة الغربية إلى 2.0 فرد لكل غرفة، فإنها تبلغ 2.2 فرد لكل غرفة في قطاع غزة.

28. غالبية المشتغلين خارج المنشآت يعملون دون تنظيم إداري وقانوني لاعمالهم حيث أن 86.4% من مجموعهم ليس لديهم أي ترخيص لمزاولة العمل من أي جهة حكومية، ترتفع لدى الإناث لتصل إلى 96.1%، بينما تصل لدى الذكور 85.5%.

29. هناك نسبة متدنية من المشتغلين خارج المنشآت والمنتسبين لواحدة على الأقل من النقابات أو الاتحادات العمالية الفلسطينية، حيث أشارت النتائج إلى أن 32.8% من الأفراد المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية هم أعضاء في واحدة على الأقل من الاتحادات/ النقابات العمالية الفلسطينية فيما الباقي خارج إطار النقابات أو الاتحادات المهنية، وعلى مستوى جنس المشتغل يلاحظ انه لا تحمل أي من الإناث المشتغلات خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية عضوية اتحاد أو نقابة عمالية.

30. تختلف الصورة نسبياً على مستوى المنطقة الجغرافية، حيث يلاحظ أن نسبة المشتغلين خارج المنشآت وينتمون إلى نقابة أو اتحاد من قطاع غزة تفوق مثيلتها من الضفة الغربية بأربع أضعاف على الأقل، ففي حين تصل نسبة الأفراد المشتغلين خارج المنشآت والمنتمين إلى اتحاد أو نقابة عمالية من قطاع غزة إلى 71.8%، فإنها تنخفض بشكل كبير للأرفاد المشتغلين من الضفة الغربية لتصل نسبتهم إلى 16.8%، مع غياب التنظيم من قبل نقابة أو اتحاد للمشتغلات الإناث في كلا المنطقتين الجغرافيتين.

31. تدني نسبة الشركاء في الأعمال الممارسة من قبل الأفراد خارج المنشآت حيث أشارت النتائج إلى أن 7.4% من مجموع المشتغلين خارج المنشآت من الأراضي الفلسطينية لديهم شركاء فيما 92.6% ليس لديهم شركاء في العمل، ولا تختلف النسبة بين المناطق الجغرافية من حيث تدني نسبة الشركاء في الأعمال المباشرة خارج المنشآت.

32. عدم الحاجة لرأسمال كبير في الأعمال المباشرة خارج المنشآت حيث أن 63.5% من الأعمال المباشرة من قبل الفرد خارج المنشآت لا تتطلب رأس مال كبير، علماً أن 25.1% جاء رأسمالها من خلال التوفير العائلي.

33. لا يتطلب عمل 64.8% من المشتغلين ضمن القطاع مستوى معين من التعليم، في حين أن تعلم الأفراد لمهنتهم أو حرفتهم التي يعملون بها خارج المنشآت من قبل قطاعات غير متخصصة (الأسرة، أحد الأقرباء، العمل في إسرائيل) بلغت 19.2%، الأمر الذي يؤكد بأن عمل هؤلاء الأفراد يعتمد على الفرد وليس على التعليم والتحصيل العلمي، بينما جاءت نسبة الممارسين لأعمال خارج المنشآت اعتماداً على التحصيل العلمي أو التعليم الحرفي متدنية، حيث وصلت إلى 2.5%، فيما وصلت نسبة من لديهم تعليم حرفي سواء من مدارس صناعية أو من خلال دورات مهنية وتقنية في مجال العمل إلى 11.9%.

34. هناك علاقة تربط النمو السكاني بالعمل خارج المنشآت، حيث أن دخول أفواج جديدة ومستمرة إلى سوق العمل وبشكل متزايد، ونتيجة لمحدودية الموارد الاقتصادية وضعف القطاعات الاقتصادية يدفع بنسب متزايدة من الأفراد للاتجاه للعمل خارج المنشآت جراء اتساع الفجوة بين العرض من قوة العمل والطلب عليها وخاصة في ظروف الأزمات الاقتصادية في سوق العمل.

35. هناك علاقة تربط بين مستويات التعليم للأفراد والعمل خارج المنشآت، حيث أن تدني المستوى التعليمي للأفراد وربط التعيين في القطاعين العام والخاص بمستوى معين من التعليم يدفع أصحاب التعليم المنخفض للاتجاه نحو سوق العمل خارج المنشآت لسهولة الدخول والخروج من القطاع.

36. هناك علاقة تربط بين الأحداث التي تمر بها الأراضي الفلسطينية والعمل خارج المنشآت (الأزمات السياسية والاقتصادية)، حيث أن عزوف القطاع الخاص عن التعيين إضافة إلى تضرره، وتخفيض مستويات التعيين في القطاع العام، ومنع المشتغلين في إسرائيل من الوصول إلى أماكن عملهم، وفقدان عدد من المشتغلين لعملهم في القطاع الخاص الوطني والخاص الأجنبي وارتفاع نسب البطالة، تلك الظروف مجتمعة أو حتى متفرقة تجعل الأفراد يتجهون نحو العمل خارج المنشآت، بحثاً عن التشغيل الذاتي وإيجاد البدائل الممكنة لتعزيز الصمود.

37. هناك علاقة تربط بين الواقع الاقتصادي للأراضي الفلسطينية والعمل خارج المنشآت، حيث أن الواقع الاقتصادي والمتمثل بانخفاض الاستثمارات الحكومية، ضعف بنية القطاع الخاص خصوصاً وان غالبية منشآته تتصف بالملكية الفردية (ما يزيد عن 80% تشغل أقل من 5 عاملين)، والمنافسة العالية وغير العادلة التي يواجهها الاقتصاد الفلسطيني بسبب القيود والإجراءات الإسرائيلية، كل ذلك يدفع الكثير من الأفراد الراغبين في العمل التوجه إلى سوق العمل خارج المنشآت لإيجاد مصدر للعمل والدخل.

التوصيات

يتــضح مما تقدم ان العمل خارج المنشآت في فلسطين يحتل حيزاً هاماً سواءً من حيث مساهمته في قوة العمل أو من حــيث الوظائــف الاقتــصادية والاجتماعية التي يؤديها. ومن غير المتوقع أن تتضاءل أهمية هذا القطاع في الاقتصاد الفلــسطيني فــي الأجل القصير، نظراً لتوقع إستمرار العوامل التي أدت إلى توسعه لفترة غير قصيرة من الزمن. ولما كان العمل خارج المنشآت يواجه صعوبات تحد من قدراته الإنتاجية، إضافة للتأثيرات المحيطة والتي تنعكس سلباً على أداء الاقتصاد الفلسطيني ككل، فإن الحاجة تدعو إلى ايلاء هذا القطاع مزيداً من الاهتمام والرعاية، وإلى المبادرة لاتخاذ الخطــوات الكفــيلة بتطويــر إنتاجيته وتنظيمه وحماية العاملين فيه بهدف إيجاد شبكة من الترابط والتكامل الاقتصادي واتساق الأدوار بين الوحدات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني، استفادة من تجارب البلدان الأخرى في هذا المجال.

لعل من الأهمية بمكان قبل التقدم بأية مقترحات بهذا الصدد الاشارة إلى الملاحظات التالية:

<u>على المستوى العام:</u>

1. هناك دور سلبي للظروف التي تعيشها الأراضي الفلسطينية من احتلال واغلاق وسيطرة على مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية، حيث ان لهذه الظروف دور كبير في هروب الاستثمارات الاجنبية وحتى المحلية منها، نظراً لغياب الامن والاستقرار والمناخ الاستثماري، وارتباط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الاسرائيلي كون إسرائيل هي المنفذ الوحيد للصادرات والواردات الفلسطينية، اضافة الى جعل الأراضي الفلسطينية سوقاً استهلاكياً للسلع الاسرائيلية، اضافة لتقسيم الأراضي الفلسطينية الى مجموعة فئآت A,B,C وهذه الفئآت غير مسيطر عليها كاملا من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية وكذلك حالة عدم التواصل الجغرافي الآمن بين التجمعات والمدن الفلسطينية.

2. تدني الاستثمارات الحكومية في مشاريع رأسمالية تخدم بناء بنية تحتية حديثة، وهيمنة العمل الوظيفي الخدماتي على اهتمامها والذي يحتاج الى مستويات معينة من التعليم الاساسي، واحتلال الانفاق الاستهلاكي الجاري (الرواتب والاجور) حيزاً كبيراً من موازنة الحكومة وانفاقها السنوي..

3. الاولوية المباشرة لرغبات المواطنين تتمثل في خلق فرص عمل للأفراد، حيث افادت 50.3% من مجموع الأسر الفلسطينية بضرورة توفير فرص عمل جديدة للأفراد. (مسح اتجاهات المجتمع الفلسطيني بشأن الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، تموز 2004)، باعتبار ذلك أبرز الأولويات من وجهة نظر المجتمع.

4. هناك تراجعاً كبيراً ومستمراً في حجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي بسبب الإغلاق ومنع العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل إسرائيل، إضافة إلى إجراءات عزل وتقطيع أوصال الأراضي الفلسطينية، حيث أخذت نسب العاملين من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل بالانخفاض بصورة متزايدة مع مرور السنوات، فقد بلغت نسبة المشتغلين (10 سنوات فأكثر) من الأراضي الفلسطينية في إسرائيل خلال عام 2001 حوالي 13.6% بينما انخفضت لتصل إلى 10.3% عام 2002، وإلى 9.6% عام 2003 (مسح القوى العاملة 2001، 2002، 2003).

على مستوى قطاع العمل خارج المنشآت:

1. إن قطاع العمل خارج المنشآت هو قطاع غير متجانس من حيث الأنشطة التي يمارسها العاملون فيه، والدوافع التي تحرك كل منهم، وأنماط الوحدات الاقتصادية التي تعمل من خلال، لذلك ينبغي مراعاة هذا التنوع والعمل على اعداد السياسات والاجراءات التي ترمي إلى دعم وتطوير هذا القطاع.

2. يتصف قطاع العمل خارج المنشآت بدرجة عالية من المرونة (نظراً لسهولة وبساطة شروط الدخول والخروج منه) وتلعب فيه المبادرة الفردية دوراً هاماً، ولعله بتأثير هذه السمات تمكن من أن يغدو مصدراً هاماً للعمالة وتوليد الدخل، ولكي لا نحد من قدرة هذا القطاع على توفير العمالة والدخول لقوى عاملة تتسع على الدوام، فإنه ينبغي الحرص على أن لا تؤدي عملية التنظيم إلى إضعاف ديناميكية القطاع، وذلك من خلال رفع تكاليف الاستحقاقات على عملية اعادة التنظيم مما قد يدفع بعض الوحدات العاملة الى الاغلاق اذا لم يعد هناك جدوى من مواصلة النشاط.

3. اتساع قاعدة المشتغلين في قطاع العمل خارج المنشآت وتوزعهم على قطاعات اقتصادية ومهن متعددة ومتنوعة، والتباين الواسع في دوافعهم وتطلعاتهم وخصائصهم، يقتضي الابتعاد في عملية التنظيم عن اتباع أساليب الزجر والقمع والمصادرة، والعمل على اعتماد وسائل تعالج الأسباب التي تكمن خلف توسع هذا القطاع، وتوفر الشروط الموضوعية المحفزة التي تدفع بالمشتغلين إلى قبول عملية التنظيم طواعية، أو أن تعمل الاجراءات على خدمة سياسات اقتصادية قطاعية ممنهجة ومتكاملة على مستوى الاقتصاد ككل.

4. توسيع قدرة الاقتصاد الفلسطيني على استيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، وترشيد معدلات النمو السكاني المرتفعة، والحد من تضخيم المدن الرئيسية، وتشجيع إقامة مدن جديدة ولاسيما في مناطق الإنتاج الزراعي والصناعي، والحد من الهجرة الداخلية، واعتماد استراتيجية التنمية الريفية الشاملة، تمثل الإطار الضروري لاحتواء قطاع العمل خارج المنشآت. وغني عن القول أن تأثير هذه السياسات من غير المتوقع أن يظهر في الأجل القصير، الأمر الذي يتطلب التدرج الهادئ في إدماج قطاع العمل خارج المنشآت في الاقتصاد المنظم الحديث.

آخذين بعين الاعتبار الملاحظات السابقة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. جمع المعلومات عن قطاع العمل خارج المنشآت، والذي قد يشكل انطلاقة لاجراء مسوح دورية تغطي هذا القطاع، بهدف توفير المعلومات عن مؤسسات هذا القطاع ونشاطاتها وادارتها ومشاكلها واحتياجاتها عبر الزمن، ووضع هذه المعلومات بين ايدي الجهات الرسمية والمنظمات الاهلية، بهدف مساعدتهم على اتخاذ السياسات والاجراءات والقرارات المناسبة والملائمة لتطوير هذا القطاع.

2. هناك حاجة ماسة لخلق عدد كبير من فرص العمل لمواجهة التحديات التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة، ولمواجهة العدد الكبير من العرض من القوى العاملة الناجمة عن الزيادة السكانية والإجراءات الإسرائيلية التي أدت إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، وارتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة في محافظات الوطن.

3. الحاجة الماسة لزيادة استثمارات القطاع الخاص، لذلك لا بد من خلق مناخ استثماري مشجع لجذب هذه الاستثمارات. وعلى إدارة الاقتصاد الفلسطيني أن تعزز دور وأداء القطاع الخاص في إطار الإسناد المنظم من

القطاع العام وليس منافساً له، من خلال نظام وصندوق اقتصادي للطوارئ، ونظام تمويل قادر على تعزيز القدرة التمويلية للقطاع الخاص ومشاريعه الإنتاجية وبما يخدم تطوير القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

4. الحاجـــة إلـــى تفعيل برامج التدريب المهني والتقني وتوفير فرص عمل للعاملين الفلسطينيين في مجالات تدريبهم وتخصـــصاتهم ممـــا يتـــيح المجـــال لتطوير وتنمية الفئات المهنية المختلفة ويساعد على تحسين مستوى الإنتاجية والمساهمة بصورة أكبر في الناتج المحلي الإجمالي.

5. من أجل توسيع قدرة قطاع العمل خارج المنشآت على خلق فرص العمل وتوليد الدخل، فإنه لا غنى عن توفير مختلف أشكال الدعم لزيادة الطاقة الإنتاجية للأنشطة المؤهلة للنمو وكذلك تطوير القدرات التسويقية للمنتجات (فتح الاسواق) الأمر الذي يساهم في تعزيز العرض والطلب على منتجات هذا القطاع. ويأتي موضوع جودة المنتجات في المقدمة لزيادة الطلب على المنتجات ورفع مستويات الدخل. ويتطلب ذلك تمكين المشتغلين من الاستفادة من التسهيلات التدريبية الرسمية المتخصصة، وإزالة العقبات التي تحول دون ذلك، كما يتطلب الأمر إيجاد صيغ مبتكرة لتدريب المشتغلين في قطاع العمل خارج المنشآت تتلاءم وإمكاناتهم من ناحية وطبيعة النشاط الذي يمارسونه من ناحية أخرى.

6. إفساح المجال أمام المشتغلين للوصول إلى مؤسسات التمويل الحديثة، فالموارد الذاتية المتوفرة لهم لا تكفي لتوسيع طاقاتهم الإنتاجية وتجديدها، ولتحقيق ذلك يمكن اللجوء إلى اعتماد أسعار فائدة مدفوعة للوحدات الاقتصادية الصغيرة، وإيجاد شبكات ائتمانية ذات شروط ميسرة توفر للمشتغلين في القطاع إمكانية الحصول على قروض بضمانة أنشطتهم.

7. يشكل غياب التجانس بين المشتغلين في قطاع العمل خارج المنشآت إحدى العقبات الرئيسية في وجه تنظيم هذا القطاع، فاختلاف المصالح والأولويات بين فئات العاملين في هذا القطاع، وطغيان النزعة الفردية في صفوفهم، لا تساعد على تقبل صيغ متقدمة من التنظيم على قاعدة التضامن الجماعي، ومع ذلك فإن قيام روابط بين المشتغلين ضمن الفئة الواحدة هو أمر يمكن تحقيقه فيما إذا وجد التشجيع والتحفيز من قبل الدولة، لذلك من الأهمية بمكان أن تعمد الدولة إلى تشجيع قيام روابط مهنية بين المشتغلين ضمن الفئة الواحدة كخطوة أولى نحو قيام أطر تعاونية لاحقاً، وذلك من خلال توفير الحوافز المتعددة، ويمكن لهذه الحوافز أن تأخذ أشكالاً مختلفة من بينها توفير المكان الملائم والمرافق اللازمة لتجميع المشتغلين ضمن الفئة الواحدة، وتأمين حصولهم على القروض والتسهيلات التمويلية بشروط ميسره، وتزويدهم بالرعاية الصحية والدعم والإرشاد الفني، وتسهيل دخول منتجاتهم إلى الأسواق النظامية، ويمكن للدولة أن تمارس الإشراف غير المباشر من خلال هذه الروابط والتجمعات دون أن تتدخل في تيسير شؤونهم، وتستطيع الدولة عن طريق الإشراف غير المباشر أن تضمن التقيد بالمعايير الادارية والفنية والصحية والبيئية.

8. يحتاج الجميع، بغض النظر عن المكان الذي يعيشون فيه إلى حد أدنى من الحماية الاجتماعية وسلامة الدخل، يحدد وفقـــاً لقـــدرة مجـــتمعهم ومـــستواه من التنمية ولن يحدث هذا تلقائياً. وقد ثبت بالتجربة أن الاعتماد على التنمية الاقتـــصادية والديموقـــراطية وحـــدها ليس كافياً، ولذلك يجب على كل بلد من البلدان أن يطور من خلال الحوار الاجتماعي نظاماً وطنياً للحماية الاجتماعية يلبي احتياجات كل سكانه، وخاصة منهم النساء والمجموعات المستبعدة

والمهمـــشة التـــي تعمل في الاقتصاد خارج المنشآت. وقد يكون ذلك ممكناً عن طريق إعادة هيكلة نظام الضمان الاجتماعـــي القـــائم وتوسيع نطاق تغطيته، وقد يكون ذلك من خلال عملية متدرجة باعتماد تعددي اوسع للاهداف والاجـــراءات مـــن خلال استحداث اجراءات تكميلية تغطي الاشخاص غير المشمولين بالحماية والضمان، ويتعين تحديد الاولويات وفقاً للموارد والظروف المتاحة.

المراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بينات التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 1997.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القوى العاملة 2001، 2002، 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، قاعدة بيانات مسح القطاع غير المنظم 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2002.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة: التقرير السنوي 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الفقر في الأراضي الفلسطينية: تقرير نتائج المسح 2003.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مستويات المعيشة في الأراضي الفلسطينية: تقرير نتائج المسح 1998.
- الجهـــاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، المراقبة الإحصائية للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني الربع الرابع 2004.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح النقل–القطاع غير المنظم: تقرير نتائج المسح 2002.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح الأبنية القائمة: تقرير النتائج للسنوات 1999–2002.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للمنشآت 1997 وتحديثاته لغاية 2003/12/31.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقديرات منقحة للسكان 2004.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، خصائص العاملين في القطاعين العام والخاص، سلسلة الدراسات التحليلية 2002.
- مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، عمالة الأحداث في قطاع غزة.
- منـــتدى أبحـــاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية، محددات المشاركة النسائية في سوق العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، العمل الفلسطيني في إسرائيل 1967–1997.
- دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، واقع سوق العمل الفلسطيني ومستويات الأجور 1996.

- معهــد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، سياسات تحسين القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة البدائل المتاحة 2001.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، إشكاليات التشغيل في فلسطين 1996.
- السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة العمل، دراسات/ أوراق عمل وثائق – صيف 1995.
- الهيئة المستقلة لحقوق المواطن، حول الحق في التنظيم النقابي 2004.
- معهــد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، برنامج إيجاد فرص العمل في الضفة الغربية وقطاع غزة 1996.
- المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، برنامج تشغيل فرص العمل 1997.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مستويات المعيشة في الضفة الغربية وقطاع غزة 1997.
- تقرير المدير العام، الملحق الثاني/ مكتب العمل الدولي.
- مأزق القطاع غير النظامي، تقرير المدير العام لمنظمة العمل الدولية الذي قدم إلى الدورة 78 لمؤتمر العمل الدولي لعام 1991.
- الهيئة الفلسطينية المستقلة لحقوق المواطن، قانون العمل الفلسطيني رقم 7 لسنة 2000 م.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فلسطين في أرقام 2003.
- تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية 2003–2004.

Palestinian Central Bureau of Statistics

Dissemination and Analysis of Census Findings

In-depth Analysis Study Series

Characteristic of the Employment Outside Establishments in the Palestinian Territory

Prepared by

Sufian Barghouthi **Ayman Qanir**

January, 2005

"Cover Price 8 US$"

© January 2005.
All rights reserved.

Suggested Citation:

Palestinian Central Bureau of Statistics, 2004. ***Dissemination and Analysis of Census Findings (3)****. In-depth Analysis Study Series*, Characteristic of Employment Outside Establishment in Palestinian Territory.
Ramallah - Palestine.

All correspondences should be directed to:
Dissemination and Documentation Department/Division of User Services
Palestinian Central Bureau of Statistics
P.O.Box 1647. Ramallah - Palestine.

Tel: (972/970) 2 240 6340 Fax: (972/970) 2 240 6343
E-Mail: Diwan@pcbs.gov.ps Web-site: http://www.pcbs.gov.ps

Acknowledgement

Financial and technical support for the Dissemination, Analysis and Training for Effective Utilization of Census findings project have been provided by the Palestinian National Authority (PNA) through the Palestinian Central Bureau of Statistics (PCBS), and the United Nations Population Fund (UNFPA).

The researchers extend their spspecial thanks to PNA and UNFPA for their support.

Also the researchers extend special thanks to Dr. Basem Makhoul for his kind efforts in reviewing the study and in making this study in its final presentation.

Important Notes

- The ideas presented in this document do not necessarily express PCBS' official position.

- The researchers depend on PCBS data and data from other sources. PCBS don't share any responsiblty for possible mistakes in the data used.

- This study was prepared based on main findigs of the population, housing and establishment census 1997 and don't include the results of the projection prepared for the following years.

Preface

The Population, Housing and Establishment Census-1997 are the cornerstone of the efforts of developing reliable up-to-date and comprehensive socioeconomic database.

A project on Dissemination, Analysis, and Training for Effective Utilization of Census Findings was lunched to enhance awareness among PNA, NGOs, and the private sector of available statistical data in general, and Census findings in particular, as well as their potential utilization and inter linkages with various socioeconomic conditions.

The outputs of the project cover the areas of dissemination, training and analysis of the Census findings. This includes producing a series of user-oriented reports at different levels of concern, including analytical, in-depth analysis, and summary reports, of which this report comes as one of the products in this regard.

We hope that this project will contribute to improving the process of strengthening the development of planning process at various levels related to this field of work.

January, 2005

Hasan Abu Libdeh, Ph.D
National Director of the Census
President of PCBS

Excutive Summary

Population:

The population in the Palestinian Territory (Reference is the night of 9-10/12/1997) amounted to 2,895,683 distributed as 1,470,506 males and 1,425,177 females, where the sex ratio was 103.2 male per 100 female, and growth rate of population in the Palestinian Territory in 1997 is 3.97%.

65.3% of total population are 10 years or more in the Palestinian Territory in 1997 (67.0% is in West Bank and 62.7% in Gaza Strip). The number of persons engaged (employed persons) in the Palestinian Territory amont to 553,033 (age group 10 or more) from which 89.9% are males and 10.2% are females, distributed as 68.1% in West Bank and 31.9% in Gaza Strip.

Persons engaged outside establishments:

Number of Persons Engaged:

Based on Population, Housing, and Establishment Census in 1997, the results showed that the number of persons engaged (10 years or more) outside establishments in the Palestinian Territory was 91,635 out of them 93.4% are males and 6.6% females. Distributed as 18.0% in West Bank and 13.6% in Gaza Strip.

Demographic characteristics of employed persons outside establishments:

Relation with head of household: the results showed that 64.8% from the persons engaged outside establishments are heads of households (97.6% are males and 2.4% females), the results also showed that 27.6% are sons of heads of households (95.6% are males and 4.4% females).

Marital status:

The results showed that 73.7% of the persons engaged were married (75.3% for males and 51.5% for females), wherease 22.3% of those persons are never married, (22.2% males and 23.9% females).

Age:

The resalts showed that 25.6% of persons engaged outside establishments in the Palestinian Territory are less than 25 years old, 29.9% in age group (25-34), 18.9% in age group (35-44), and 25.6% are equal or more than 45 years.

25.9% of persons engaged outside establishments in West Bank are less than 25 years (27.0% for males and 14.5% for females), while 24.5% of the persons engaged in Gaza Strip are less than 25 years old (24.6% for males and 12.9% for females).

Education:

The results indicate that 0.9% of the persons engaged outside establishments in the Palestinian Territory attended one of the basic education classes (90.0% for males and 10.0% for females) and 56.6% attended and left school (95.9% for males and 4.1% for females), wherease 31.8% of the persons engaged graduated from one of the stages of basic education (96.5% for males and 3.5% for females), wherase 10.7% never attended any basic education (71.1% for males and 28.9% for females).

Refugee status:

The results showed that 68.6% of the persons engaged outside establishments were reported as non refugee (67.9% are males and 78.5% are females), while 30.1% were reported as registered refugee (30.9% are males and 19.3% females), and 1.3% were reported as non registered refugee, (1.2% are males and 2.2% are females).

Economic characteristics of the employment outside establishments:

Employment status:

Persons engaged outside establishments in the Palestinian Territory were distributed by employment status as:

4.8% as employer (4.9% are males and 3.3% are females).

38.1% as self-employed (38.8% are males and 27.1% are females).

48.1% as paid employee (50.1% are males and 20.3% are females).

8.9% as unpaid family member (6.0% are males and 49.2% are females).

Place of work:

74.4% of the persons engaged practice their job in the same governorate (73.4% for males and 88.7% for females), while 5.3% practice their job in other governorate (5.6% for males and 1.7% for females), and 18.1% practice their job in Israel (18.7% for males and 9.0% for females),1.3% practice their job in Israeli settlements (1.4% for males and 0.5% for females) and 0.9% practice their job abroad (0.9% for males and 0.1% for females).

Ecocomic activity:

The results showed that 38.8% of the persons engaged outside establishments in the Palestinian Territory work in agricultural activities (35.1% are males and 89.9% are females), 35.9% work in construction activities (38.5% are males and 0.1% are females), 9.3% in internal trade activites (9.8% are males and 2.3% are females),12.1% work in transport activities (13.0% are males and 0.1% are females), 3.9% work in other economic activities (3.6% are males and 7.6% are females).

Conditions of housing unit:

Ownership of housing unit:

The results showed that 82.7% of workers outside establishments own their housing unit, (80.9% in West Bank and 87.5% in Gaza Strip), while 5.7% of them rent their housing units as non furnished units (7.0% in West Bank and 2.3% in Gaza Strip).

Availability of durable goods for households:

The results showed that 16.7% of workers outside establishments in the Palestinian Territory have private car (18.3% in West Bank and 12.7% are in Gaza Strip), 77.7% of them have refrigerator (79.3% in West Bank and 73.4% in Gaza Strip), 68.8% of them have laundress (69.0% in West Bank and 68.4% in Gaza Strip), 1.8% of them have personal computer (2.1% in West Bank and 1.0% in Gaza Strip), while 9.3% have house library (10.9% in West Bank and 5.2% in Gaza Strip).

Working conditions:

License:

The results of informal sector survey showed that 13.6% of workers outside establishments have licenses to practice their work (14.5% for males and 3.9% for females) and disrtributed as 13.1% in West Bank and 14.7% in Gaza Strip, 80.0% of them have licenses from governmental institutions, 11.1% of them from municibalities and rural councils, and 6.3% of them from trade unions.

Membership in unions:

The results of the survey showed that 32.8% of the persons engaged outside establishments are members in at least one of Palestinian labor unions, while the rest are not members (71.8% in West Bank and 61.8% in Gaza Strip.

Sources of capital:

The results showed that 63.5% of projects don't need special capital by the persons engaged outside establishments, while sources of capital for projects were distributed as:
25.1% from family saving, 6.3% from borrowing, 1.4% from inheritance, 1.8% from partners and 2.0% don't determine source of capital.

Learning the occupation:

The results of the informal sector survey 2003 showed that 64.8% of the persons engaged outside establishments in Palestinian Territory don't need special learning for obtaining current occupations, 19.2% of them obtained their occupations through on job training by houshold members, relatives, while 2.5% of persons who work outside establishments obtained it through their academic education, and 11.9% had gained it from industrial schools or training courses in fields of work.